



فلسطين العاملة

جائحة كورونا (كوفيد - 19) والعمل والنقابات
العمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤلفون الرئيسيون:

آدم هنية
رفيف زيادة
ريا الصانع

فلسطين العمالة

جائحة كورونا (كوفيد-19) والعمل والنقابات
العمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة

المؤلفون الرئيسيون:

آدم هنية

رفيف زيادة

ريا الصانع

فريق البحث:

حرية زيادة (الضفة الغربية)

زيد شعبي (الضفة الغربية)

سميرة عبد العليم (قطاع غزة)

عبد الرحمن أبونحل (قطاع غزة)

عنان قزمار (الضفة الغربية)



**ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG**

REGIONAL OFFICE
PALESTINE & JORDAN

فلسطين العاملة:

جائحة كورونا (كوفيد - 19) والعمل والنقابات العمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة

نشر باللغة الإنجليزية تحت عنوان Working Palestine: Covid-19, Labour, and Trade Unions in the West Bank and Gaza Strip، مؤسسة روزا لوكسمبورغ – المكتب الإقليمي في فلسطين والأردن، 2022.

الكتاب: فلسطين العاملة، جائحة كورونا (كوفيد-19) والعمل والنقابات العمالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

المؤلفون: آدم هنية، رفيف زيادة، ريا الصانع.

الترجمة: آرسين أغازريان.

الغلاف: تصميم علاء توام، غازمان للطباعة والتصميم. صورة الغلاف: محمد زعنون.

الناشر: مؤسسة روزا لوكسمبورغ المكتب الإقليمي فلسطين والأردن، طريق الطيرة 67 / شارع النيل، عمارة العطاري، ط. 2.
رام الله فلسطين. رقم الهاتف: 022973302/06 الايميل: info.ramallah@rosalux.org

الطبعة الأولى 2022

جميع الحقوق محفوظة



بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ وبتمويل مقدّم من الوزارة الفدرالية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية.

الآراء الواردة في هذا الكتاب هي من مسؤولية المؤلفين ولا تعكس بالضرورة موقف مؤسسة روزا لوكسمبورغ.

This publication is supported by the Rosa Luxemburg Stiftung with means provided by the German Federal Ministry for Economic Cooperation and Development.

The views represented in this publication are the sole responsibility of the authors and do not necessarily reflect the position of the Rosa Luxemburg Stiftung.

جميع الحقوق محفوظة. لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي من الناشر.

مقدمة	7
نبذة تاريخية: العمال الفلسطينيون والاقتصاد الأسير	13
الخط الزمني وأثر جائحة كورونا في فلسطين	25
”كوفيد-19“ والعاملون في القطاع الصحي الفلسطيني	33
”كوفيد-19“ والعاملون في قطاع التعليم الفلسطيني	51
”كوفيد-19“ وعمال قطاع الزراعة الفلسطينية	63
”كوفيد-19“ وعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل	71
الطريق إلى الأمام	79
الحواشي	85

مقدمة

مقدمة

أثرت جائحة كورونا (كوفيد-19) بشكل كبير على العمال وظروف العمل في جميع أنحاء العالم. وفقًا لمنظمة العمل الدولية، تم فقدان ما يعادل 255 مليون وظيفة بدوام كامل على مستوى العالم في عام 2020. هذا الرقم يفوق أربعة أضعاف عدد الوظائف التي فقدت أثناء الأزمة المالية العالمية في العامين 2008-2009.¹ أدت عمليات تسريح العمال على نطاق واسع وتقليل ساعات عملهم إلى انخفاض هائل في دخل العمال، إذ بلغ الانخفاض في دخل العمال على مستوى العالم ما يقارب 3.7 تريليون دولار أمريكي عام 2020، الذي يشكل تقريبًا 4.4 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.² ولكن كما هو الحال في جميع الأزمات، أثرت الجائحة بشكل مختلف على الطبقات العمالية المتباينة في العالم، إذ كان العمال الشباب، والنساء، واللاجئين، والمهاجرين، وعمال القطاع غير الرسمي الأكثر تأثرًا وتضررًا من تلك الأزمة.³

أظهرت الإجراءات المتخذة لمكافحة كورونا على الصعيد العالمي العلاقة الوثيقة بين التدابير الخاصة بالصحة العامة من جهة وشروط العمل، وعدم اليقين، والفقر من جهة أخرى. كان إجبار الأشخاص بأن يحجروا أنفسهم عند المرض، وفرض فترات طويلة جدًا من الإغلاق الإلزامي صعبًا للغاية للكثير من الأشخاص الذين لا يمكنهم تحويل عملهم إلى المجال الإلكتروني بسهولة أو العاملين في قطاع الخدمات بعقود صفيرية أو ضمن وظائف مؤقتة. لا يوجد للناس في البلدان التي تنخرط فيها معظم القوى العاملة في الأعمال غير الرسمية أو يعتمدون على أجور يومية متقطعة (كما هو الحال في الكثير من دول الشرق الأوسط، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا)، الخيار بأن يبقوا في منازلهم أو يحجروا



مصنع كامات، غزة، 2020. تصوير: محمد زعنون

أنفسهم لفترات طويلة من الزمن. كما أن العمال في قطاعات معينة كالزراعة، والتخزين، وتغليف الأغذية، والتمريض، والرعاية يتعرضون بشكل أكبر للوباء والمرض.

وكما هو الحال في أماكن أخرى حول العالم، واجه العمال الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة العديد من التحديات النابعة عن الجائحة والتدابير الرامية لتخفيفها. لكن ما حدث في السنة والنصف الأخيرة في هذه البلاد تم في سياق اقتصاد أسير، وممزق، وغير متطور يعاني من الاحتلال العسكري الإسرائيلي لأكثر من خمسين سنة. بدأت الأوضاع بالتدهور السريع في كانون الثاني 2020، بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن "صفقة القرن" وإعلان إسرائيل عن خططها الرئيسية لضم مناطق معينة من الضفة الغربية بشكل ينسف حق تقرير المصير الفلسطيني في وحدة جغرافية متلاصقة.⁴ كما واجهت السلطة الفلسطينية أزمة مالية حادة في الفترة السابقة للجائحة، وخاصة بعد قيام إسرائيل باحتجاز أموال الضرائب الفلسطينية والانخفاض الملحوظ في المساعدات الدولية لفلسطين. أدى ذلك لإضعاف قدرة الفلسطينيين على التصدي للوباء، وخاصة في قطاع غزة الذي يواجه حصارًا متواصلًا يعرقل استيراد الأدوية، والمعدات الطبية، واللقاحات.

ومن الجدير بالذكر أن الوباء قد اندلع في فترة حرجة جدًا في السياسة الداخلية الفلسطينية. ففي السنوات الأخيرة، زادت موجات الغضب الشعبية من التنسيق الكامل والمتواصل بين أجهزة الأمن الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، فضلًا عن إنفاق السلطة الفلسطينية مبالغ مفرطة على قطاع الأمن على حساب الاحتياجات الاجتماعية الأخرى.⁵ على المستوى المؤسسي، يُنظر إلى السلطة الفلسطينية بشكل عام ككيان فاسد تسوده المحسوبية والسلطوية المتزايدة في طريقة إدارة الحكم. تجلى

هذا الاستياء في الضفة الغربية من خلال العديد من الاحتجاجات والإضرابات في القطاع العام، بما في ذلك مطالب المعلمين والأطباء لرفع الأجور بعد فترات طويلة من التخفيضات في الرواتب نتيجة للأزمة المالية الخانقة.⁶

كما أن حُكم حماس في غزة اتسم بالقمع السياسي الشديد ومستويات عالية من عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية. فمثلًا في آذار 2019، قامت حكومة حماس بقمع احتجاجات واسعة النطاق نظمها حركة "بدنا نعيش" ضد الزيادة الضريبية وارتفاع أسعار المستهلك في قطاع غزة.⁷ كما أدت تجربة الأشهر الثمانية عشر الماضية إلى إضعاف شعبية وشرعية السلطات الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى تعميق الأزمة الشاملة في السياسة الفلسطينية.⁸

في ظل الظروف السياسية المذكورة، تتناول هذه الدراسة آثار الجائحة على العمال في أربع قطاعات رئيسية في الاقتصاد الفلسطيني: الصحة (الضفة الغربية وغزة)؛ والتعليم (الضفة الغربية وغزة)؛ والزراعة (غزة)؛ والبناء (الضفة الغربية). تشمل هذه القطاعات عددًا كبيرًا من العمال الفلسطينيين في وظائف متنوعة، وجميعهم تأثروا بشكل كبير من الجائحة، والإغلاقات، والركود الاقتصادي النابع عن ذلك. يتبنى هذا البحث المنظور المتمركز حول العمل من أجل فهم تداعيات الجائحة على العمال وعائلاتهم. كما تحدد الدراسة الاستجابات المختلفة المتاحة للناشطين والنقابات العمالية لمواجهة الأحداث الجسيمة المشهودة في السنة والنصف الأخيرة. باستخدام هذا النهج، سنطرح بعض الأسئلة حول التأثير المحتمل للجائحة على المسارات المستقبلية للحركة العمالية في فلسطين.

المنظور المتمركز حول العمل: المحاور الرئيسية ومنهجيات البحث

الفقراء في فلسطين لاستيعاب أثر الجائحة على العمل في فلسطين، وخاصةً في سياق حرمانهم من حرية التنقل، والأجور اللائقة، وظروف العمل الآمنة.

استندت نتائج هذا التقرير على ستة أشهر من العمل الميداني المكثف في الضفة الغربية وقطاع غزة، إذ قام فريق البحث متعدد التخصصات بإجراء أكثر من أربعين مقابلة شبه منظمة مع العمال، وقادة النقابات العمالية، والناشطين العماليين، ومنظمات المجتمع المدني.¹⁰ تمت مقابلة هذه الجهات لكي تتم تغطية العمال من كافة المستويات والدرجات، كما تميزت المقابلات بالتنوع الجندري والاختلافات في العمر والموقع الجغرافي. من بين المحاور الرئيسية التي تناولتها تلك المقابلات ما يلي:

- أثر الجائحة على العمال وعائلاتهم. يشمل ذلك الآثار المباشرة وقصيرة الأمد للوباء (على سبيل المثال: فقدان العمل المباشر، وتخفيض الأجور، وتدهور ظروف العمل)، بالإضافة للآثار المتوقعة متوسطة وطويلة الأمد على سبل العيش والأمن الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
- الترابط بين الجائحة والمشكلات الهيكلية التي تواجه العمال في شتى القطاعات. يشمل ذلك واقع الاحتلال الإسرائيلي المتواصل في الأراضي الفلسطينية، ما أدى لتفاقم آثار الجائحة. كما نظرت المقابلات إلى وجهات نظر العمال الفلسطينيين حول استجابة السلطة الفلسطينية للجائحة، وخاصة صندوق وقفه عز الممول من قبلهم.¹¹
- مستوى فاعلية النقابات العمالية والمبادرات المستقلة للعمال أثناء الجائحة. هدفت المقابلات لفهم طرق الاستجابة للجائحة ودراسة نقاط الضعف الهيكلية للحركة العمالية الفلسطينية (بما في ذلك الانقسام السياسي بين الضفة الغربية

تتبنى الكثير من الأبحاث والتحليلات المرتبطة بالوضع الراهن في الأراضي الفلسطينية المحتلة منظور القانون الدولي وحقوق الإنسان، مع التركيز على آثار العنف والاحتلال العسكري الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني بشكل عام. لكن من ناحية أخرى، توجد أعمال قليلة نسبيًا حول الطبقات، والعمالة، والنضالات العمالية الفلسطينية.⁹ نتيجة لذلك، تميل التحليلات إلى التقليل من أهمية أو التغاضي عن الفجوات الكبيرة في الثروة والقوة الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمع الفلسطيني في العقود الأخيرة. يُبرز المنظور المتمركز حول العمل الاختلافات في قوة الطبقات، ما يساعد على الكشف عن الأثر المتباين لجائحة كورونا على العمال الفلسطينيين بالمقارنة مع الطبقات الأكثر ثراءً في المجتمع الفلسطيني. ويثير ذلك مجموعة من الأسئلة الملحة حول التوجه الحالي للسياسة الفلسطينية والصراع ضد الاستيطان الكولونيالي الإسرائيلي.

لا يشير مفهوم "العمل" في هذا التقرير إلى الأشخاص الذين يشغلون وظائف بشكل رسمي. وكما سنشير في القسم الثاني، يشكل "العمال غير الموظفين" نسبة كبيرة ومتزايدة من الطبقة العاملة الفلسطينية، بينما تصل البطالة بين النساء والشباب العاملين ضمن هذا الإطار مستويات عالية جدًا (خاصةً في قطاع غزة). إن أغلب العمل الفلسطيني غير رسمي وغير مستقر، بمعنى أنه يفتقر إلى أي عقد رسمي أو دائم بين العامل وصاحب العمل. وتجدر الإشارة أن الكثير من الفلسطينيين الذين يشغلون وظائف رسمية أولد بهم أمن وظيفي (بما في ذلك في القطاع العام) يحصلون على رواتب أقل بكثير من خط الفقر ويواجهون صعوبة في إعالة أسرهم. يعني ذلك أن الفقر لا يرتبط بكون الإنسان عاطل عن العمل. لذلك، من المهم فهم الأعداد الكبيرة من العمال

الحركات العمالية والتضامن مع العمال

يركز هذا التقرير بشكل رئيسي على أثر الجائحة على النقابات الفلسطينية وقدرة العمال الفلسطينيين على تنظيم أنفسهم. في القسم الثاني من هذا التقرير، قمنا بتقديم نبذة تاريخية عن الحركة العمالية الفلسطينية من فترة ما قبل الـ 48 (فلسطين التاريخية)، انتقلاً إلى احتلال العام 1967 للضفة الغربية وقطاع غزة، مروراً إلى الانتفاضة الأولى (1987-1992)، واتفاقية أوسلو، وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية. إن التجربة النابعة عن تلك الفترة التاريخية لها صلة وثيقة بالوضع الحالي للنقابات الفلسطينية، وتمت الإشارة لذلك مراراً وتكراراً من قِبَل الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير.

تغير دور ومكانة النقابات الفلسطينية بشكل كبير بعد تأسيس السلطة الفلسطينية العام 1994. منذ ذلك التاريخ، حدثت تحولات جذرية في طبيعة الاقتصاد السياسي الفلسطيني والهيكل الطبقي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فضلاً عن المزيد من الشرذمة والانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة العام 2007. ضمن هذا السياق، أعرب الكثير من العمال والناشطين (الذين قمنا بمقابلتهم) عن الكثير من الغضب والاستياء من النقابات العمالية الرسمية، وأشاروا إلى الهياكل الناقابية غير الديمقراطية والنشاط الضعيف لأعضاء تلك الهياكل. كما ذكر العديد من المستجيبين أن النقابات أصبحت خاضعة بشكل كبير لمصالح السلطات الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن حركتي حماس وفتح تستغلان الانقسام الداخلي كوسيلة لإضعاف المعارضة السياسية ضدهم. للأسف، يُعتبر العمال من فئة النساء والأطفال الشريحة الأكثر تهميشاً من بين العمال، بينما تبقى قيادة النقابات محكومة من رجال طاعين في السن. كما أن معدلات الالتحاق في النقابات منخفضة جداً، حيث أن ما

وقطاع غزة). كما ركزت المقابلات على النضالات العمالية والتعبئة العمالية في التاريخ الفلسطيني المعاصر.

• وجهة نظر العمال حول المسارات المستقبلية الممكنة للنقابات العمالية وطرق تنظيم العمال في الضفة وقطاع غزة. شمل ذلك الخطوات الواجب اتخاذها لمخاطبة الانقسامات والانشقاقات داخل النقابات، وضعف القيادات النقابية، والهياكل غير الديمقراطية للعديد من النقابات الفلسطينية الرسمية، وغياب التمثيل النقابي (الذي يؤثر على غالبية العمال الفلسطينيين).

إن الرؤى النابعة عن تلك المقابلات قائمة على تحليلات اقتصادية وسياسية متعمقة للهياكل الطبقيّة والعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة (أنظر القسم الثاني أدناه). يشمل ذلك التقسيم/التمزيق المستمر للأرض الفلسطينية، الذي يُعتبر من معالم الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي منذ العام 1948؛ والذي أنتج أسواق عمل فلسطينية أسيرة ومعتمدة كلياً على احتياجات الرأسمالية الإسرائيلية. منذ توقيع اتفاقية أوسلو العام 1993، اعتمد الاقتصاد الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير على المساعدات والتحويلات الدولية، ما أدى إلى قيام السلطة الفلسطينية باعتماد استراتيجية تنمية تتماشى كلياً مع المبادئ النيوليبرالية للمؤسسات المالية الدولية. أدى ذلك إلى مستويات عالية جداً من البطالة، والعمالة غير الرسمية، وتفشي الفقر في شتى أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. ومن المهم أيضاً فهم الظروف الهيكلية الموجودة منذ فترة سابقة لاستيعاب أثر الجائحة على العمال الفلسطينيين وظروف عملهم.

يقارب 17.6 بالمئة فقط من العمال الموظفين كانوا جزءاً من نقابات العام 2019. بالإضافة لذلك، يفتقر الكثير من العمال الفلسطينيين لأي نوع من التمثيل النقابي على الإطلاق، خاصة في القطاع غير الرسمي.¹²

إن هذه الأنواع من المشكلات ليست مقتصرة على فلسطين. كما أشارت نتائج هذا التقرير إلى الحاجة لتجديد النقابات الفلسطينية والحركة العمالية بالاستناد إلى مطالب العمال الحقيقية بدلاً من المصالح الحزبية للأطراف السياسية المهيمنة. لكن لا يعني ذلك أن النشطاء النقابيين يجب ألا يكونوا مسيّسين. اقترح العديد من المستجيبين تأسيس نوع جديد من النقابات العمالية المسيّسة التي تسعى إلى النضال المجتمعي الواسع حول قضايا مثل الصحة، والتعليم، والإسكان وغير ذلك، وفي نفس الوقت لعب دور رئيسي في تنشيط النضال الوطني الفلسطيني. في السنوات الأخيرة، أوضحت العديد من الأمثلة المهمة للنضالات العمالية في فلسطين إمكانات التعبئة المستقلة لأعضاء النقابات من أجل عمل مطالب اجتماعية واسعة النطاق وتحدي القيادات النقابية التقليدية.

يوجد لذلك آثار كبيرة على مستوى التضامن العمالي العالمي مع فلسطين والعمال الفلسطينيين. ومن

الجدير بالذكر أنه، خلال مراحل مختلفة من التاريخ، اتخذت النقابات والاتحادات العمالية الدولية مواقف شجاعة وملتزمة لدعم الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك تقديم عدة التماسات تؤيد الحملة الدولية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS).¹³ كما عمل النشطاء النقابيون في جميع أنحاء العالم، دون كلل أو ملل، على تثقيف وتعبئة الحركات النقابية العمالية لاتخاذ إجراءات مباشرة وفعالة للتضامن مع العمال الفلسطينيين. وأثناء العدوان الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة في أيار 2021، قام أعضاء من اتحاد نقابات العمال الإيطالية الأساسية (L'Unione Sindacale di Base) برفض تحميل شحنة أسلحة على متن سفينة في مدينة ليفورنو في إقليم توسكانا لأن تلك السفينة كانت ستوجه إلى إسرائيل.¹⁴ كما اتخذ "اتحاد عمال النقل والحلفاء في جنوب إفريقيا" (SATAWU) موقفاً مشابهاً لذلك عندما رفضوا تفريغ سفينة "زيم شنغهاي" المملوكة من الشركة الإسرائيلية "خطوط زيم" (Zim Lines).¹⁵ في ضوء خطوات من هذا النوع، نأمل أن يساعد هذا التقرير في إعلام الأطراف النقابية والاتحادات الدولية حول الظروف الراهنة للعمال الفلسطينيين، وتشجيعهم على تأسيس مبادرات تضامن مباشرة بين العمال المحليين والدوليين.

نبذة تاريخية:

العمال الفلستينيون والاقتصاد الأسير

نبذة تاريخية: العمال الفلسطينيون والاقتصاد الأسير

بعد احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية العام 1967، تم دمج فلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل تدريجي داخل الاقتصاد الإسرائيلي كمصدر للعمالة الرخيصة والقابلة للاستغلال.¹⁶ ومن خلال التنقل يوميًا إلى إسرائيل للعمل في قطاعات مثل البناء والزراعة والصناعة، ملأ الفلسطينيون أدنى درجات سوق العمل الإسرائيلي، وغطوا بعض فجوات العمل النابعة عن الخدمة العسكرية المطوّلة لمواطني إسرائيل اليهود. ساعد هذا العمل، في سبعينات القرن الماضي، في دعم التوسع الاقتصادي الإسرائيلي الذي أطلق عليه أيضًا إسم "الازدهار الفلسطيني". وفي منتصف الثمانينات، شكّل فلسطينيو الأراضي الفلسطينية المحتلة حوالي 7 بالمئة من القوة العاملة الإسرائيلية.¹⁷ أما في العام 1985، عمل حوالي ثلث عمال الضفة الغربية داخل إسرائيل،¹⁸ وانخرط نصفهم تقريبًا في قطاع البناء - الذي يُعتبر هامًا جدًّا للتكتلات التجارية الضخمة في قلب الاقتصاد الإسرائيلي. ساهم دمج العمال الفلسطينيين داخل الاقتصاد الإسرائيلي في تلبية الاحتياجات الاقتصادية الإسرائيلية، فضلًا عن تعزيز سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية وقطاع غزة.¹⁹

تمكن، نتيجة لذلك، الكثير من العمال الشباب في الأراضي الفلسطينية المحتلة من كسب مصادر دخل مستقلة لأول مرة وأصبحوا عاملين لقاء أجر. في العام 1970، عمل 43 بالمئة فقط من القوة العاملة في الضفة الغربية كعمال مأجورين، لكن ازدادت هذه النسبة إلى 63 بالمئة بحلول العام 1987.²⁰ شكّلت الأموال القادمة من الفلسطينيين



اقتلاع أشجار. قرية النبي الياس، الضفة الغربية، 2017. تصوير: كيرن مانور

العاملين في إسرائيل حوالي ربع الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني [في الأراضي الفلسطينية المحتلة] بين الأعوام 1985-1975.²¹ كما زادت مستويات التمدد الحضري عندما أجبرت عائلات فلسطينية بأكملها على مغادرة أراضيهم بسبب السيطرة الإسرائيلية على الموارد الزراعية، حيث سعى الكثير منهم للعمل والإقامة في المدن والبلدات الكبرى. كما هاجر البعض منهم إلى دول الخليج، التي عملوا فيها كمعلمين، ومهندسين، ومناصب أخرى تتطلب مهارات. حوّلت تلك التطورات الأراضي الفلسطينية المحتلة من أسلوب الحياة الريفي والزراعي إلى حد كبير إلى

مجتمع أكثر "بروليتارية" وحضرية.²² أدى ذلك لانهيار الكثير من الهياكل السلطوية التقليدية. كما حدث هناك تغيرات سياسية كبيرة مع نمو الحركة الوطنية الفلسطينية خارج البلاد، وأبرزها حركات المقاومة الفلسطينية التي هزّت المملكة الأردنية الهاشمية في السبعينات من القرن الماضي، وأيضًا النزاع ضد الاحتلال الإسرائيلي ومعاونه في الداخل اللبناني. أدت الفصائل الفلسطينية إلى أجواء مشحونة سياسيًا في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصةً في أوساط جيل الشباب الفلسطيني الذين كانوا أوائل الأشخاص الذين يلتحقون بجامعة في تاريخ عائلتهم.

بدايات الحركة العمالية الفلسطينية

ظهرت الحركة العمالية الفلسطينية قبل تأسيس دولة الاحتلال العام 1948، حيث لعبت النقابات العمالية الفلسطينية والمنظمين العماليين دورًا بارزًا أثناء الثورة العربية الكبرى (1936-1939)، وأيضًا في الحرب العالمية الثانية (كان عدد كبير من الفلسطينيين في حينها يعملون في القطاع الحربي البريطاني في فلسطين). كان النشطاء الشيوعيون أول المبادرين في تأسيس النقابات الفلسطينية، وكانت علاقتهم سيئة مع الهستدروت (الاتحاد العام للعمال اليهود)، وهي منظمة يهودية أسست العام 1920 لإقصاء العمال الفلسطينيين كجزء من الهدف الإستراتيجي القائم على تعزيز "العمل العبري" (עבודת העברי).²³ بعد تقسيم فلسطين التاريخية العام 1948، انقطع التواصل الجغرافي للتنظيمات العمالية الأولى في فلسطين، حيث وقعت الضفة الغربية وقطاع غزة تحت ولايات قانونية وأنظمة حكم مختلفة. لا يزال أثر

هذا التقسيم يشكل تحديًا رئيسيًا للحركة العمالية الفلسطينية حتى اليوم. فعلى سبيل المثال، يذهب الكثير من فلسطيني الضفة الغربية يوميًا للعمل في إسرائيل، لكن لا توجد منظمات في الضفة الغربية أو إسرائيل لتمثيل هؤلاء العمال عند تعاملهم مع أرباب العمل الإسرائيليين (أنظر القسم السابع).

بعد احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، تم حظر نقابات العمال في غزة حتى العام 1979. أما في الضفة الغربية والقدس، واجه النشطاء العماليون قمعًا شديدًا من قبل الجيش وقوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك الاعتقال والترحيل. على الرغم من ذلك، كانت هناك بعض المحاولات الناجحة في التنظيم النقابي في تلك المناطق. لكن بقيت تلك النقابات صغيرة نسبيًا وتواجدت بالأساس في المناطق الحضرية كالقدس والمدن الكبرى في الضفة الغربية حتى سبعينات القرن الماضي.²⁴

مع عودة ظهور الحركة الوطنية الفلسطينية، سعت العديد من الأحزاب البارزة - ومنها فتح، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والحزب الشيوعي الفلسطيني - لتأسيس جهات عمالية خاصة بحزبهم وحشد العمال داخل فلسطين.²⁵ ساهمت تلك الأنشطة في تأسيس جيل جديد من العمال الشباب وحث النشطاء على تناول أسئلة هامة وعملية حول طرق تنظيم العمال بشكلٍ مُجدٍ في مختلف القضايا اليومية. على الرغم من ذلك، اتسم تنظيم الحركات العمالية بالانقسام الفصائلي الشديد، وتأثر من التوجهات المختلفة حيال النضال الوطني وخلافات استراتيجية وسياسية أخرى. من بين التحديات الكبيرة التي واجهت جميع التنظيمات العمالية خلال تلك الفترة هو كيفية عمل التعبئة الطبقية والعمالية في سياق النضال الفلسطيني الأوسع. وكما أشار العديد من النشطاء الذين تمت مقابلتهم أثناء إعداد هذا التقرير، أصبحت الحركة الوطنية منذ ثمانينات القرن الماضي محكومة من قِبَل الطبقة الفلسطينية الثرية داخل فلسطين وخارجها، واعتمدوا على التمويل من الدول العربية الشقيقة (خاصةً دول الخليج العربي). وكما هو الحال مع حركات التحرر الوطني في أماكن أخرى حول العالم، كان هناك جدلاً متواصلاً حول التعبئة المستقلة للطبقة العاملة مقابل الوحدة الوطنية. لذلك، كان يتم، في الكثير من الأحيان، رفض مطالب الطبقة العاملة أو التحجيم منها بسبب الاحتياجات المزعومة للنضال الوطني.

كانت التغيرات الاجتماعية في الضفة الغربية وقطاع غزة من العوامل الرئيسية الكامنة وراء اندلاع الانتفاضة الأولى في كانون الأول 1987. كانت هذه الانتفاضة واسعة النطاق واستمرت حتى أوائل التسعينات، وكانت لها بصمة كبيرة في الوعي الشعبي والنضال الفلسطيني. ومن الجدير بالذكر أن العمال الفلسطينيين لعبوا دورًا بارزًا وحاسمًا خلال

الانتفاضة الأولى. فعلى سبيل المثال، كانت النقابات الفلسطينية تحشد الأشخاص، وتنظم الإضرابات، وتدعم الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية الواسعة ضد الجيش الإسرائيلي. شهدت تلك الفترة انخفاضًا كبيرًا في نسبة العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل، خاصةً في أيام الإضرابات الشاملة.²⁶ كما أغلق الجيش الإسرائيلي مكاتب النقابات العمالية، وقاموا بترحيل الكثير من النشطاء العماليين أثناء الانتفاضة. وعلى الرغم من أن النقابات لعبت دورًا بارزًا أثناء الانتفاضة الأولى، بقيت الحركة العمالية مقسمة على أسس حزبية. كانت هناك ثلاثة اتحادات عمالية رئيسية في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أوائل التسعينات، وهي: اتحاد تابع لحركة فتح في قطاع غزة، واتحادين اثنين في الضفة الغربية، أحدهما تابع للجهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والآخران تحالفًا من نقابات تابعة لحركة فتح، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب الفلسطيني (وهو حزب انبثق عن الحزب الشيوعي الفلسطيني). كانت العديد من تلك النقابات صغيرة وموجودة بشكل رئيسي لأهداف حزبية. وبحسب إحدى الدراسات، كان هناك تقريبًا 161 نقابة "حزبية" عاملة في الضفة الغربية خلال العام 1993، مع وجود 6,000 عامل فقط في صفوفهم.²⁷

اتفاقية أوسلو

انتهت الانتفاضة الأولى بتوقيع اتفاقية أوسلو العام 1993. استندت تلك الاتفاقية بشكل كبير على المنطق السياسي الإسرائيلي المستند على العقود الماضية، ولذلك رأوا أهمية تثبيت قيادة فلسطينية تدير "الحكم الذاتي" في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تقرر بأن يتم تطبيق ذلك في إطار اتفاقية أوسلو تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، التي عاد قادتها من الخارج وأعلنوا أنه سيقام قريبًا دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ساهمت الكوادر العائدة من منظمة التحرير الفلسطينية في

تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، وهي حكومة فلسطينية ذات صلاحيات محدودة تم توضيحها في اتفاقية أوسلو وغيرها من الاتفاقيات الموقعة في تسعينات القرن الماضي. لكن الأسوأ من ذلك هو أن "عملية أوسلو" أدت للتقسيم والشرذمة الإضافية للشعب الفلسطيني وحصر القضية الفلسطينية في مفاوضات حول أجزاء صغيرة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.²⁸ كما تم إقصاء المواطنين الفلسطينيين من حَملة الجنسية الإسرائيلية واللاجئين الفلسطينيين القاطنين في الشتات (الذين يشكلون سويًا غالبية الشعب الفلسطيني) بشكل تدريجي من النضال الوطني الفلسطيني.

أدت اتفاقية أوسلو لتقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ"، "ب"، و"ج". مُنحت السلطة الفلسطينية حكمًا ذاتيًا في المناطق "أ"، التي شكلت في حينها 3 بالمئة تقريبًا من الضفة الغربية، وكان يقطن فيها 20 بالمئة من فلسطيني الضفة الغربية. من ناحية أخرى، كان يعيش ما يقارب 70 بالمئة من فلسطيني الضفة الغربية في المناطق "ب"، التي شكلت حوالي 24 بالمئة من أراضي الضفة الغربية، والتي يتم فيها تقاسم الحكم بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. وحسب اتفاقية أوسلو، يجوز لإسرائيل السيطرة بشكل كامل على المناطق "ج"، التي تشكل أكثر من 70 بالمئة من أراضي الضفة الغربية.²⁹ من خلال هذا التقسيم، نقلت اتفاقية أوسلو والاتفاقيات اللاحقة المسؤولية المباشرة عن الأمن الإسرائيلي لجانب فلسطيني (السلطة الفلسطينية)، بينما بقيت جميع الروافع الاستراتيجية – ولا سيما المداميك الاقتصادية – في أيادي الإسرائيليين.

تم تعزيز السيطرة الإسرائيلية في العقود التي سبقت الاتفاقيات. وعلى الرغم من اعتبار المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية كقضية من قضايا "الوضع النهائي" حسب الاتفاقيات (أي أنه سيتم التفاوض بشأنها على فترة زمنية أطول)، باشرت الحكومة

الإسرائيلية بالتوسع الاستيطاني الكثيف مباشرة بعد توقيع تلك الاتفاقيات، من خلال تقديم حوافز اقتصادية مُغرية للمستوطنين لكي ينتقلوا للعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة. أدى ذلك لتضاعف أعداد المستوطنين اليهود بين العام 1994 وبداية القرن الواحد والعشرين. وبالتركيز على المواقع الإستراتيجية – مثل قيم التلال ومستودعات المياه الجوفية – استطاعت الكتل الاستيطانية الكبيرة قطع أوصال الضفة الغربية ومنع النمو الطبيعي في التجمعات السكانية الفلسطينية. كما تم الربط بين المستوطنات من خلال "ابتكار" آخر من حقبة أوسلو – وهو ما يسمّى بالطرق الالتفافية؛ التي هي عبارة عن طرق سريعة مقيّدة الوصول تربط الكتل الاستيطانية ببعضها البعض وأيضًا مع المدن الإسرائيلية.

أدت تلك التدابير لتقييد 90 بالمئة من السكان الفلسطينيين في المناطق "أ" و"ب" في سلسلة من الجيوب المعزولة ضمن ثلاثة تجمعات رئيسية (شمال، وسط، جنوب) في الضفة الغربية، حيث تم فصل تلك المناطق عن بعضها البعض من خلال الكتل الاستيطانية. ويمكن للجيش الإسرائيلي أن يُغلق الممرين تلك المناطق متى شاء. تسيطر إسرائيل بشكل كامل على الدخول والخروج من وإلى المناطق "أ" و"ب" وتُحدد حقوق المواطنة فيها. كما سيطرت إسرائيل على الغالبية العظمى من طبقات المياه الجوفية، وجميع الموارد الجوفية الأخرى، بالإضافة لمجمل المجال الجوي في الضفة الغربية. أدى ذلك لاستخدام إسرائيل ما يقارب 500 مليون متر مكعب من مياه الضفة الغربية سنويًا في نهاية التسعينات من القرن الماضي، بينما استخدم فلسطينيو الضفة الغربية فقط 105 مليون متر مكعب سنويًا. كما تواجدت هيكلية مشابهة لذلك في قطاع غزة، مع منح السلطة الفلسطينية "حكم ذاتي"، بينما سيطرت إسرائيل على المستوطنات والقواعد الإسرائيلية هناك. بالإضافة لذلك، كان

يُطلب من صيادي قطاع غزة أن يحصلوا على تصاريح خاصة لاستخدام بحر غزة. وعلى نحو مماثل، سيطرت إسرائيل على دخول وخروج جميع البضائع والأشخاص من وإلى قطاع غزة. علاوة على ذلك، أصبح التنقل بين قطاع غزة والضفة الغربية أمراً شبه مستحيل، حيث جعلت إسرائيل المنطقتين منفصلتين تمامًا.

"جيش احتياطي" من العمال يمكن التخلص منه في أي لحظة

مع فرض القيود المختلفة على الحركة، بدأت طبيعة العمالة الفلسطينية بالتحول وفقاً لنظام السيطرة الإسرائيلي. فبعد أن رأت إسرائيل أثر التنظيم العمالي الكبير خلال الانتفاضة الأولى، حاولوا استبدال العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة بعمال من خارج البلاد. ومن خلال القيود المفروضة على الحركة، استخدمت إسرائيل العمالة الفلسطينية كصنبور (حنفية) يمكن تشغيلها وإيقافها متى شاءوا، اعتماداً على الأوضاع الاقتصادية والسياسية واحتياجات الاقتصاد الإسرائيلي. شهدت العمالة الفلسطينية بين الأعوام 1992-1996، (من الأراضي الفلسطينية المحتلة) في إسرائيل انخفاضاً ملحوظاً، من 116,000 عامل (33% من القوة العاملة الفلسطينية) إلى 28,100 عامل (6 بالمئة من القوة العاملة الفلسطينية). كما أن نسبة إيرادات العمال الفلسطينيين في إسرائيل انخفضت بشدة، من 25 بالمئة من الناتج القومي الإجمالي الفلسطيني العام 1992، إلى 6 بالمئة العام 1996.³⁰ لكن أدى الانتعاش الاقتصادي الإسرائيلي بين الأعوام 1997-1999، إلى زيادة في العمالة الفلسطينية داخل إسرائيل إلى مستويات مشابهة لفترة ما قبل العام 1993. على الرغم من ذلك، انخفضت النسبة المئوية من القوة العاملة الفلسطينية داخل إسرائيل في تلك الأعوام إلى حوالي نصف ما كانت عليه قبل عقد من الزمن.³¹ تؤكد

تلك الأرقام أن العمالة الفلسطينية أصبحت كجيش احتياط أسير، ومرن، وقابل للاستغلال من قِبَل الرأسمالية الإسرائيلية.³²

كما اعتمد الكثير من الفلسطينيين على وظائفهم في القطاع العام ضمن السلطة الفلسطينية أو على الدفعات المحولة من السلطة الفلسطينية إلى عائلات الأسرى والشهداء والمحتاجين. في العام 2000، شكلت العمالة في القطاع العام الفلسطيني حوالي 25 بالمئة من مجمل التوظيف في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه النسبة هي ضعف ما كانت عليه في منتصف التسعينات.³³ ومن الجدير بالذكر أن أكثر من نصف نفقات السلطة الفلسطينية صُرفت لدفع رواتب موظفي القطاع العام. كما يُعتبر القطاع الخاص الفلسطيني مجال رئيسي آخر للتوظيف، خاصةً في قطاع الخدمات. لكن هذا المجال مسيطر عليه من قِبَل شركات صغيرة جداً مملوكة من عائلات (أكثر من 90 بالمئة من شركات القطاع الخاص توظف أقل من عشر أشخاص) نتيجة للسياسات الإسرائيلية المعيقة للتنمية الفلسطينية على مدار عقود من الزمن.

زاد اعتماد الفلسطينيين على السلطة الفلسطينية في معيشتهم الأساسية جنباً إلى جنب مع زيادة التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل.³⁴ كان المقصود من السيطرة الإسرائيلية الكاملة على جميع الحدود الخارجية – حسبما ورد في اتفاقية باريس الاقتصادية (بروتوكول باريس) للعام 1994، بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل – أنه يُمنع للاقتصاد الفلسطيني أن يطور علاقات تجارية متينة مع أي دولة ثالثة. كما أعطى بروتوكول باريس دولة إسرائيل الكلمة الأخيرة حول ما يُسمح باستيراده أو تصديره من قِبَل السلطة الفلسطينية، وزاد من اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخدمات الإسرائيلية كالمياه والكهرباء.³⁵ أضحت الضفة الغربية وقطاع غزة معتمدتين بشكل كبير على السلع المستوردة،

لم تعزز تدفقات رأس المال الخارجي من اعتماد السلطة الفلسطينية على إسرائيل فحسب، بل وساعدت أيضاً في تسهيل نقل الثروة إلى الشركات الإسرائيلية. يمكن اعتبار الضفة الغربية "سوق أسير" للكثير من البضائع الإسرائيلية، وأدى هذا الأمر لأرباح خيالية لإسرائيل لأن الاستهلاك الفلسطيني يمول بشكل رئيسي من تدفقات رأس المال الخارجي. بعبارة أخرى، كانت المساعدات الخارجية مفيدة لإسرائيل بنفس القدر من الفائدة للمجتمع الفلسطيني.⁴¹ كما كانت هناك روافع أخرى للسيطرة الاقتصادية الإسرائيلية، مثل حقيقة عدم وجود عملة فلسطينية، مما يعني أن النظام النقدي الفلسطيني مرتبط بشكل وثيق بقرارات البنك المركزي الإسرائيلي. أدى ذلك لارتفاع حاد في مستوى التضخم في الضفة الغربية، مما عاد بالنفع للشركات الإسرائيلية نتيجة لارتفاع أسعار بضائعهم المباعة للمستهلك الفلسطيني.

الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة

تجلّت آثار نظام السيطرة الإسرائيلي في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين. فبعد الانتفاضة الثانية (التي اندلعت في أيلول 2000 واستمرت لحوالي أربع سنوات)، تم تعزيز السيطرة الإسرائيلية من خلال بناء جدار الفصل (الذي اكتمل ثلثيه حتى الآن).⁴² كما قامت إسرائيل ببناء شبكة من المستوطنات، والطرق الالتفافية، والحواجر العسكرية التي تطوّق البلدات والقرى الفلسطينية في الضفة الغربية. يتم تنظيم عبور الفلسطينيين بين تلك المناطق المعزولة من خلال نظام معقد من التصاريح والقيود على الحركة التي يمكن للقوات العسكرية الإسرائيلية أن يفرضوها متى شاءوا. وقعت تلك "الجُزُر السكانية" (إن جاز التعبير) في مكيدة "الحكم الذاتي"، بينما تسيطر إسرائيل على

حيث تراوح إجمالي الواردات بين 70 إلى 80 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني.³⁶ وفي العام 2005، قدّر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن 73.9 بالمئة من جميع الواردات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت من صنع إسرائيل، في حين أن 87.9 بالمئة من جميع الصادرات من الأراضي الفلسطينية المحتلة اتجهت إلى إسرائيل كبلد المقصد النهائي.³⁷

مع انعدام السيادة الاقتصادية، اعتمدت السلطة الفلسطينية بشكل كبير على تدفقات رأس المال الخارجي، بما في ذلك القروض والمساعدات الدولية. كما أن جزءاً كبيراً من إجمالي إيرادات السلطة الفلسطينية نبع عن الضرائب غير المباشرة التي تجمعها الحكومة الإسرائيلية على البضائع المستوردة من الخارج والمتجهة إلى الأراضي المحتلة. كان يتم تحصيل تلك الضريبة من قِبَل الحكومة الإسرائيلية وتحويلها إلى السلطة الفلسطينية في كل شهر، وفقاً للإجراءات المذكورة في بروتوكول باريس. وإذا اختارت الحكومة الإسرائيلية الامتناع عن تحويل تلك الأموال لأسباب سياسية، فستواجه السلطة الفلسطينية أزمة مالية خانقة. اعتباراً من العام 2020، شكلت الضرائب التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية حوالي نصف دخل السلطة الفلسطينية.³⁸ ووفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، ما يعادل 17.8 بالمئة من تلك الإيرادات الضريبية (التي تشكل 3.7 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني) ينتهي بها الأمر في الخزينة الإسرائيلية.³⁹

أما المصدر الرئيسي الآخر لدخل السلطة الفلسطينية فهو المساعدات والدفعات الخارجية من الولايات المتحدة، وأوروبا، والحكومات العربية. وتشير الأرقام المرتبطة بالمساعدات الخارجية كنسبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي أن الضفة الغربية وقطاع غزة هي من أكثر مناطق العالم اعتماداً على

جميع تلك المناطق على أرض الواقع.

بعد الانقسام المؤسف بين حركتي فتح وحماس العام 2006-2007، عززت إسرائيل ودول أجنبية أخرى من دعمها للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية تحت رئاسة محمود عباس، بينما تولى الدكتور سلام فياض (وهو مسؤول سابق في صندوق النقد الدولي) منصب رئيس الوزراء. كان هناك شرطين أساسيين لتقديم ذلك الدعم الخارجي: (1) موافقة السلطة الفلسطينية على المشاركة الكاملة مع إسرائيل في التنسيق الأمني والسيطرة على السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية بدعم من التدريب الأمني الدولي، و(2) تطبيق مجموعة من التدابير الاقتصادية النيولبرالية التي تولي أهمية كبيرة لنمو القطاع الخاص الموجه من السوق الرأسمالي.⁴³

لم تتلق حكومة حماس في قطاع غزة (الذي يعيش فيه حوالي 40 بالمئة من فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة) أي دعم مباشر من الدول الغربية أو إسرائيل، لكن تم تمويلها من بعض الدول العربية، خاصة قطر. شنت إسرائيل خمس حروب كبرى على قطاع غزة (2008، 2012، 2014، 2018، و2021) وفرضت حصاراً برياً وبحرياً وجوياً لمدة 14 سنة على تلك المنطقة الصغيرة المتواجدة بين إسرائيل ومصر. أدى ذلك لتدهور مستويات المعيشة في القطاع وخلف وراءه آلاف الضحايا. كما أدت حكومة حماس لتغيير الديناميكيات الاقتصادية في قطاع غزة، ما أسهم في ظهور نخبة سياسية واقتصادية جديدة استغلت المساعدات الخارجية والبضائع المنقولة عبر أنفاق بين غزة ومصر.⁴⁴ أدى الانقسام بين فتح وحماس لتداعيات كارثية للعمال في قطاع غزة، خاصة بسبب وجود سلطتين مختلفتين في مكان واحد وإمكانية تطبيق قوانين عمل مختلفة في نفس قطاعات العمل. ومن الجدير بالذكر أن بعض الفصائل تخفض أجور الأشخاص من فصائل أخرى. وكما هو موضح في الأقسام التالية من هذا التقرير، كان للانقسام الفلسطيني أثراً سيئاً للغاية على النقابات العمالية الفلسطينية.

بعد وفاة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات (أبو عمار) العام 2004، انتقلت السيطرة على السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للرئيس محمود عباس (أبو مازن). تُعتبر حركة المقاومة الإسلامية – حماس، المنافس الأول لحركة فتح التي يتزعمها محمود عباس. سعت حماس إلى تحويل مكاسمها السياسية (التي تحققت خلال الانتفاضة الثانية) إلى قوة سياسية حقيقية، وواجهت بقوة مسار المفاوضات من نوع أوسلو (بينما كان أبو مازن منخرطاً في تلك المفاوضات). اختارت حماس ألا تشارك في الانتخابات الرئاسية للسلطة الفلسطينية العام 2005، ونتيجة لذلك، فاز محمود عباس بالرئاسة الفلسطينية بسهولة. لكن قررت حماس الترشح في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني، التي عُقدت في كانون الثاني 2006، بعد أن تم تأجيلها في البداية من قبل محمود عباس. فازت حماس في تلك الانتخابات فوزاً ساحقاً، وحازت على 74 مقعد من أصل 132، بينما حصلت فتح على 45 مقعداً فقط.

تم تشكيل حكومة وحدة وطنية في الأشهر التي أعقبت فوز حماس في الانتخابات، تشمل حركتي فتح وحماس. لكن الرئيس محمود عباس قام بإلغاء إطار الحكم المشترك بعد سيطرة حماس على قطاع غزة بتاريخ 14 حزيران 2007. أدى ذلك لتشكيل سلطات منفصلة في قطاع غزة (التي تسيطر عليها حماس) والضفة الغربية (التي تسيطر عليها السلطة الفلسطينية). كما تم تعزيز الفصل الكامل بين هاتين المنطقتين من خلال الحصار الإسرائيلي غير المسبوق على قطاع غزة، ما أدى للسيطرة الإسرائيلية المفرطة على التنقل/الحركة، والبضائع الواردة، وإمدادات الوقود المرتبطة بأكثر من 1.4 مليون مواطن في تلك المنطقة.

العمال الفلسطينيون عشية اندلاع جائحة كورونا (كوفيد-19)

بالإضافة للخدمة الإقليمية للمجتمع الفلسطيني (الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة والسيطرة الإسرائيلية المتواصلة على الحركة والمرور بين الجيوب المعزولة في الضفة الغربية)، شهدت فلسطين تفككاً كبيراً في الهياكل المرتبطة بالعمالة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يجد العمال الفلسطينيون أنفسهم عالقين في علاقات وظيفية محكومة من قوانين مختلفة، وأطر مؤسسية متباينة، وأنظمة حدودية متعددة. قد تكون تلك العلاقات مصبوغة بالطابع المحلي في بعض الأحيان، أو أشبه بتدفقات العمال الأجانب قصيري الأمد في أحيان أخرى. كما أن هناك أطراف متعددة مرتبطة بالعمل، ومنهم: سماسرة العمل، وأصحاب العمل، والجيش الإسرائيلي، والسلطة الفلسطينية، والنقابات العمالية، والمحامين، وقوات الأمن، الخ.، وجميع هذه الجهات تسيطر وتؤثر على تدفق العمالة الفلسطينية.⁴⁵ ومن المهم الإشارة إلى أن أسواق العمل الفلسطينية تتميز بالهرمية الشديدة، إذ أنها مقسّمة حسب النوع الاجتماعي، والعمر، والخلفية التعليمية، والموقع الجغرافي.

يأتي الطلب على العمالة الفلسطينية من ثلاثة قطاعات رئيسية بشكل عام. أولاً، وتماشياً مع الأنماط التاريخية المذكورة أعلاه، يشكل العمال الفلسطينيون مصدراً مهماً للعمالة الرخيصة بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي، حيث يعمل حوالي عامل واحد من أصل ثمانية عمال فلسطينيين (13.2% عام 2019) داخل إسرائيل والمستوطنات غير الشرعية في الضفة الغربية. غالبية هؤلاء العمال هم من الذكور، ويرتكز عملهم بشكل رئيسي في قطاع البناء (64%)، والتصنيع والمهاجر/الكسارات (13%)، والفنادق والمطاعم (11%).⁴⁶ وفقاً للإحصاءات الفلسطينية الرسمية، جميع

هؤلاء العمال هم من الضفة الغربية، على الرغم من أن بعض المقابلات التي أجريت ضمن هذا البحث أشارت إلى وجود الكثير من العمال من غزة داخل إسرائيل بعد أن حصلوا على "تأشيرة تاجر". نظراً للأنظمة الحدودية المتعددة في الأراضي الفلسطينية المحتلة – بما في ذلك الجدار والحواجز العسكرية، يضطر الفلسطينيون العاملون في إسرائيل والمستوطنات للتنقل عبر نظام بيروقراطي معقد جداً يكون فيه الخط الفاصل بين العمل "القانوني" و"غير القانوني" ضبابياً في معظم الأحيان. في السنوات العشرة الأخيرة، ظهرت طبقة من الوسطاء أو "سماسرة التصاريح" الذين يربطون بين العمال الفلسطينيين وأرباب العمل الإسرائيليين.⁴⁷ يضطر العامل الفلسطيني لدفع ما قد يصل إلى ثلث راتبه لهؤلاء السماسرة. وعلى الرغم من تلك الاقتطاعات وظروف العمل الاستغلالية، فإن توفر الوظائف والأجور المرتفعة نسبياً داخل إسرائيل والمستوطنات غير القانونية تدفع العمال إلى تولي تلك الوظائف. في العام 2019، بلغ متوسط أجر العمال في إسرائيل والمستوطنات 254.4 شيكل في اليوم الواحد، وهذا المبلغ يفوق ضعف الأجر في الضفة الغربية وأربعة أضعاف الأجر في قطاع غزة.⁴⁸

العمال يتجاوز قليلاً مبلغ 2,000 شيكل (بعد اقتطاع مبالغ الاستحقاقات الاجتماعية). لكن هناك الكثير من العمال الفلسطينيين في إسرائيل الذين يعملون بدون تصاريح.

وعلى الرغم من فرض عبء مالي ثقيل على العمال، إلا أن التصاريع لا تضمن تشغيلهم. ومن المهم الإشارة إلى أن 72 بالمئة من العمال الذين يشترون تصاريح العمل يُستبدلون بين أصحاب العمل (مما يؤدي لعدم معرفتهم هوية صاحب العمل وعدم القدرة على إثبات التوظيف) أو يضطرون لإيجاد عمل بشكل مستقل؛ غالباً على أساس غير منتظم.⁵⁰

لطالما قيل أن هذه السوق غير المشروعة تعمل على ربط العمال الفلسطينيين بأصحاب عمل محددين في الجانب الإسرائيلي. في كانون الأول 2020، تم تمرير إصلاحات معينة للحد من تجارة التصاريع، بما في ذلك تمكين نقل العمال بين أصحاب العمل في نفس القطاع. لكن سمسة التصاريع هي فقط إحدى نتائج الإطار الأعمق للاستغلال الهيكلي. وفي الواقع، بعد شهور من إدخال تلك الإصلاحات، اشترى 34 بالمئة من العمال في قطاع البناء تلك التصاريع من أجل العمل.⁵¹

يمكن فقط للفلسطينيين الذين لديهم تصريح عمل أن يعملوا قانونياً في إسرائيل والمستوطنات. تقوم التصاريع بتنظيم إدماج العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي، وتهدف نظرياً إلى ضمان ظروف عمل أفضل وإعطاء فوائد اجتماعية للعمال. لكن وفقاً لمنظمة العمل الدولية، في العام 2019، تلقى فقط 15.8 بالمئة من العمال الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح إجازة مَرَضِيَّة، وحصل تقريباً 21.34 بالمئة منهم على إجازة سنوية مدفوعة الأجر.⁴⁹

يتم منح تصريح عمل فقط بعد إجراء فحص أمني مشدد وبناءً على طلب صاحب العمل المسجل في إسرائيل. وكونهم في موقع قوة، غالباً ما يُجبر أصحاب العمل الإسرائيليون العمال الفلسطينيين بأن يشتروا تلك التصاريع مقابل الحصول على عمل.

حصل حوالي 45 بالمئة من الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح عمل من خلال السماسرة. في العام 2018، كسب السماسرة 427 مليون شيكل (132.56 مليون دولار أمريكي) من تلك المبيعات. تم بيع معظم تلك التصاريع (75.7%) لعمال قطاع البناء. يبلغ معدل تكلفة تصريح العمل 2,370 شيكل في الشهر الواحد، مما يعني أن متوسط الراتب الشهري لهؤلاء

العديد من الأشخاص أثناء المقابلات، فإن الاعتماد الكبير على السلطة الفلسطينية من ناحية التوظيف (تموّل السلطة الفلسطينية من المانحين الدوليين والدفعات المحوّلة من إسرائيل) كان العامل الرئيسي وراء التردد في عمل الحشد والتعبئة السياسية ضد السلطة الفلسطينية. تجدر الإشارة أيضاً إلى أن معدلات الانضمام إلى نقابات أعلى بكثير داخل القطاع العام، إذ تم تنظيم عدة إضرابات مهمة من قِبَل موظفي القطاع العام، مثل المعلمين والأطباء. لكن رواتب القطاع العام منخفضة جداً بشكل عام، حيث بلغ متوسط الدخل لليوم الواحد 110.8 شيكل العام 2019 (120.6 شيكل في الضفة الغربية

يُعتبر القطاع العام مشغلاً رئيسياً آخر للعمال الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتجدر الإشارة أنه، في عام 2019، حوالي 21 بالمئة من جميع عمال الضفة الغربية وقطاع غزة عملوا في القطاع العام (15%) من القوى العاملة في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة). لكن نظراً لإعادة الهيكلة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية منذ العام 2008، شهدت نسبة العمال في القطاع العام انخفاضاً طفيفاً. على الرغم من ذلك، يبقى القطاع العام مصدراً مهماً للدخل للكثير من الأسر الفلسطينية، وخاصة النساء الفلسطينيات اللاتي يعملن بشكل غير متكافئ داخل السلطة الفلسطينية. وكما أشار

و93.4 شكيل في قطاع غزة)، وهذه المبالغ أقل بكثير من الأجور المدفوعة في إسرائيل والمستوطنات غير القانونية.⁵² ووفقاً لأخر تعداد سكاني (من العام 2017)، أكثر من 25 بالمئة من الأسر الفلسطينية التي تعتمد على رواتب القطاع العام تعيش في حالة فقر.⁵³

هناك مشغل رئيسي آخر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ألا وهو القطاع الخاص. يعمل حوالي ثلثي (66.1%) العمال الفلسطينيين في القطاع الخاص (67% في الضفة الغربية و64% في قطاع غزة). وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء يعملون بدوام كامل، فقط 32 بالمئة منهم لديهم عقد عمل (34.8% في الضفة الغربية و24.6% في قطاع غزة)، مما يشير إلى الانتشار الواسع للعمل غير الرسمي في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة.⁵⁴ كما تفتقر الغالبية العظمى من عمال القطاع الخاص إلى أي مزايا أو منافع من جانب صاحب العمل – بما في ذلك معاشات التقاعد (71% منهم يفتقرون إليها)، والإجازات المرضية (68%)، والتأمين الصحي (84%).⁵⁵ بالتزامن مع ظروف العمل السيئة المشار إليها أعلاه، يتلقى عمال القطاع الخاص أدنى مستويات الأجور في الأراضي الفلسطينية المحتلة (بمعدل 96.6 شكيل فقط في اليوم الواحد). واللافت للنظر أن ثلث (30.2 بالمئة) العاملين في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقريباً تلقوا أجراً أقل من الحد الأدنى للأجور (1,450 شكيل شهرياً) في العام 2019.⁵⁶ يشمل هذا الرقم 9.5 بالمئة من موظفي القطاع الخاص في الضفة الغربية و80.4 بالمئة من موظفي القطاع الخاص في قطاع غزة.⁵⁷

البطالة والفقر الأسري

بالإضافة لأنماط التوظيف الرئيسية المذكورة أعلاه، تعاني الأراضي الفلسطينية المحتلة من مستويات عالية جداً من البطالة، التي كانت عاملاً رئيسياً وراء

تدهور أوضاع العمل الفلسطيني وهشاشة الوضع المالي للعائلات الفلسطينية قبل اندلاع الجائحة.

فمثلاً، من العام 2010 إلى 2019، ارتفعت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة من 21.4 بالمئة إلى 25.3 بالمئة.⁵⁸ في العام 2019، احتلت معدلات البطالة الفلسطينية المرتبة الثانية عالمياً بعد جنوب أفريقيا. كما أن تلك الأرقام الإجمالية تخفي في طياتها تباينات جغرافية كبيرة. في العام 2019، بلغ معدل البطالة في قطاع غزة 45.1 بالمئة – وهذا الرقم هو الأسوأ في العالم، بينما بلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية 14.6 بالمئة. وضمن إطار الضفة الغربية، كانت معدلات البطالة أكثر بكثير، في جنين (21.3% العام 2019) وبيت لحم (22.9%) مقارنة برام الله والبيرة (9.5%) والقدس (6.8%).⁵⁹ كما كانت مستويات البطالة أعلى بكثير عند اللاجئين، وخاصةً بين سكان المخيمات.⁶⁰

بالإضافة إلى التفاوتات الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة، تتميز البطالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بالكثير من عدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي والعمر.⁶¹ ومن الجدير بالذكر أن معدل البطالة عند الإناث في الأراضي الفلسطينية المحتلة تضاعف تقريباً بين الأعوام 2010-2019، إذ وصل إلى 41.1 بالمئة في صفوف النساء الفلسطينيات فوق سن الـ 15، وهذه النسبة هي الأعلى في العالم.⁶² وكما كان متوقعاً، فإن الأوضاع في قطاع غزة أسوأ بكثير، حيث وصلت نسبة البطالة بين النساء هناك 63.7 بالمئة العام 2019 (بينما كانت 51.1 بالمئة العام 2015).⁶³ ومن الجدير بالذكر أن النساء شغلن فقط 17.6 بالمئة من الوظائف مدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي في فلسطين العام 2019.⁶⁴

لاحظنا أيضاً أنماط مشابهة لذلك عند الشباب. ففي العام 2019، كانت نسبة البطالة 40.2 بالمئة عند الشباب الفلسطينيين الذين تتراوح أعمارهم

بين 15-24 عامًا.⁶⁵ انتشرت البطالة بشكل خاص عند الشباب، حيث كانت 67 بالمئة من الشباب الفلسطينيين عاطلات عن العمل العام 2019.⁶⁶ وعلى عكس الكثير من المناطق الأخرى حول العالم، كانت نسبة البطالة أعلى عند الشباب الحاصلين على تعليم جامعي. فمثلاً في العام 2019، كان أكثر من نصف (52%) الشباب الفلسطينيين الحاصلين على شهادة جامعية عاطلين عن العمل (68% من الخريجات و35% من الخريجين).⁶⁷

يتم احتساب معدلات البطالة بناءً على الأشخاص الذين يبحثون بنشاط عن عمل وليس جميع السكان. لهذا السبب، هناك عامل مهم آخر يجب أخذه بعين الاعتبار: ألا وهو "معدل المشاركة في القوى العاملة" (Labor Force Participation Rate). يشير هذا الرقم إلى نسبة السكان في سن العمل الذين يعملون حالياً أو يبحثون بنشاط عن عمل. في عام 2019، بلغ "معدل المشاركة في القوى العاملة" في الأراضي الفلسطينية المحتلة 44 بالمئة، مما يعني أنه تم احتساب أقل من نصف السكان في سن العمل عند النظر لسوق العمل. صُنّف هذا الرقم كعاشر أدنى مستوى في العالم من ناحية معدل المشاركة في القوى العاملة.⁶⁸ كما لوحظ وجود تفاوتات كبيرة بين الجنسين في معدل المشاركة في القوى العاملة، حيث أن 18.1 بالمئة فقط من النساء الفلسطينيات شاركن في القوى العاملة العام 2019 (وهو رابع أدنى مرتبة في العالم).⁶⁹

تشير المستويات العالية من البطالة والمستوى المنخفض لمعدل المشاركة في القوى العاملة إلى احتدام المنافسة على الوظائف والضغط الكبير على تقليل الأجور وظروف العمل الرديئة. قد يكون ذلك أحد أسباب مستويات الفقر المرتفعة عند الفلسطينيين الذين يشغلون وظائف (الفقراء العاملين). أشار آخر تعداد سكاني في فلسطين (من العام 2017) أن أسرة واحدة تقريباً من كل أربع أسر

يعيلها شخص لديه وظيفة كانت تحت خط الفقر، وأن ما يزيد عن 12 بالمئة من السكان يعيشون في حالة الفقر المدقع (أي أنهم غير قادرين على تحمل التكاليف الأساسية في المنزل كالطعام، والملبس، والمأوى).⁷⁰ وكما هو متوقع، فإن عدد الفقراء العاملين في قطاع غزة أعلى بكثير، حيث تعيش أسرة واحدة من كل ثلاث أسر يعيلها شخص لديه وظيفة في حالة الفقر المدقع (حسب إحصائيات العام 2017).⁷¹ ومن الجدير بالذكر أن هذه الأرقام باتت قديمة ولا تعكس أثر القصف الإسرائيلي المتكرر لقطاع غزة والحصار المتواصل بعد العام 2017 (سنة الإحصاءات الأخيرة)، وبالتالي فهي لا تعكس بشكل دقيق عمق الأزمة الاجتماعية في المنطقة قبل انتشار الجائحة.

كما توجد هناك أعداد كبيرة من الفقراء العاملين بسبب نسبة الإعالة (Dependency Ratio) العالية جداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث تشير هذه النسبة إلى نسبة السكان المسنين والأطفال مقارنة بمن تتراوح أعمارهم بين 15 و64 عامًا.⁷² يقع على عاتق كل شخص في فلسطين، لديه وظيفة، مسؤولية دعم عدد كبير من الأشخاص المعالين (متوسط حجم الأسرة هو 5.2 شخص في الضفة الغربية و6.1 شخص في قطاع غزة)، ولذلك فإن الأجور المنخفضة ليست مجرد مشكلة فردية وإنما هي سبب رئيسي وراء فقر الأسرة برمتها. علاوة على ذلك، فإن أي زيادة في عدد الأشخاص غير القادرين على إيجاد وظيفة تزيد الضغط على ميزانية الأسرة وتفاقم من ضعف العائلات في وقت الأزمات.

الخط الزمني وأثر جائحة كورونا في فلسطين

الخط الزمني وأثر جائحة كورونا في فلسطين

يؤكد ما أشير أعلاه أن العمال الفلسطينيين بدأوا العام 2020، بيئة مليئة بتراجع التنمية والقدرات الضعيفة في التعامل مع الأزمات المختلفة النابعة عن جائحة كورونا (كوفيد-19). لم يكن ذلك مجرد حالة طوارئ مرتبطة بالصحة العامة. في ظل مستويات البطالة المرتفعة جدًا، وظروف العمل غير المستقرة والفقر المستشري، أدت التدابير المتخذة للتخفيف من وطأة الجائحة إلى تفاقم المشكلات التي يواجهها العمال منذ عقود من الزمن في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما لوحظ في سياقاتٍ أخرى، كانت الفئات الأضعف من العمال الفلسطينيين هم الأكثر تضررًا من الجائحة وتدابير الصحة العامة المرتبطة بها، كالإغلاقات العامة وإقفال أماكن العمل.

تم اكتشاف أول حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في بيت لحم بتاريخ 5 آذار 2020، بعد زيارة بعض السياح اليونانيين للمنطقة. ردًا على ذلك، تم إعلان حالة طوارئ بموجب مرسوم رئاسي. أدى ذلك لإغلاق المدارس والجامعات والمساجد والكنائس، وتم تمديد الإغلاق حتى تاريخ 25 أيار 2020. بدأت موجة ثانية من الوباء في نهاية حزيران 2020، وتم فرض قيود جديدة على الحركة وإغلاق أماكن العمل في بداية تموز 2020. لكن ازدادت حالات الإصابة بشكل مستمر ووصلت إلى أوجها في منتصف تشرين الأول 2020. بدأت الموجة الثالثة للوباء في الضفة الغربية في منتصف تشرين الثاني 2020، واستمر ذلك حتى أواخر نيسان 2021. أما في قطاع غزة، بدأت الموجة الثالثة في أواخر آب 2021. حسب الإحصاءات بتاريخ 15 أيلول 2021، تم تسجيل 397,575 حالة إصابة بفيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية المحتلة (211,973 حالة في



غزة، 2020. تصوير: محمد زعنون

الضفة الغربية، 40,415 حالة في القدس الشرقية، و145,187 حالة في قطاع غزة).

كما وصل عدد الوفيات 4,067 حتى ذلك التاريخ.⁷³

حالات كوفيد-19

بشكل عام، إن البيانات المرتبطة بحالات كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة أقل بكثير من عدد الحالات الفعلية بسبب القدرات الضعيفة في عمل الفحوصات. في النصف الثاني من العام 2020، كانت نسبة النتائج الإيجابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة 20 بالمئة تقريباً، مما يعني أن نسبة النتائج الإيجابية وصلت إلى واحد من كل خمسة فحوصات. يُعتبر ذلك من أعلى معدلات النتائج الإيجابية في العالم، وتجاوز ذلك بشكل كبير إرشادات منظمة الصحة العالمية، التي ذكرت أن أي معدل إيجابي يفوق 5 بالمئة يشير إلى الانتشار غير المضبوط للعدوى.⁷⁴

في كانون الأول 2020، بلغ مستوى الفحوصات في قطاع غزة حوالي 3,000 فحص يوميًا نتيجة للعدد المحدود جدًا من أجهزة تشخيص كورونا (PCR). كما اضطر المختبر المركزي لوزارة الصحة في غزة إلى تعليق/ إيقاف الفحوصات المرتبطة بفيروس كورونا بسبب الاهتراء الكامل لأدوات الفحص. في تلك النقطة من الزمن، كانت نسبة النتائج الإيجابية في غزة 30 بالمئة، وحوالي 20 بالمئة من الذين أثبتت إصابتهم بالوباء تلقوا العلاج في مستشفى.

تعمل بشكل جزئي، بينما انخفض عدد عمال تلك المصانع من 21,610 إلى 9,655.

كما تلقى قطاع السياحة والضيافة ضربات مُفجعة، حيث فَقَدَ حوالي 10,000 شخص وظائفهم في هذا القطاع.⁷⁶ في العام 2018، عمل 37,700 موظفًا تقريباً في هذا السياحة، أي ما يعادل 4 بالمئة من إجمالي القوى العاملة: 29,000 منهم في الضفة الغربية (4%) و8,700 في قطاع غزة (3%).⁷⁷ يقول رئيس الهيئة الفلسطينية للمطاعم والفنادق والخدمات السياحية في غزة السيد صلاح أبو حصيرة: "حوالي 5,000 موظف في المنشآت السياحية في قطاع غزة – الذين يدعمون تقريباً 25,000 شخص – هم الآن عاطلين عن العمل دون أي مصدر آخر للدخل".⁷⁸ أدت تلك الخسائر لتقليل القوة الشرائية لعائلات غزة وأثرت بشكل غير مباشر على القطاعات الأخرى التي تعتمد على تداول تلك الإيرادات.

أدت الإغلاقات المفروضة بين آذار وأيار 2020، إلى آثار سلبية للغاية على الاقتصاد الفلسطيني. يشير البنك الدولي إلى أن التقلص في النشاط الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام 2020، (نيسان-حزيران)، كان من أكبر التقلصات الاقتصادية على الإطلاق، حيث انخفض النشاط الاقتصادي في ذلك الربع بنسبة 19.5 بالمئة مقارنةً مع نفس الفترة من العام 2019.⁷⁵ كما انخفض الاستهلاك الخاص بنحو 20 بالمئة مقارنة بالسنة السابقة. ونتيجة للإغلاقات المفروضة، تم إغلاق أكثر من ثلثي الشركات المذكورة في مؤشر سلطة النقد الفلسطينية لدورة الأعمال لشهر نيسان 2020. وبحسب الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية، في تموز 2020، عمل فقط 2,440 مصنع من أصل 7,262 مصنع في الضفة الغربية بشكل جزئي أو كلي. كما انخفضت القدرة الإنتاجية من 91 بالمئة إلى 25 بالمئة، وتقلصت القوى العاملة من 68,690 إلى 12,483. أما في قطاع غزة، بقي فقط 1,224 مصنعاً من أصل 1,865 مصنعاً بعد انتشار الجائحة، وكانت جميع تلك المصانع

- 80 بالمئة من العمال الصغار في قطاع الزراعة فقدوا وظائفهم.
- 74 بالمئة من السكان الذين شملهم المسح افترضوا لإمكانية الوصول المستمرة لأماكن بيع الفواكه والخضروات.
- ذكر 92 بالمئة من الأشخاص الذين شملهم المسح أنهم لم يتلقوا أي مساعدة نقدية حكومية أو غير حكومية منذ بداية الجائحة، و فقط 42 بالمئة منهم تمكنوا من الحصول على أو تحمل تكاليف المواد الواقية مثل الكمامات.⁷⁹

كان أثر الانكماش الاقتصادي للعام 2020. ضمن الاقتصاد الراكد كارثيًا للأسر في قطاع غزة. ذكر تقرير صادر عن منظمة الإغاثة الإسلامية في تشرين الثاني 2020 ما يلي:

- انخفض الدخل الشهري للعاملين في قطاع غزة بنحو 90 بالمئة (من 224 دولار أمريكي إلى 29 دولار أمريكي) منذ بداية الجائحة.
- 60 بالمئة من سكان قطاع غزة غير قادرين على شراء الطعام والأدوية الأساسية.
- 82 بالمئة ممن شملهم المسح يعانون من مشاكل نفسية كالقلق والتوتر.

وبشكل عام:

- ارتفعت نسبة البطالة إلى 27.4 بالمئة العام 2020.⁸² في حين أن البطالة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة وصلت 42.1 بالمئة (36.6% عند الذكور و70.0% عند الإناث).⁸³
- في قطاع غزة، كانت نسبة البطالة 71.6 بالمئة عند الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة العام 2020، (66.2% عند الذكور و92.0% عند الإناث).
- انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 41.3 بالمئة، وهو أدنى مستوى له في العقد الأخير.⁸⁴ كان الانخفاض في معدل المشاركة في القوى العاملة حادًا بشكل خاص في قطاع غزة، حيث تم احتساب 35.3 بالمئة فقط من السكان في سن العمل في سوق العمل (يشير ذلك لتراجع بنسبة 5.6% مقارنةً بالعام 2019).
- انخفضت نسبة العمالة إلى عدد السكان (em- ployment-to-population ratio) في الأراضي الفلسطينية المحتلة [وهي مؤشر لقياس نسبة السكان في سن العمل الذين تم توظيفهم] إلى 31.1 بالمئة العام 2020 – وهذه النسبة هي ثاني أدنى نسبة في العالم.

انتعش النشاط الاقتصادي بعد نهاية فترة الإغلاق في أيار 2020. على الرغم من ذلك، كان الأثر الإجمالي للجائحة في العام 2020 شديدًا للغاية، حيث انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 14 بالمئة – وهو أكبر انخفاض سنوي في هذه النسبة منذ العام 2002، (عندما تم فرض منع التجول والإغلاقات المطولة على البلدات والقرى الفلسطينية أثناء الانتفاضة الثانية).

بالنسبة للعمال الفلسطينيين، كانت للتدابير المتخذة لمكافحة الجائحة آثاراً مدمرة على ظروف العمل، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة والتمييز الموجودين أصلاً. فقد في الربع الثاني من العام 2020، حوالي 121,000 فلسطيني وظائفهم، من بينهم 96,000 في الأراضي الفلسطينية المحتلة و25,000 عامل في إسرائيل.⁸⁰ يشير مسح أجرته وكالات إنسانية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في حزيران وآب 2020، أن 61 بالمئة من أصحاب الدخل الرئيسيين [ضمن العائلة] في الضفة الغربية، و31 بالمئة في قطاع غزة، لم يتلقوا أي رواتب خلال فترة الإغلاق.⁸¹

كان هذا من أسوأ الانخفاضات في تلك النسبة على مستوى العالم، ويقارب ذلك ضعف متوسط الانخفاض العالمي البالغ 8.8 بالمئة. شهد قطاع غزة هبوطاً بنسبة 23.3 بالمئة في ساعات العمل، بينما شهدت الضفة الغربية انخفاضاً بنسبة 13.9 بالمئة في ساعات العمل. ومن الجدير بالذكر أن فقدان ساعات العمل كان أعلى بكثير عند النساء الفلسطينيات، اللواتي عانين من انخفاض بنسبة 21.1 بالمئة في ساعات العمل (مقارنة بـ 15.1 بالمئة عند الرجال). إن الفئة الأكثر تضرراً من ذلك هي فئة النساء العاملات في غزة، اللواتي فقدن أكثر من ثلث ساعات عملهن (36.5 بالمئة) العام 2020.⁸⁷ بناءً على تلك الأرقام، تقدر منظمة العمل الدولية أن ما يعادل 161,000 وظيفة بدوام كامل فقدت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العام 2020.⁸⁸ تتضح جسامته تلك الوظائف المفقودة عند مقارنتها مع العمالة الإجمالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة: في العام 2019، كان عدد الأشخاص الذين يعملون يفوق بقليل المليون فلسطيني فقط.

أشارت منظمة العمل الدولية إلى أن التدابير القياسية لظروف سوق العمل لا تعكس بشكل كامل أثر الوباء على العمالة. على سبيل المثال، لا تشمل الأرقام المرتبطة بالبطالة العمال الذي بقوا في منازلهم أثناء إغلاق أماكن عملهم على الرغم من أن هؤلاء العمال لم يعملوا لشهور عديدة عند حدوث ذلك.⁸⁵ لهذا السبب، اقترحت منظمة العمل الدولية أن المؤشر الأفضل لقياس أثر الوباء على العمل هو العدد الإجمالي لساعات العمل الضائعة، وهو مقياس يعكس كلاً من الوظائف المفقودة والانخفاض في ساعات عمل الموظفين. يمكن أيضاً تحويل إجمالي ساعات العمل المفقودة إلى "مُعادِل الدوام الكامل" (full-time equivalent/FTA) للوظائف المفقودة والتي، وفقاً لمنظمة العمل الدولية، تقدم صورة أدق لمستوى الضرر الذي لحق بسوق العمل نتيجة للجائحة مقارنةً بالمؤشرات التقليدية للعمالة والبطالة.⁸⁶

وفقاً لتلك التدابير البديلة، تقدر منظمة العمل الدولية أن إجمالي ساعات العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة انخفض بنسبة 15.8 بالمئة العام 2020.

استجابة السلطة الفلسطينية للأزمة

ركزت السياسات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية على دعم الشركات الخاصة الكبرى، مثل إعفاء المستثمرين من رسوم تسجيل شركات جديدة العام 2020، وإعطاء شركات المواصلات والنقل تخفيض لمرة واحدة بنسبة 25 بالمئة من رسوم الترخيص.⁹⁰ وعلى الرغم من الإعلان عن دعم الشركات الصغيرة،⁹¹ اندلعت بعض الاحتجاجات من قبل التجار وأصحاب الدكاكين ضد ما وصفوه بالإجراءات التعسفية للسلطة الفلسطينية.⁹²

كانت السلطة الفلسطينية تعاني من أزمة مالية خانقة وتراجع في مساعدات المانحين قبل انتشار الجائحة. يمكن وصف ردة فعل السلطة الفلسطينية على المستوى الاقتصادي بأنها فوضوية وعشوائية.⁸⁹ وفي حين أن تركيزهم الرئيسي كان على التدابير الصحية، لم تكن هناك خطة طوارئ وطنية شاملة للتعامل مع الأثر الاقتصادي للجائحة. كما لم تكن هناك خطة إجازة وطنية لتقديم الدعم المباشر للعمال المتأثرين من الإغلاقات. بدلاً من ذلك،

الأخيرة، حيث انخفضت تلك المساعدات من 27 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي العام 2008 إلى 3.5 بالمئة العام 2019.⁹³

أدت هذه الأمور إلى إضعاف القدرات المالية للسلطة الفلسطينية أثناء الجائحة، ونجم عن ذلك ارتفاع كبير في الاقتراض المحلي العام 2020. في نهاية ذلك العام، وصلت الديون في المصارف المحلية 2.3 مليار دولار أمريكي بعد أن كانت 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية العام 2019. وخلال شهر كانون الأول 2020، كانت نسبة الاقتراض من قبل السلطة الفلسطينية وموظفيها 40 بالمئة من مجموع الأرصدة الدائنة في البنوك. كما بلغ إجمالي الدين العام 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثالث من 2020، ويمثل ذلك زيادة بنسبة 24 بالمئة مقارنةً بنهاية العام 2019.⁹⁴

بالنسبة للسلطة الفلسطينية، سلط الوباء الضوء على القيود المالية المفروضة من قبل إسرائيل منذ توقيع اتفاقية أوسلو. في آذار 2019، بدأت إسرائيل بتقليل عائدات المقاصة المحوّلة إلى السلطة الفلسطينية بقيمة 12 مليون دولار أمريكي شهرياً، مدعية أن ذلك المبلغ كان يُصرف على عائلات الأسرى السياسيين والشهداء الفلسطينيين. كان الرد الأولي للسلطة الفلسطينية على ذلك وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل، ولكن تم استئناف ذلك لاحقاً وحولت إسرائيل ما يفوق 1.08 مليار دولار أمريكي المستحقة عليها (كان هذا الرقم أقل بنسبة 7% من إيرادات المقاصة للعام 2019، بسبب الانخفاض في الواردات وضريبة القيمة المضافة). كما حدث هبوط حاد في دعم المانحين لموازنة السلطة الفلسطينية في السنوات

ذلك، اقترح بأن يتم ذلك طوعياً، ولكنه أصر على أن أولئك الذين لا يريدون التبرع يجب أن يُبلغوا مدراءهم، مما أدى لإلقاء العبء على العمال. وعلى نحوٍ مشابه، طُلب من موظفي العديد من البنوك التبرع بنسبة مئوية من رواتبهم أو مدخراتهم لصالح ذلك الصندوق.⁹⁶ وبهذه الطريقة، تم إلقاء عبء جمع الأموال لصندوق "وقفه عز" على كاهل العمال أنفسهم.

ينص صندوق "وقفه عز" على أن الأسر المتضررة من وباء كوفيد-19 يجب أن تتلقى بين 500-800 شيكل، مع إعطاء الأولوية لمن هم في أمس الحاجة إلى ذلك، خاصةً العمال الذين فقدوا وظائفهم. كما كان من المخطط استخدام تلك التبرعات لدعم وزارة الصحة الفلسطينية لمنع تفشي الجائحة. على الرغم من ذلك، من بين أكثر من 270,000 عامل الذين سجلوا أسمائهم عبر الإنترنت للحصول على المساعدة المالية، تمت الموافقة فقط على 40,000 طلب.⁹⁷ تم صرف الدفعة الأولى في أيار 2020 بقيمة 700 شيكل لكل أسرة، وتم صرف الدفعة الثانية بقيمة 500 شيكل في حزيران. كما تم تخصيص مليوني شيكل

أطلقت السلطة الفلسطينية مبادرة بإسم "وقفه عز" بتاريخ 2 نيسان 2020. ناشدت هذه المبادرة القطاع الخاص لجمع التبرعات للعائلات المتضررة من الوضع الاقتصادي المتدهور. استهدف الصندوق مبلغ 20 مليون دينار أردني. أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في هذا البحث أن تلك المبادرة سلطت الضوء على "حسن نية" الشركات الفلسطينية الكبرى، وأن المبلغ الذي تم جمعه في هذا الصندوق صغير جداً بالمقارنة بالأرباح الإجمالية للقطاع الخاص أثناء الجائحة. أَسَدَت السلطة الفلسطينية مسؤولية إدارة هذا الصندوق لمجلس إدارة مكوّن من 30 من رجال الأعمال الفلسطينيين والشركات الكبرى. على الرغم من ذلك، جمع الصندوق فقط 12.5 مليون دينار أردني بعد شهرين من الزمن، أي ما يعادل 62 بالمئة تقريباً من المبلغ المستهدف.⁹⁵

بعد عدم التمكن من جمع الأموال من القطاع الخاص، أعلن رئيس الوزراء الفلسطيني د. محمد اشتية، عن اقتطاع راتب يومين من موظفي السلطة الفلسطينية. لكن بعد الاحتجاجات الكبيرة حول

من الصندوق لدعم القدس، وخصّصت مبالغ أخرى لدعم الفلسطينيين في مخيمات اللجوء في الشتات. ومن الجدير بالذكر أن لجان العمل المحلية انتقدت تلك العملية بسبب غياب الرقابة على كيفية صرف تلك المبالغ. كما اشتكى الكثير من الأشخاص من قطاع غزة أثناء المقابلات المرتبطة بهذه الدراسة من وجود تحيز جغرافي. فمثلاً، حسب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في غزة، 96 بالمئة من الأموال التي تم جمعها في ذلك الصندوق صُرفت لصالح الضفة الغربية.⁹⁸

وبحسب رأي الكثير من الفلسطينيين، كانت تجربة هذا الصندوق (فضلاً عن تطبيق برامج التطعيم) مثلاً آخر حول الفساد والمحسوبية المستشريين في السلطة الفلسطينية. وفقاً لأحد المسوحات الوطنية الفلسطينية، أكثر من نصف الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة (53%) [67% في الضفة الغربية و33% في قطاع غزة] يرون أن الفساد ازداد في العام 2020. وفي الواقع، كان الفساد هو مصدر القلق الرئيسي الثاني لدى فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة مباشرة بعد القلق من الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.⁹⁹

أبرزهايد اللقاحات وفضائح التطعيمات

تمت الإشادة بإسرائيل عالمياً لجهودها السريعة والشاملة فيما يتعلق بالتطعيم، بما في ذلك إزاء المستوطنين غير القانونيين في الضفة الغربية. لكن انتهكت إسرائيل التزاماتها المذكورة في القانون الدولي لحقوق الإنسان عندما رفضت إعطاء اللقاحات اللازمة للفلسطينيين القابعين تحت الاحتلال الإسرائيلي العسكري. كان الاستثناء الوحيد لذلك العمال الفلسطينيين الذين يعبرون من الضفة الغربية إلى إسرائيل، والذين قامت إسرائيل بتطعيمهم في آذار 2021، لضمان استمرار قدرتهم على العمل (كان عددهم 105,000 شخص).¹⁰⁰ في أوائل حزيران 2021، تم تطعيم حوالي 59 بالمئة من سكان إسرائيل بشكل كامل. في المقابل، تلقى أقل من 8 بالمئة من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة الجرعة الأولى (بينما حصل أقل من 5 بالمئة منهم على الجرعتين).¹⁰¹ كما اتبعت إسرائيل سياسة "دبلوماسية اللقاحات"، وأرسلت لقاحات إلى دول مثل جمهورية التشيك، وغواتيمالا، وهندوراس كمكافأة لعلاقتهم المتينة مع إسرائيل (بما في ذلك تأسيسهم لبعثات دبلوماسية في القدس).

اتسمت برامج التطعيم في الأراضي الفلسطينية المحتلة بفضائح عديدة وسوء إدارة. فمثلاً، كان هناك خلاف حول جدول التطعيم، إذ تم إعطاء اللقاح أولاً لفريق كرة القدم الفلسطيني، ووزراء السلطة الفلسطينية، والحرس الرئاسي، وأعضاء منظمة التحرير الفلسطينية قبل إعطائه للفئات الضعيفة في المجتمع. كما تم إرسال ما يقارب 200 جرعة من أصل 12,000 الواردة في آذار 2021 إلى الديوان الملكي الأردني.¹⁰² في حزيران 2021، تورطت السلطة الفلسطينية في فضيحة أخرى مرتبطة باللقاحات عندما قامت بشراء 1.4 مليون جرعة من لقاح "فايزر-بيونتك" من إسرائيل مقابل الوعد بإعطاء إسرائيل كمية مماثلة من الجرعات في وقت لاحق من نفس العام. لكن سرعان ما تم الاكتشاف بأن اللقاحات التي تم تلقيها من إسرائيل كان لها تاريخ انتهاء وشيك، ولذلك تم إلغاء الصفقة بعد ضغوط جماهيرية كبيرة وازدياد الغضب والاستياء من طريقة تعامل السلطة الفلسطينية مع جائحة كوفيد-19 وحملة التطعيمات.¹⁰³

الفلسطيني كوفيد-19 والعاملون في القطاع الصحي

"كوفيد-19" والعاملون في القطاع الصحي الفلسطيني

ساهم الوباء في كشف الكثير من نقاط الضعف الهيكلية لقطاع الصحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. أدت الهجمات العسكرية الإسرائيلية المتواصلة، على المستوى الشامل، بالإضرار بشكل كبير بالبنية التحتية الصحية الأساسية، بالإضافة لمقتل أو إصابة العديد من الأطباء والمرضى والمسعفين، وغيرهم من العاملين في القطاع الصحي (خاصةً في قطاع غزة). إن القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة وتنقل الفلسطينيين تمنع العاملين في قطاع الصحة والمرضى ومقدمي الرعاية من الوصول إلى المراكز الطبية. كما يعرقل ذلك استيراد الأدوية، واللقاحات، والمعدات الطبية، ومعدات الوقاية الشخصية، وأدوات فحص الكورونا (كوفيد-19). كما يضطر الفلسطينيون إلى دفع أسعار أعلى بكثير لاستيراد الأدوية الأساسية (بسبب الاتحاد الجمركي مع إسرائيل والقيود المختلفة على الواردات).

تسلمت السلطة الفلسطينية المسؤولية المباشرة على الرعاية الصحية في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية أوسلو. تقوم وزارة الصحة في الضفة الغربية بتقديم الخدمات الطبية من خلال المستشفيات الحكومية وعيادات الرعاية الصحية الأولية، بالإضافة إلى تنظيم التدريب والترخيص الطبي ووضع السياسة العامة المرتبطة بهذا القطاع. في العام 2007، تم إنشاء وزارة صحة أخرى في قطاع غزة، وهي تابعة لحكومة حماس. علاوة على ذلك، يمكن لحوالي 323,700 فلسطيني القاطنين في القدس الشرقية أن يحصلوا على تأمين صحي إسرائيلي، على الرغم من أن حقوق إقامتهم وهوياتهم مهددة باستمرار (منذ العام 1967، أكثر من



طبيب في المستشفى الأهلي، غزة، 2020. تصوير: محمد ريفي

الحكومية ووكالة الغوث (أونروا) ومقدمي الخدمات من القطاع الخاص (أنظر للجدول 1 أدناه).

14,500 فلسطيني فقدوا حقهم في الإقامة في مدينة القدس).¹⁰⁴ يتم تقديم خدمات صحية في جميع المناطق المذكورة، من قِبَل الحكومة والمنظمات غير

الجدول 1: تقديم الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

القطاع	المستشفيات	الأسرة	مراكز الرعاية الصحية الأولية
وزارة الصحة	27	3,462	468
أونروا	1	63	65
المنظمات غير الحكومية	35	2,141	182
الخدمات الصحية العسكرية	2	143	17
القطاع الخاص	17	631	-

المصدر: Health Workforce and Labor Market Dynamics in Palestine, September 2020, p.11

في إسرائيل، ومصر، والأردن، وتركيا، حيث شكّل ذلك ربع ميزانية وزارة الصحة العام 2018.¹⁰⁵ وإذا أضيفت الدفعات المتأخرة إلى هذا الرقم فإن تلك الإحالات ستعادل نصف ميزانية وزارة الصحة.¹⁰⁶ كما أن نسبة كبيرة من تلك الإحالات تتجه إلى المستشفيات الإسرائيلية، الأمر الذي كلف السلطة الفلسطينية ما يقارب 1 مليار شيكل بالمجموع منذ العام 2014.¹⁰⁷

وعلى الرغم من أن وزارة الصحة هي أكبر مزود للمستشفيات، وأسرة المستشفيات، ومراكز الرعاية الصحية الأولية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أن النظام الصحي يعتمد بشكل كبير على المستشفيات الخاصة والأجنبية. يتم إنفاق حوالي ثلث ميزانية وزارة الصحة سنوياً للحصول على خدمات الرعاية الصحية من مقدمي الخدمات غير الحكوميين. يشمل ذلك الإحالات إلى مستشفيات

يصلوا إلى المستشفيات، بما في ذلك عرقلة حركة سيارات الإسعاف في الحواجز العسكرية. كما يُطلب من فلسطيني الأراضي الفلسطينية المحتلة الحصول على تصاريح طبية من أجل تلقي الرعاية الصحية في إسرائيل، لكن يتم فقط قبول جزء صغير من طلبات التصاريح.¹⁰⁸

- أدى نظام الإغلاقات والتصاريح الإسرائيلي إلى الحد من قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى مستشفيات القدس الشرقية، فالمستشفيات غير الحكومية الستة في القدس الشرقية هم مقدمي الرعاية الصحية الرئيسيين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة. لكن هناك حاجة للحصول على تصاريح من أجل الوصول إلى تلك المستشفيات.

- بالإضافة إلى ذلك، يحتاج فلسطينيو قطاع غزة المحليين إلى مقدمي الرعاية الصحية في الضفة الغربية إلى تصاريح إسرائيلية للمرور عبر حاجز بيت حانون (معبر إيرز).

- يُحظر على الفلسطينيين تأسيس أي بنية تحتية دائمة في المنطقة "ج"، التي تشكل 60 بالمئة من مساحة الضفة الغربية والتي تحتفظ فيها إسرائيل بالسيطرة العسكرية والمدنية الكاملة. لذلك، لا توجد مرافق للرعاية الصحية الدائمة لسكان هذه المنطقة.

- نتيجة للوباء، واجهت المستشفيات الفلسطينية صعوبة في توفير العلاجات والخدمات الطبية اللازمة.¹⁰⁹ كما أدى الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة إلى استنفاد الأدوية بشكل حاد، حيث أفادت وزارة الصحة في شباط 2021، أن 45 بالمئة من الأدوية المصنّفة كـ "أدوية أساسية" و 33 بالمئة من المستلزمات الطبية وصلت لمستوى "المخزون الصفري" في جميع أنحاء قطاع غزة (ما يعني توفر مؤن طبية لأقل من شهر فقط).¹¹⁰

كشفت أزمة كورونا (كوفيد-19) في الأراضي الفلسطينية المحتلة التدهور المستمر والمزمّن في قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني في ظل الاحتلال والسيطرة الإسرائيلية. وفقاً لاتفاقيات جنيف، تتحمل دولة الاحتلال – أي إسرائيل – مسؤولية توفير الخدمات الصحية للسكان الفلسطينيين. وتنص المادة 55(1) من اتفاقية جنيف الرابعة أنه من واجب دولة الاحتلال (إسرائيل) أن تعمل على تزويد السكان المحليين بالإمدادات الصحية. لكن على العكس تماماً، تقوم إسرائيل مراراً وتكراراً بإضعاف قطاع الرعاية الصحية الفلسطيني عن سبق إصرار. على سبيل المثال:

- وفقاً لأحكام بروتوكول باريس، تتحكم وزارة الصحة الإسرائيلية باستيراد الأدوية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة. يُسمح فقط بإدخال المنتجات التي تم تسجيلها أولاً في إسرائيل، وبذلك تم قطع السوق الفلسطيني من الخيارات والبدائل الأخرى (التي قد يكون سعرها أرخص) المرتبطة بأمّاكن أخرى [غير تلك التي تفرضها إسرائيل].

- هناك قيود على المنتجات التي يمكن لقطاع الرعاية الصحية الفلسطيني أن يستوردها، وتوجد قائمة طويلة من المنتجات التي صنّفها إسرائيل على أنها "ذات الاستخدام المزدوج"، بما في ذلك المعدات الطبية مثل أجهزة الأشعة لمعالجة مرض السرطان.

- أدت الهجمات العسكرية المتكررة والنقص في الوقود والإسمنت (بسبب الحصار الإسرائيلي) إلى وضع مُزري جداً في مستشفيات غزة، مما منعهم من تصليح أو استيراد المعدات الطبية والاضطرار إلى ترشيد استخدام الوقود لمواصلة العمل.

- إن القيود المفروضة على الحركة بين المناطق المختلفة تجعل من الصعب على الفلسطينيين أن

هناك انخفاض متواصل منذ العام 2011، في إنفاق السلطة الفلسطينية على الصحة (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي). وفي الواقع، شكل الإنفاق الصحي في العام، 2019 9.2 بالمئة فقط من الناتج المحلي الإجمالي،¹¹¹ بعد أن كان 11.7 بالمئة العام 2011. كما أن نسبة الإنفاق الصحي الحالي أقل من نسبة الإنفاق الصحي في سنوات الانتفاضة الثانية.¹¹² يعني هذا النقص في التمويل الحكومي أن الأسر الفلسطينية تتكبد جزءاً كبيراً من عبء الإنفاق على الرعاية الصحية. بلغ متوسط إنفاق الأسرة بين الأعوام 2011-2018، 43 بالمئة من إجمالي الإنفاق على الرعاية الصحية، بينما كانت تلك النسبة 37 بالمئة بين الأعوام 2004-2010. يُعتبر ذلك أعلى بكثير من المتوسط العالمي البالغ 35 بالمئة.¹¹³ ومن الجدير بالذكر أن تلك المستويات العالية من الإنفاق تزيد الأعباء على كاهل العائلات ذات الدخل المنخفض والمتوسط.

أما المصادر الرئيسية الأخرى للتمويل الصحي فتأتي من التأمين. في العام 1994، تم تأسيس نظام التأمين الصحي الحكومي لتوفير التغطية الصحية للسكان. تتم إدارة هذا النظام من قِبَل وزارة الصحة الفلسطينية، وهو إلزامي لجميع موظفي القطاع العام وعمال الأراضي الفلسطينية المحتلة داخل إسرائيل (الذين يتم الاقتطاع من معاشاتهم

شهرياً لهذا الغرض). كما يمكن للعاملين في القطاع الخاص والعائلات أن ينضموا طوعاً إلى هذا النظام. بالإضافة إلى ذلك، تغطي الحكومة الفلسطينية تكاليف الرعاية الصحية للأسرى السياسيين الذين يستحقون المساعدة (عن طريق هيئة شؤون الأسرى) ولغيرهم من الفئات الاجتماعية المهمشة.¹¹⁴ شكلت مساهمات التأمين الصحي حوالي 27 بالمئة من إيرادات وزارة الصحة الفلسطينية العام 2018.¹¹⁵ وإلى جانب التأمين الصحي الحكومي، تقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وبعض الشركات الخاصة بتقديم التأمين الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أدى الوباء لكشف النقاب عن هشاشة هيكل التمويل المرتبط بالصحة. وفقاً لإحصاءات وزارة الصحة، انخفضت الإيرادات من مدفوعات العائلات والتأمين بنسبة تزيد عن 40 بالمئة خلال الربع الثاني من العام 2020 مقارنةً بنفس الفترة في العام السابق (2019).¹¹⁶ حدث ذلك بسبب مجموعة متنوعة من العوامل، ومنها الانخفاض الحاد في مستويات الدخل بسبب إغلاق أماكن العمل (مما أثر على دُفُعات العائلات المرتبطة بالخدمات الصحية)، وأيضاً التخفيض الكبير في مساهمات التأمين المدفوعة من العمال الذي يعبرون إلى إسرائيل (يشكل ذلك ثلث إجمالي المدفوعات للتأمين الصحي الحكومي).¹¹⁷

العاملون وظروف العمل في القطاع الصحي

الأطباء، والممرضين، والمهنيين الصحيين الآخرين، والطواقم المساعد/موظفي الدعم (انظر للجدول 2 أدناه).

يعمل أكثر من 36,000 شخص في قطاع الصحة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنهم

الجدول 2: العاملين في مجال الرعاية الصحية في الأراضي الفلسطينية المحتلة

العاملين في الرعاية الصحية	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
الأطباء	2,831	2,466	5,297
الممرضون	4,842	3,444	8,286
القابلات	632	392	1,024
أطباء الأسنان	1,114	433	1,547
الصيدالة	1,479	984	2,463
مهنيون صحيون آخرون	3,367	2,764	6,131
موظفو الدعم	6,329	5,732	12,061
المجموع	20,594	16,215	36,809

المصدر: المرصد الوطني الفلسطيني للموارد البشرية الصحية (National Human Resources for Health Observatory)، أيلول 2020 (المرجع مذكور أدناه)

قام المستجيبون أثناء المقابلات المرتبطة بهذا البحث، بتسليط الضوء على إحدى عشرة مشكلة رئيسية تواجه العاملين في قطاع الصحة، والتي تفاقمت كثيرًا بعد الجائحة:

- **نقص في أفراد الطواقم:** يعاني قطاع الصحة في فلسطين من نقص في الممرضات والقابلات (مقارنةً بتوصيات منظمة الصحة العالمية)، ونقص في الأطباء في العديد من التخصصات الرئيسية (مثل علم الأورام، وعلم الدم، وطب الجهاز العصبي). أدى تجميد التوظيف من قبل السلطة الفلسطينية منذ أوائل العام 2019 (بسبب الأزمة المالية) إلى زيادة النقص في الكوادر الطبية، والأشخاص الذين تركوا قطاع الصحة لم يُستبدلوا بأعداد كافية من الموظفين. أشارت إحصاءات العام 2019، إلى الحاجة لـ 1,450 عامل إضافي في القطاع الصحي العام، ولكن تمت فقط

الموافقة على 250 عامل.¹¹⁸ كما قدّر بأن عدد العاملين الصحيين اللازمين في قطاع غزة بين الأعوام 2017-2019 كان 2,800، ولكن تم تعيين 746 منهم فقط (والكثير منهم بعقود مؤقتة أو قصيرة الأجل).¹¹⁹ كان تأثير هذا النقص في الموظفين واضحًا جدًا أثناء الجائحة، مما زاد الضغط على العاملين في هذا القطاع بشكل هائل.

- **معدلات البطالة المرتفعة:** هناك نقص في الطواقم والكوادر الصحية على الرغم من توفر عدد كبير من الخريجين المدربين (خاصةً في مجال التمريض).¹²⁰ بلغ معدل البطالة على المستوى الرسمي بين العاملين الصحيين 29.6 بالمئة العام 2019.¹²¹ وبحسب تقديرات رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية د. سلامة أبوزعتر، تصل نسبة البطالة 64 بالمئة في صفوف الشباب والخريجين الجدد.¹²²

• دفع مبالغ أقل من الراتب. هناك مشكلة قائمة منذ أمدٍ طويل أشار إليها العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم، ألا وهي دفع مبالغ أقل بكثير من الراتب، وهذه المشكلة تفاقمت بعد بداية الجائحة. يمكن الشعور بهذه المشكلة بشكل مباشر في القطاع الحكومي، حيث تقوم السلطة الفلسطينية بتأخير معاشات الموظفين بشكل مستمر، أو تدفع مبالغ جزئية فقط. وبسبب الديون الكبيرة للسلطة الفلسطينية المستحقة للمستشفيات الخاصة والمستشفيات غير الحكومية، يعاني العاملون الصحيون في تلك المؤسسات أيضاً من الدفع المتأخر للراتب. كما أن وضع الرواتب أسوأ بكثير في قطاع غزة، حيث تفرض السلطة الفلسطينية إجراءات عقابية على الموظفين الحكوميين هناك منذ آذار 2017، بما في ذلك تخفيض الرواتب بنسبة 50 إلى 60 بالمئة وحرمانهم من الترقية.¹²³

• الاقتطاعات التلقائية من الراتب. يشكو العاملون في وزارة الصحة (والموظفين الحكوميين في قطاعات أخرى) من الاقتطاعات التلقائية من رواتبهم لدفع القروض والالتزامات الأخرى للبنوك والشركات التجارية (مثل فواتير الهواتف الجوال). ظهر هذا النظام بعد الانتفاضة الثانية، تماشيًا مع توصيات المؤسسات المالية الدولية. أدى ذلك لزيادة المديونية المالية في المجتمع الفلسطيني على مدى العقد الأخير. استمر هذا النظام طوال فترة الجائحة على الرغم من تخفيض وتأخير الرواتب الحكومية. قام الأطباء في الضفة الغربية بإثارة هذه القضية في بيان صادر في تشرين الأول 2020، مشيرين إلى أن الشركات الخاصة الكبرى ضاعفت أرباحها خلال فترة الوباء، ومع ذلك لم يُطلب منهم المبادرة في تخفيف الأثر الاقتصادي للأزمة على السكان الفلسطينيين.

مقابلة مع السيد خليل الدقران، نقيب الممرضين الفلسطينيين في قطاع غزة منذ العام 2015، وهو من سكان دير البلح

كما أن رواتب الممرضين في المستشفيات الخاصة أقل من تلك المدفوعة في مستشفيات وزارة الصحة، حيث يحصلون بين 800-1,000 شيكل شهريًا كحد أقصى. بشكل عام، يُعتبر راتب الممرض منخفضًا جدًا بالمقارنة مع تكلفة المعيشة في غزة، ويضطر الكثير من الممرضين للعمل في وظائف أخرى من أجل تغطية نفقاتهم الأساسية.

إن نقابتنا مستقلة عن نقابة الممرضين في الضفة الغربية رغم وجود تواصل غير مباشر بيننا، ونأمل بأن نزيد ونعزز من ذلك التواصل. يجب أن يتخطى العمل النقابي الانقسامات والخلافات السياسية.

تأسست نقابة التمريض الفلسطينية في غزة العام 1994. تمثل نقابتنا حوالي 12,000 ممرض من القطاعين الحكومي والخاص، مع نسبة تمثيل متماثلة بين الرجال والنساء. كما أننا نمثل 30 إلى 40 بالمئة من الممرضين العاطلين عن العمل في قطاع غزة، وهؤلاء الأشخاص معفيين من دفع رسوم العضوية في النقابة. تتراوح رواتب الممرضين في القطاع الحكومي بين 1,600-1,800 شيكل شهريًا، بالإضافة إلى العلاوات العائلية، وبدلات المخاطر، ومزايا أخرى. وبسبب الأزمة المالية الخانقة في غزة، يتلقى الممرضون في المستشفيات الحكومية فقط 50 بالمئة من معاشاتهم في الوقت الحالي.

وتكليف الموظف بمهام خارج الوصف الوظيفي (مثل التنظيف والإدارة). هناك أيضاً عدد كبير من مهني المختبرات العاطلين عن العمل في قطاع غزة. وبعد الحشد والتعبئة التي قمنا بها، يُطلب الآن من أصحاب المختبرات أن يوقفوا على عقد يضمن الحد الأدنى للأجور للموظفين والانصياع لساعات العمل القانونية والحقوق الأخرى المنصوص عليها في قانون العمل الفلسطيني لعام 2000. لكن هناك مشكلة كبيرة في التطبيق والامتثال، ولذلك قمنا بتأسيس لجنة خاصة لمتابعة ورصد تلك الانتهاكات.

تمثل نقابتنا المحللين الطبيين العاملين في المختبرات الحكومية والخاصة. كنا سابقاً في نقابة واحدة مع نقابة المهن الطبية الفنية، لكن الزيادة الكبيرة في عدد المحللين الطبيين أدت إلى الحاجة لتأسيس نقابة منفصلة العام 2019. لدينا حالياً أكثر من 5,000 عضو في نقابتنا، وغالبيةهم العظمى يعملون في مختبرات خاصة. ومن الجدير بالذكر أن أغلب أعضائنا هم من النساء. تشمل المشكلات الرئيسية التي تواجه أعضائنا الحصول على رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور، والعمل لأكثر من عدد الساعات المسموح بها قانونياً،

الذين تم تعيينهم هم من عائلات قادة بارزين من حركة فتح. تؤثر "الواسطات"، والمحسوبيات، والمعايير المزدوجة بشكل سلبي على الإدارة السليمة لنظام الرعاية الصحية، ويقوّض ذلك القدرة على الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العامة مثل الأوبئة. سلطت نقابة الأطباء الفلسطينيين الضوء على هذه المشكلة في تشرين الأول 2020، أثناء خلاف مع السلطة الفلسطينية حول ظروف العمل في القطاع الصحي [أنظر للصندوق: "بيان نقابة الأطباء الفلسطينيين" أدناه].

• **ظروف العمل.** أشار الأشخاص الذين تمت مقابلتهم إلى ظروف العمل الخطيرة في المستشفيات خلال الموجة الأولى من الوباء، بما في ذلك النقص في معدات الحماية الشخصية. وفقاً لأحد موظفي المستشفيات في غزة، تلقى عمال مستشفيات وزارة الصحة قناعاً أو قناعين جراحيين فقط كل 7 ساعات، ولم يتم تزويدهم بأدوات أخرى للوقاية الشخصية مثل الكمامات. من أجل مخاطبة ذلك، طالبت النقابات الصحية (بما في ذلك اتحاد عمال الرعاية الصحية في الأنوروا) كميات أكبر من معدات الوقاية الشخصية وصرف علاوة مخاطرة لصالح عمال القطاع الصحي أثناء الجائحة.¹²⁵

• **نظام "التقاعد المالي":** سلط الكثير من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم الضوء على التباين في ظروف عمل الموظفين الصحيين الحكوميين بين الضفة الغربية وقطاع غزة. من المؤشرات الواضحة للتمييز المتعمد ما يسمى نظام "التقاعد المالي"، الذي فرضته السلطة الفلسطينية العام 2017، على الكثير من موظفي قطاع غزة (خاصة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم). أجبر هذا النظام تقاعد ما يقارب 6,000 عامل، لكن طُلب منهم أن يواصلوا عملهم مع تلقي 70 بالمئة من الراتب فقط (وفي الكثير من الأحيان أقل بكثير من تلك النسبة). لكن، ومن الجدير بالذكر، أن الأشخاص المستهدفين لم يصلوا لسن التقاعد ولم يراكموا حالياً أي مبالغ تقاعدية من العمل الذي قاموا به بعد إحالتهم للتقاعد الشكلي.¹²⁴

• **الترقيات والمكافآت.** قامت وزارة الصحة بتجميد الترقّيات والمكافآت لعاملي الرعاية الصحية، مستشهدةً بالأزمة المالية الخانقة في السلطة الفلسطينية. لكن أشار العديد من الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أن ما لا يقل عن ترقّيتين لمناصب عالية المستوى في وزارة الصحة في الضفة الغربية تمت أثناء فترة الجائحة، وأن الأشخاص

ووفقًا لأحد المدراء من جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في خان يونس، لم يتلق عمال الهلال الأحمر الفلسطيني علاوة مخاطرة منذ مطلع العام 2020.

• استغلال النوع الاجتماعي. تشكل النساء

العاملات في مجال الرعاية الصحية تقريبًا 70 بالمئة من العمال الصحيين في الخط الأمامي، وبالتالي يشهدن زيادة كبيرة في أعباء العمل أثناء الوباء.¹²⁶ إن الكثير من القضايا المذكورة أعلاه (تقليل الرواتب، ظروف العمل الخطيرة، النقص في معدات الوقاية الشخصية، عدم دفع علاوة المخاطرة، الخ)، تؤثر بشكل غير متكافئ على النساء في القطاع الصحي. بالإضافة إلى ذلك، تضطر العاملات من النساء إلى تحمل أعباء إضافية في المنزل بسبب نظرة المجتمع والصورة النمطية حول أدوار الجنسين. تشمل تلك المهام رعاية أفراد الأسرة والأطفال خلال فترات الإغلاق وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي للعائلة.¹²⁷

• العمل غير المستقر. يتميز قطاع الصحة بالانتشار

الكبير لعقود العمل المؤقتة وغير المستقرة، وخاصة في مجال التنظيف، والتأمين (تزويد وتجهيز الأغذية)، والأمن، والصيانة. تم توظيف مئات العمال في قطاع الصحة تحت ظروف عمل رديئة، فالكثير منهم يعملون لسنوات كثيرة بأجور منخفضة جدًا، وانعدام المنافع أو المزايا، وعدم وجود أي نوع من الأمن الوظيفي طويل الأجل [أنظر للصندوق: "مقابلة مع رامي وعلاء" أدناه]. وعلى الرغم من ظروف العمل الخطيرة أثناء الجائحة، لم يتم تزويد هؤلاء العمال بمستوى الكافي من معدات السلامة الشخصية. علاوة على ذلك، لم يتم توفير الدعم المالي اللازم لهم لدفع أجور المواصلات اليومية إلى العمل. كما أن كونهم عمال غير دائمين يؤثر بشكل كبير على قدرتهم في الوصول إلى خدمات أخرى. وأشار الكثير من الأشخاص

الذين تمت مقابلتهم في غزة أن العاملين في العديد من صيدليات القطاع الخاص والمختبرات الطبية يفتقرون إلى عقود عمل (هذا الأمر غير قانوني حسب القانون الفلسطيني)، والرواتب التي يتلقونها أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور.

• عمال النظافة والصرف الصحي. يواجه عمال

التنظيف في المستشفيات ظروف عمل استغلالية ومجحفة جدًا بحقهم. في العام 2005، قامت وزارة الصحة بخصخصة خدمات التنظيف واستعانت بمقاولين من القطاع الخاص للقيام بذلك. قامت إحدى الدراسات في الآونة الأخيرة بإجراء توثيق مرتبط بـ 900 عامل لدى مقاولين خاصين في مؤسسات الرعاية الصحية في جميع أنحاء قطاع غزة. أشارت تلك الدراسة إلى أن جميع هؤلاء العمال تقريبًا يتقاضون أقل من نصف الحد الأدنى للأجور (وهو 1,450 شيكل شهريًا).¹²⁸ كما أشار الكثير من المستجيبين أنه لم يتم تزويدهم بمعدات السلامة الشخصية مثل القفازات، والأحذية الواقية، والكمادات. لكن تجدر الإشارة إلى وجود محاولات حثيثة للتنظيم النقابي في هذا القطاع. تم تشكيل نقابة من هذا النوع في الضفة الغربية، لكن حاول أصحاب العمل استمالة أو إغواء قيادات تلك النقابة عن طريق العقود طويلة الأجل من أجل إضعاف التنظيم النقابي. على الرغم من ذلك، استمرت أفرع تلك النقابة في الخليل، وطوباس، ونابلس، وجنين، ورام الله في نشاطاتها، ونجحت في تنظيم إضرابات للعمال. لكن تواجه تلك النقابة معركة شاقة في تأمين الحقوق الأساسية للعمال المؤقتين والعمال المستعانة بهم خارجيًا (outsourced employees). وبشكل عام، يفتقر الكثير من عمال النظافة في قطاع الصحة إلى التمثيل النقابي الفعال.

• العنف. أدت الأزمة الاجتماعية العامة ومستويات
اليأس العالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة
إلى ازدياد حوادث العنف ضد عمال القطاع

الصحي من قبل المرضى وعائلاتهم. تفاقمت هذه
المشكلة أثناء فترة الجائحة، وقام عمال العديد من
المستشفيات بتنظيم إضرابات واحتجاجات ضد
انعدام الأمن في أماكن العمل.¹²⁹

مقابلة مع رامي وعلاء، الذين يعملان بعقود مؤقتة ويتقاضان أجور يومية فقط في مستشفى عام في رام الله

تم توظيف كلانا بعقود مؤقتة [بدأ رامي عمله العام 2015 وتوظف علاء العام 2010] في قسم التنظيف والمطبخ. بعد تلك السنوات الطويلة من الخدمة، لا زلنا مفتقرين لعقود دائمة. نحن نعمل على أساس المناوبة، ومدة كل مناوبة 6 ساعات ومدة المناوبة الليلية 8 ساعات. أجرنا الحالي هو 1,800 شيكل في الشهر، لكننا نتلقى 1,725 شيكل بعد خصم التأمين من معاشنا. ومن الجدير بالذكر أن الحد الأدنى القانوني للأجور هو 1,750 شيكل. لذلك، فإن الراتب الصافي الذي نحصل عليه هو أقل من الحد الأدنى للأجور. عادةً ما نقوم بمناوبتين متتاليتين ثلاث مرات كل أسبوع (أي العمل لـ 14 ساعة تقريبًا بشكل متواصل في اليوم الواحد)، ونحتاج للعمل في وظيفة أخرى لأن أجرنا منخفض جدًا.

وكوننا نعمل بأجر يومي، نحن لا نتقاضى أجر على ساعات العمل الإضافية (overtime). فعلى سبيل المثال، عندما نقوم بالمناوبة الليلية [8 ساعات]، لا نتقاضى أجرًا على ساعات الصباح اللاحقة لذلك [6 ساعات]. لكن الموظفين الدائمين الذين يعملون معنا يحصلون على ذلك الامتياز. من المرهق جدًا العمل لمناوبتين متتاليتين بالإضافة إلى وظيفة أخرى، لكننا مضطرين لعمل ذلك. لا يمكنك رعاية أسرة ودفع الفواتير فقط من ذلك الراتب. في مكان عملنا، هناك 45 شخص في نفس حالتنا، ونحن نعمل في المطبخ، وقسم الأمن، والتخزين، والتنظيف. نحن نساهم بقوة في تفعيل وتشغيل المستشفى وقد عملنا ذلك منذ سنوات طويلة.

رامي: بدأت بالعمل في هذا المستشفى عندما كان عمري 25 عامًا. قضيتُ 11 سنة من حياتي في هذا المركز الطبي. تزوجت ولدينا الآن ثلاثة أطفال، وطفلي الكبير عمره 12 سنة. كما أنني مسؤول عن والدي وأقوم بتوفير الأدوية اللازمة لهما. ليس لدي المال الكافي لأخذ أطفالي لتزهمه خارج المنزل على الرغم من عملي الشاق في وظيفتين. كما أنني بالكاد أرى عائلتي لأنني مضطر للعمل في مناوبتين متتاليتين في وظيفتين. لدي فقط يوم عطلة واحد في الأسبوع، وعادةً ما أشعر بالإرهاق في ذلك اليوم. لا أشعر بوجود أي حماية أو أمن وظيفي. إذا أصبحت بمرض ما لأي سبب ولم أحضر للعمل فسيطردوني. هذا ما حدث مع عدة عمال في الخليل ونابلس.

أعمل في المستشفى ثلاثة أيام كل أسبوع من الساعة الخامسة صباحًا حتى الثامنة مساءً، ولدي وظيفة أخرى كطباخ (طاهي) مع الأجهزة الأمنية من الساعة السابعة صباحًا حتى العاشرة ليلاً في بقية أيام الأسبوع. أعمل ذلك لكي أستطيع تغطية نفقات عائلتي وليس لعيش حياة فاخرة أو أي شيء من هذا الصنيع. عانيت من مشكلات صحية نتيجة لهاتين الوظيفتين، وخاصةً بسبب الاضطراب للوقوف لساعات طويلة ضمن عملي كطاهي. لذلك، فإني قلق جدًا بشأن المستقبل نتيجة لعدم وجود معاش تقاعدي، ويمكن لأصحاب العمل أن يطردوني في أي لحظة إذا أصبحت بمرض شديد.

علاء: نشعر وكأننا آلات يسهل استبدالها ونفتقر للأمن الوظيفي. على سبيل المثال، أثناء جائحة كورونا، بقي معظم الناس في بيوتهم ولم يعملوا، لكن

استمر الأشخاص في قطاع الرعاية الصحية في تأدية واجباتهم. لذلك، بقينا نتعامل مع أطباء ومرضى طوال تلك الفترة. وعلى الرغم من دورنا المهم جدًا، لم تكن لدينا عقود دائمة. فعلى سبيل المثال، إذا واجهنا أي صعوبات في الوصول إلى العمل (وهذا ما حدث بالفعل)، يمكننا استبدالنا بسهولة.

رامي: تأتي من قرى بعيدة عن رام الله، ونضطر للسفر لمسافات طويلة في شوارع خطرة محاطة بحواجز عسكرية إسرائيلية، ولم تكن هناك مواصلات عامة أثناء فترة الإغلاق الشامل. في تلك الفترة، كان هناك منع تجول من الساعة السابعة مساءً حتى السادسة صباحًا. لكن مناوبيتي تبدأ في الساعة الخامسة صباحًا، فكيف لي أن أصل إلى العمل في الصباح؟ كما أن أصحاب العمل ووزارة الصحة لم يقوموا بترتيب وسيلة مواصلات من أجلنا، على الرغم من أننا نعتبر موظفين ضروريين. وحتى قبل الجائحة، كنت أضطر للنوم في المستشفى في بعض الأحيان.

عادةً ما أستيظ في الساعة 3:00 صباحًا وأغادر البيت في الساعة 3:15، وأبدأ بالبحث عن تكسي لكي أتمكن من الوصول إلى مناوبيتي في الساعة الخامسة صباحًا. تحيط تلك الرحلة الكثير من المخاطر لأننا دولة تحت احتلال ويمكن أن نتعرض لهجمات من الجيش الإسرائيلي في أي وقت، خاصةً في الصباح الباكر. فمثلاً، أثناء سفري إلى رام الله، رأيت أكثر من مرة مدهامات من قبل الجيش الإسرائيلي، وفي العديد من المرات كانوا على وشك أن يقتلونني.

من الأسهل أن أنام في المستشفى من أن أخطر بالعودة إلى منزلي. تحاول إدارة المستشفى إعطاءنا مساحة للنوم، لكن هذا يعني قضاء المزيد من الوقت خارج المنزل، وكل ذلك مقابل 1,800 شيكل [تقريبًا 550 دولار] في الشهر! بصراحة شديدة، لا يمكن لأي مسؤول أن يقول أن هذا المبلغ كافٍ في الشهر الواحد. لا يمكن حتى دفع نفقات أساسية بهذا المبلغ، مثل مصاريف الوقود وفواتير الهاتف، ولكننا معتمدين على هذا الراتب.

علاء: كل ما نريده هو الأمن الوظيفي. تشمل عقودنا 14 يومًا من الإجازة المرضية، ويقومون بخصم أيام المرض التي تتجاوز 14 يومًا من راتبنا. من جانب آخر، يمكن للموظفين الدائمين أن يُحضروا وثائق تشير

إلى أنهم لا زالوا مريضين، ويقوم المستشفى بتمديد إجازتهم المرضية بناءً على ذلك. هناك أيضًا أشخاص مستئين في هذه العقود المؤقتة، ولا يوجد لديهم معاش تقاعدي عند إنهاء الخدمة. قد يعمل شخص في مكان واحد لسنوات طويلة بدون القدرة على إثبات ذلك في نهاية المطاف. كيف يمكن لهؤلاء الأشخاص أن يعتاشوا عندما لا يعودوا قادرين على العمل؟

رامي: كنت أسيرًا في سجون الاحتلال في أوائل الانتفاضة الثانية لمدة أربع سنوات ونصف. عندما خرجت من السجن واجهت صعوبة في إيجاد وظيفة، ولم أجد وظيفة دائمة مع معاش تقاعدي. قال لي جميع أصحاب العمل أنني كبير في السن. مشكلتي الرئيسية ليست في الراتب (على الرغم من أنه أيضًا نقطة إشكالية) وإنما في الديمومة بسبب الحاجة إلى الشعور بالأمن الوظيفي والقدرة على القيام بأمور بسيطة. فمثلاً، لا يمكنني الحصول على قرض مصرفي لأن البنوك تطلب مستندات تثبت أن لديك وظيفة دائمة (عمل منتظم). لا يمكنني أيضًا شراء سيارة بالتقسيط بسبب عدم القدرة على إثبات أن لدي وظيفة دائمة. لذلك، فإن الافتقار إلى تلك العقود يحرمنا من إجراء معاملات أساسية قد تساعدنا ماديًا.

نتيجة للأزمة المالية الخانقة للسلطة الفلسطينية في أيار 2020، لم نحصل على أجرنا لشهر كامل على غرار موظفي السلطة الفلسطينية. أثر ذلك علينا بشكل كبير لأننا نعيش عيشة الكفاف من الشهر للشهر. نحن أصلاً نتقاضى الحد الأدنى للأجور، ولذلك فإن الاقتطاع من أجرنا يزيد من ديوننا. لم نستطع حتى دفع تكاليف المواصلات للذهاب إلى العمل! سمعنا عن صندوق "وقفه عز" الذي يوفر الدعم للعائلات المحتاجة، ولكننا لم نحصل على فلس واحد منه. وبصراحة، كان الكثير من الأشخاص يتحدثون عن الفساد في إدارة وتوزيع أموال "وقفه عز". وصلت الأمور إلى درجة أن نضطر لشراء ملابس العمل من حسابنا الشخصي. كل عدة سنوات، كنا ننجح (بعد جهد كبير) في إقناع إدارة المستشفى بأن يوفروا لنا ملابس عمل جديدة، ولكنهم يقولون الآن أنه لا يوجد لديهم أموال كافية لذلك. هذه القضية في منتهى الأهمية لطواقم قطاع الرعاية الصحية.

وبسبب حالة الطوارئ المرتبطة بجائحة "كوفيد-19"، لم ننجح في تنظيم مظاهرات للمطالبة بحقوقنا. ذلك

كما أننا نرسل لهم بيانات وتصريحات ولا نحصل على أي رد منهم. ومن الصعب جدًا تنظيم إضرابات في ظل الجائحة، ولذلك نحن نفتقر إلى أي بدائل فعالة في الوقت الحالي. نأمل فقط بإعلام الأشخاص الذين لا يعرفون عن معاناة العمال اليوميين (عمال المياومة) لكي يتعرفوا على ذلك ويساعدونا. نحن بحاجة ماسة إلى تحسين ظروفنا. 

لأنه تم إعطاء الأولوية للوضع الصحي العام. عندما كنا ننظم احتجاجات قبل اندلاع الجائحة، كان يتم إعطاء عقود دائمة لبعض القيادات في النقابة وليس للأعضاء الآخرين. تم عمل ذلك لإضعاف نشاطنا النقابي من خلال استرضاء بعض القيادات. نحاول دائمًا عقد اجتماع مع الوزارة، لكنهم دائمًا يقولون أن المسؤولين غير موجودين.

النقابات الصحية والتعبئة العمالية خلال فترة الجائحة

المرتبطة بقطاع الصحة في فلسطين. يمكن القول بأن النقابة الأكثر تأثيرًا في القطاع الصحي هي نقابة الأطباء الفلسطينيين، التي توجد على شكل نقابتين منفصلتين؛ واحدة في الضفة الغربية (عدد أعضائها تقريبًا 9,000 طبيب)، والأخرى في قطاع غزة (عدد الأعضاء 2,500 طبيب). وتجدر الإشارة إلى أن نقابة الأطباء الفلسطينيين في الضفة الغربية هي رسميًا فرع لنقابة الأطباء الأردنيين.¹³⁰

في 25 شباط 2020، نظّمت نقابة الأطباء الفلسطينيين في الضفة الغربية إضرابات واحتجاجات واسعة النطاق تضمنت وقف معظم العمل في المستشفيات والعيادات الخارجية، بما في ذلك أقسام العمليات غير الطارئة. تم عمل ذلك بسبب سعي الأطباء للحصول على المكافآت التي وعدوا بها في العام 2013، وأيضًا زيادة أعداد الأطباء في المستشفيات وتحسين البنية التحتية فيها (بما في ذلك توفير المزيد من الأسرة).¹³¹ كان هذا الحراك ناجحًا جدًا في البداية، حيث شارك فيه الكثير من الأطباء. لكن في أعقاب ارتفاع حالات "كوفيد-19" في جميع أنحاء الضفة الغربية، تم إيقاف تلك الإضرابات في 5 آذار 2020، بعد توقيع اتفاقية رسمية بين نقابة الأطباء الفلسطينيين والسلطة الوطنية الفلسطينية.

على الرغم من ذلك، لم تمثل السلطة الفلسطينية لهذه الاتفاقية، ما دفع نقابة الأطباء الفلسطينيين إلى التهديد بعمل المزيد من الإضرابات إن لم يتم

تنشط مجموعة من النقابات في القطاع الصحي الفلسطيني، بما في ذلك النقابات والاتحادات المهنية كنقابة الأطباء؛ والمرضين؛ والصيدالة؛ وأطباء الأسنان؛ والتقنيين وغيرهم. هناك أيضًا النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، والتي تمثل جميع العمال في قطاع الصحة، بما في ذلك العمال الإداريين والخدماتيتين. يوجد مستوى عالٍ من التنظيم النقابي لدى الموظفين المهنيين لأن أحد الشروط المسبقة للتوظيف المهني هو عضوية الشخص في نقابة مهنية. لكن هذا النظام يخلق عقبة أمام تسجيل عدد كبير من العاملين الصحيين العاطلين عن العمل الذين لا يمكنهم دفع رسوم العضوية في تلك النقابات. ومن الجدير بالذكر أن النقابات في قطاع غزة قامت بتخفيض أو [في بعض الأحيان] الإعفاء عن تلك الرسوم للأعضاء العاطلين عن العمل، ما أدى لتقليل الدخل الإجمالي للنقابات. وعدا عن العمال المهنيين [كالأطباء على سبيل المثال]، أشار العديد من الأشخاص أثناء المقابلات أن نسبة كبيرة من العاملين من ذوي الأجور المنخفضة (خاصةً العمال بعقود عمل مؤقتة أو محدّدة المدة) غير ممثّلين بشكلٍ كافٍ في النقابات وغير منخرطين في التعبئة النقابية العمالية. وغالبًا ما يتم إقصاء هذه الفئة من العاملين أثناء النقاشات

تنفيذ الاتفاقية بحذافيرها حتى مطلع تشرين الثاني 2020. أشار البيان الذي أصدرته نقابة الأطباء الفلسطينيين إلى أعضائها في تلك المناسبة إلى العديد من القضايا التي ناقشناها أعلاه [أنظر للصندوق "بيان نقابة الأطباء الفلسطينيين"]. لكن مع ازدياد حالات الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) في نهاية العام 2020، والاستهداف المتواصل للسلطة الفلسطينية لنقابة الأطباء الفلسطينيين (بما في ذلك توجيه دعاوى قانونية)، لم يتم اتخاذ خطوات إضافية من جانب النقابة في ذلك الوقت. ورغم كل ذلك، لم تتم مخاطبة المشكلات الهيكلية الموجودة في

القطاع الصحي، ما دفع نقابة الأطباء الفلسطينيين لعمل إضرابات أخرى في آذار 2021. وجهت السلطة الفلسطينية دعوى قضائية في هذا الشأن، وحكمت المحكمة أن هذا الإضراب غير قانوني، ما أجبر الأطباء على العودة إلى عملهم. لكن حافظت النقابة على روح التحدي ولم تخنع، واستمر أعضاؤها في عمل الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة. في أيار 2021، ألقت السلطة الفلسطينية القبض على نقيب الأطباء الفلسطينيين واثنين من أعضاء مجلس نقابة الأطباء، لكن تم إخلاء سبيلهم بعد فترة وجيزة.

مقابلة مع د. محمد العيوشي، المدير العام لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية وعضو مجلس نقابة الأطباء الفلسطينيين

تم تأسيس نقابة الأطباء الفلسطينيين في مدينة القدس العام 1954، كفرع لنقابة الأطباء الأردنية. بعد احتلال العام 1967، حافظت النقابة على مقرها الرئيسي في القدس ولعبت دورًا بارزًا في الحفاظ على هويتنا الوطنية والوجود الفلسطيني الأصيل في المدينة. تجري انتخابات النقابة في وقت مماثل لانتخابات نقابة الأطباء الأردنية. يتم انتخاب 16 مندوبًا في كل محافظة كأعضاء في اللجنة المركزية للنقابة. يمكن لجميع الأعضاء أن يصوتوا في انتخابات رئاسة النقابة من خلال التصويت المباشر. تتكون الجمعية العامة للنقابة من جميع الأطباء المنتمين للنقابة (حوالي 8,000 عضو – بعضهم يعمل حاليًا والبعض الآخر عاطل عن العمل)، ويشارك حوالي 4,000 إلى 5,000 طبيب في انتخابات النقابة.

إن العضوية في النقابة إلزامية، ويجب على الأطباء أن يجددوا رخصتهم المهنية في كل عام وأن يدفعوا 50 دينار أردني كرسوم العضوية في النقابة. تمكّننا تلك الأموال من الاعتماد على أنفسنا وتعزيز مواردنا. من المشكلات الرئيسية التي واجهها الأطباء قبل اندلاع الجائحة ساعات المناوبة الطويلة، والأجور المنخفضة، وعدم الوضوح في الرتب والترقيات. نحتاج أيضًا إلى تقليل التفاوت بين الأطباء العاملين في مستشفيات حكومية والعاملين في مستشفيات خاصة. كما يُعتبر

عدم توفير تأمين للأطباء مشكلة رئيسية أخرى. فمثلاً، في حال حدوث خطأ طبي، يضطر الطبيب لتحمل التكاليف المالية الكاملة؛ والتي قد تصل إلى مبالغ هائلة. ندعو إلى تأسيس نظام تأمين مدعوم من الحكومة، وتجدر الإشارة أن هذا النظام كان موجودًا في الضفة الغربية قبل اتفاقية أوسلو (أثناء الحكم الإسرائيلي).

وبسبب تلك المشكلات وغيرها، تم الإعلان عن إضراب مفتوح قبل شهر من اندلاع جائحة كوفيد-19 في فلسطين. لكن تم إصدار قرار محكمة لمنع ذلك الإضراب. وعلى الرغم من أننا خسرنا القضية، رفضنا الامتثال، وقررنا الاستمرار بالإضراب وحشدنا تقريبًا 4,000 طبيب. دعانا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس إلى اجتماع لحل تلك المعضلة، وأكد لنا السيد الرئيس أننا إذا عدنا إلى العمل فسوف تعود السلطة الفلسطينية إلى المفاوضات حول الأجور، ووافقنا على ذلك في حينها.

في بداية الوباء، قمنا بالحشد والتعبئة من أجل توفير معدات الحماية الشخصية للموظفين الطبيين في القطاعين العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية. كما عملنا تدخلات ضرورية لضمان حماية الأطباء في العيادات الخاصة. ومن الجدير بالذكر أن نقابتنا لعبت دورًا فعالاً ضمن اللجنة الوطنية العليا التي شكلتها السلطة الفلسطينية للتصدي للوباء.

بعد اتفاقية أوسلو، كنا نأمل ونسعى إلى تأسيس نقابة واحدة تشمل جميع الأطباء في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). ولكن لم يحصل ذلك للأسف، لأسباب مختلفة منها سياسية ومنها تقنية. لذلك، لا يوجد حاليًا نقابة واحدة تمثل جميع الأطباء في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

تبع معظم المشاكل التي تواجهها نقابتنا عن الاحتلال الإسرائيلي. كما لدينا نقص كبير في بعض التخصصات الطبية (خاصة التخصصات الفرعية) وأيضًا في البنية التحتية والمعدات المختلفة. هناك أيضًا نقص شديد في أسرة المستشفيات مقارنةً بأمكان أخرى في العالم. وفقًا لمنظمة الصحة العالمية، لدينا نصف عدد الأسرة اللازمة مقارنةً بعدد سكاننا.

علاوة على ذلك، هناك ضغط كبير على قطاع الصحة بسبب قلة أفراد الطواقم، خاصةً في المستشفيات الحكومية. فكل طبيب لدينا يقوم بعمل خمسة أطباء، ولا سيما خلال فترة الجائحة، التي غاب فيها الكثير من الأطباء وزاد عبء العمل بشكل غير متكافئ. كما فقد العديد من أعضاء النقابة أشخاص عزيزين عليهم ولم يستطيعوا الحضور في جنازاتهم أو الذهاب إلى بيوت العزاء لأنهم كانوا يعملون ساعات إضافية أثناء الجائحة.

قبل الوباء مباشرة، أطلقنا إضرابًا لمطالبية السلطة الفلسطينية بالوفاء بالاتفاق المشترك بيننا فيما يتعلق برواتب وعلاوات الأطباء العاملين. لكن حتى هذا

اليوم، لم يقوموا بتنفيذ أهم بنود ذلك الاتفاق. ادّعت السلطة الفلسطينية أن هذه المشكلة مرتبطة بالأزمة المالية، لكن قامت جميع الوزارات الأخرى بمنح موظفيها علاوات سنوية ما عدا وزارة الصحة، على الرغم من أننا كنا نعمل لساعات إضافية أثناء الجائحة بينما كان معظم الموظفين الآخرين خاضعين للإغلاق الشامل. قلنا للحكومة أننا لا نطلب علاوات مثل الوزارات الأخرى، وإنما نريد فقط ضمان حقوقنا الأساسية وتنفيذ زيادة المعاش الذي اتفقنا عليه أصلاً في الماضي. كما لم يحصل عاملي القطاع الصحي على أي أجر إضافي (overtime pay) طوال فترة الجائحة على الرغم من عملهم الدؤوب في مناورات متتالية. وبحسب أقوال السلطة الفلسطينية، تنبع هذه المشكلة عن الوضع المالي الحرج، ووعودنا أنه بمجرد حصولهم على الأموال المحجوزة من قِبل إسرائيل سيتم تعويض الأطباء على الفور. تم استلام الأموال المذكورة لكن لم يتغير أي شيء. كما اتفقنا معهم أن نتلقى تلك الأموال على دفعات ولم يحصل ذلك أيضًا. نحاول التفاوض مع السلطة الفلسطينية لكنهم يعارضون مطالبنا مرارًا وتكرارًا، وفي الإضراب الأخير اتخذوا إجراءات قانونية ضدنا.

لدينا سمعة طيبة لكوننا نقابة نشطة، ومثابرة، وناجحة. حتى أعضاء النقابات الأخرى يطلبون دعمنا في الكثير من الأحيان. السبب الرئيسي وراء ذلك هو أننا لا نعمل وفقًا للولاءات الحزبية أو الفصائلية وإنما بالاستناد إلى مطالب واحتياجات الأعضاء.

بيان نقابة الأطباء الفلسطينيين، تشرين الأول 2020

وبعضكم لا يقدر على سداد التزاماته وفواتيره [...]

ونعي خطورة الموقف وصعوبته رغم التقصير الكبير منهم تجاهكم. إننا طوال هذه الفترة لم نطلب شيئاً ولكننا أيضاً لن نتقبل الكيل بمكيالين ولا نتفهم ما تقوم به الحكومة من ترفيات وعلاوات وصرف مكافآت من هنا وهناك. نريد العدل والإنصاف، نريد تلبية ما

يهديكم مجلس نقابتكم اطيب الأمنيات ويقدر لكم صبركم [...] ونعي ونعلم حجم المعاناة الملقاة على عاتقكم وضغوطات العمل، كيف لا وأنتم منذ اللحظة الأولى في الميدان، وقفتم منذ البداية وقفة الرجال وتقدمتم الصفوف رغم الإصابات والهلع والخوف [...]. نعلم ان بعضكم لا يجد أجرة ما ينقله الى مكان عمله

تم الاتفاق عليه والذي تعدى موعد انهائه ما يزيد على النصف عام [...].

وبخصوص الخصومات والقروض والشيكات فإننا نحذر بالمساس بما يصرف من أشياء الرواتب وبإمكانكم خصم ما تريدون من ديون الموظفين على الحكومة وليس مما يصرف لهم، ولن نقبل أن يكون

كادرنارهننا لرغبات رأس المال من سلطة نقد وشركات اتصالات وبنوك جائرة والتي تجني ثمارًا مضاعفة في ظل هذه الأزمة الوطنية الاقتصادية. كان الأجدر بالحكومة دعوة رأس المال الى تحمل مسؤولياته في هذه الأزمة وذلك بحثهم على تأجيل دفعات قروض الموظفين وشيكاتهم المستحقة دون فوائد، وحث شركات الاتصالات على تخفيض أسعارها وعدم استيفاء فواتيرهم في هذه الأزمة.¹³²

العقبات التي تواجهها التعبئة العمالية في قطاع الصحة

بالإضافة للمظاهرات والاحتجاجات التي نظمتها نقابة الأطباء الفلسطينيين في الضفة الغربية، تم تنفيذ العديد من المبادرات على نطاق أصغر من قِبل نقابات القطاع الصحي الأخرى خلال فترة الجائحة.¹³³ ركزت معظم تلك الاحتجاجات على طلب توفير المزيد من معدات الحماية الشخصية، وتوفير بدل المخاطرة، وإنهاء العنف في أماكن العمل. لكن بشكل عام، نوه الأشخاص المستجيبون إلى ضعف التعبئة العمالية منذ آذار 2020، وركزوا بشكل كبير على المشكلات طويلة الأمد المتعلقة بالنشاط النقابي والانخراط في القطاع الصحي.

إحدى العقبات الرئيسية التي تواجه التعبئة العمالية هي التقسيم السياسي والإقليمي للأرض الفلسطينية المحتلة بين حركتي فتح وحماس، ما يعني أن نقابات القطاع الصحي تعمل كهيئات منفصلة في الضفة الغربية من جهة وقطاع غزة من جهة أخرى، ولدهم قيادات مختلفة، وبنى إدارية متباينة، وأولويات غير متشابهة في حملاتهم. أشار المستجيبون أثناء المقابلات مرارًا وتكرارًا إلى هذا الانقسام، معتبرينه عقبة كبيرة أمام التنظيم النقابي العمالي، خاصة في قطاع غزة. فمثلاً، ذكر أحد الباحثين،

أدى تقسيم وشرذمة الأراضي الفلسطينية وتمركز جميع المقار الرئيسية لنقابات السلطة الفلسطينية/ منظمة التحرير الفلسطينية في مدينة رام الله إلى عزلهم عن الضغوط النابعة عن عاملي الصحة في قطاع غزة. إن أغلب العاملين في قطاع الصحة العامة في غزة هم موظفين في السلطة الفلسطينية، وتأثروا بشكل كبير من العقوبات المفروضة من قِبل السلطة الفلسطينية على قطاع غزة منذ العام 2017، (مثل خفض الرواتب بنسبة 40% وفرض ما يسمى بـ"التقاعد المالي" على القطاع الصحي هناك). أدى تقسيم المجتمع الفلسطيني من قِبل الاستعمار الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي بين السلطة الفلسطينية وحماس إلى عدم إمكانية ممارسة أي ضغوط حقيقية من قطاع غزة على حكومة السلطة الفلسطينية في رام الله. علاوة على ذلك، لم تعمل النقابات في الضفة الغربية أي احتجاجات عامة ضد السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بعقوباتهم ضد العمال في قطاع غزة.¹³⁴

مقابلة مع طبيب وعضو في نقابة الأطباء في قطاع غزة

حتى قبل الانقسام بين فتح وحماس، لم تكن هناك نقابة أطباء موحدة في قطاع غزة والضفة الغربية. إن المقر الرئيسي لنقابة الأطباء المرتبطة بالضفة الغربية هو في مدينة القدس، وهذه النقابة تابعة لنقابة الأطباء الأردنية. لكن الأطباء الفلسطينيين الذين يحملون هوية عنوانها قطاع غزة والذين ليس لديهم جوازات أردنية لا يمكنهم الانضمام في تلك النقابة حتى لو كانوا يعملون ويعيشون في الضفة الغربية. ومن الجدير بالذكر أن تلك النقابة تدافع بشكل جيد عن مصالح أعضائها. من الأمر المخزي أنه بعد تقريباً 25 عامًا منذ تأسيس السلطة الفلسطينية لا توجد حتى الآن نقابة فلسطينية مسجلة تمثل الأطباء من جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة.

يتقاضى حوالي 90 بالمئة من الأطباء العاملين في القطاع الحكومي في غزة رواتبهم من السلطة الفلسطينية. لكن منذ العام 2017، يتعرضون لعقوبات الفصل، والتقاعد المالي، والتمييز الواضح بينهم وبين الأطباء في الضفة الغربية. راتب الطبيب في غزة هو حوالي ثلث أرباح راتب طبيب في الضفة الغربية. إذن، تكمن مشكلتنا في أنه حتى لو أردت نقابة في قطاع غزة أن تعمل إضرابات واحتجاجات فلن يستطيعوا ممارسة الضغط الفعلي على حكومة السلطة الفلسطينية لأن مقر السلطة في الضفة الغربية. بل وعلى العكس من ذلك، سيخدم ذلك مصالح السلطة الفلسطينية ضد حكومة حماس وسيؤدي إلى الفوضى العارمة. بالإضافة إلى ذلك، لا تتخذ نقابتنا أي مواقف معارضة لحكومة حماس، وإنما عملت فقط لإنجازات بسيطة تم تضخيمها للتباهي بالفاعلية.

مقابلة مع د. سلامة زعيتير، رئيس النقابة العامة للعاملين في الخدمات الصحية في قطاع غزة وعضو السكرتاريا العامة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

الكثير من أعضائنا رواتب أقل من الحد الأدنى للأجور، خاصة عمال التنظيف وموظفي المختبرات الذين يعملون في شركات مستعان بها كمصدر خارجي. كما قامت السلطة الفلسطينية بوضع أكثر من 2,500 شخص من أعضائنا في حالة "التقاعد المالي"، أي أنهم مجبرون على التقاعد بينما يواصلون العمل بنسبة 70 بالمئة من رواتبهم. هذه القضية تؤثر فقط على العمال في قطاع غزة.

نحن نمثل العاملين الصحيين في القطاع العام والخاص والمؤسسات غير الحكومية. أثر الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة بشكل سلبي على عملنا. وعندما فرضت حماس سيطرتها على قطاع غزة، قاموا بمصادرة مكتبنا وتعريضنا لمضايقات شديدة من قوات الأمن التابعة لهم.

وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية قد تبنت تشريعاً مرتبطاً بالحد الأدنى للأجور (عام 2012)، لم يتم تطبيق ذلك في قطاع غزة. نتيجة لذلك، يتقاضى

من الأمور التي تعزز الشراكة الإقليمية للأرض الفلسطينية المحتلة هو الارتباط الوثيق بين القيادات النقابية من جهة والأحزاب السياسية الحاكمة في الضفة والقطاع من جهة أخرى. فمثلاً في الضفة الغربية، ترتبط معظم النقابات العمالية في قطاع الصحة ارتباطاً وثيقاً بالسلطة الفلسطينية وحركة فتح (باستثناء نقابة الأطباء الفلسطينيين بشكل جزئي). وعلى نحو مشابه، يهيمن نشاطاً مقربون من حكومة حماس على قيادة أغلب النقابات المهنية الصحية في غزة (كنقابة الأطباء والممرضين وأطباء الأسنان).¹³⁵ أشار أحد الأشخاص الذين تمت مقابلتهم في قطاع غزة،

بشكل عام، ما يمكن للنقابات أن تحققه يعتمد على ما تسمح به السلطة الحاكمة بناءً على مصالحهم الخاصة. إذن فما فعله تلك النقابات غير ناجم عن النضال الحقيقي من أجل إحلال التغييرات المفيدة للعمال. على سبيل المثال، يتلقى عاملي القطاع الصحي الموظفين لدى حكومة حماس 40 إلى 50 بالمتة من رواتبهم، لكن النقابات لم تتمكن من إجبار الحكومة على دفع تلك الرواتب بشكل كامل أو حتى تحقيق الشفافية فيما يتعلق بالميزانيات المستخدمة لتبرير تلك التخفيضات. كما أن الأجهزة الأمنية تمنع النقابات والعمال من تحدي الحكومة. فعلى سبيل المثال، يتم اعتقال منظمي الاحتجاجات حتى لو كانوا تابعين للحزب السياسي الحاكم، كما حصل مع اثنين من الناشطين العماليين من القطاع العام في غزة في مناسبات مختلفة.¹³⁶

أشار السيد نضال غبن، المدير التنفيذي لجمعية التنمية العمالية في غزة،

ليس لدينا نقابة عمالية مستقلة، إذ تعمل النقابات الرسمية إلى جانب السلطة الحاكمة أو تحت مظلتها، سواء في قطاع غزة أو الضفة

الغربية. فمثلاً، في مناطق السلطة الفلسطينية، هذه النقابات موالية إلى حد كبير لأحزابهم وفصائلهم. دعوني أوضح ذلك: إن معظم أعضاء وقادة النقابات في الضفة الغربية هم من موظفي السلطة الفلسطينية، ما يعني أنهم يعملون وفقاً لإملاءات وزارة العمل أو الأجهزة الأمنية. لذلك، كيف يمكن أن تطلب من قادة النقابات أن يدافعوا عن حقوق العمال أمام السلطة الفلسطينية إذا كانوا هم أساساً موظفين في نفس تلك السلطة؟!

إن إخضاع أولويات النقابات لمصالح الأحزاب الحاكمة في الضفة الغربية وقطاع غزة نابع أيضاً عن الهياكل النقابية غير الديمقراطية، التي تمنع أعضاء النقابات من التأثير الفعلي وتجاهل وجهة نظرهم. فمثلاً، يتم في الكثير من الأحيان تأجيل الانتخابات داخل النقابات، ويتم تحديد نتائج الانتخابات بشكل مسبق من خلال المفاوضات بين الفصائل السياسية المختلفة.¹³⁷ ومن الجدير بالذكر أن العاملين من ذوي الدخل المنخفض أو الذين يفتقرون إلى عقود دائمة معزولين تماماً عن الهياكل النقابية، وغالباً ما يُحرمون من أي تمثيل نقابي على الإطلاق.

مقابلة مع الأخت سلام الرطروط، عضو الأمانة العامة ورئيسة القبالة في نقابة التمريض والقبالة الفلسطينية

حدث تحول معين، ويمكن رؤية ذلك من خلال موجة الإضرابات الأخيرة للنقابات المهنية والطبية. على الرغم من عدم وجود تدخل مباشر من قبل الحكومة في الأمور النقابية اليومية، هناك تدخلات من جانبهم في القرارات الهامة. على سبيل المثال، عندما لا توافق الحكومة على إضراب معين، يقوم أحد الأطراف الحزبية بإعاقته بشدة. السبب وراء ذلك هو لأن أولويتهم الرئيسية هي أولوية حزبية بدلاً من أولويات النقابة وأعضائها. لهذا السبب، يجب أن يكون الأشخاص النقابيين مستقلين، وأن يخدموا (في المقام الأول) أعضاء النقابة الذي انتخبوهم بدلاً من خدمة أطراف خارجية.

إن المشكلات التي طفت على السطح خلال الجائحة هي نتيجة مباشرة لتلك التي سبقت الجائحة، وأهمها انتهاك السلطة الفلسطينية لحرية التعبير وتراجع الحركة العمالية بسبب الفشل في التعبئة على مستوى أعضاء النقابات. كما فقدنا تمثيلنا في المجلس التشريعي الفلسطيني بعد أن تم حله، إذ كان ذلك المجلس يوفر مساحة ممتازة لنا لطرح قضايانا ومخاوفنا عن طريق ممثلين منتخبين. تتحمل السلطة الفلسطينية قدرًا كبيرًا من المسؤولية عن الوضع الحالي بسبب الاعتقالات السياسية وتهديداتهم للنشطاء النقابيين. ومع ذلك، هناك علامات على

جائحة "كوفيد-19" الضوء على أهمية القطاع الصحي والتعاطف الشعبي الكبير مع العاملين في هذا القطاع. هناك أيضًا موجة قوية من التنظيم النقابي بين العاملين الذين لم يكونوا في السابق منتسبين لأي نقابات وأولئك الذين يعتمدون على عقود مؤقتة.

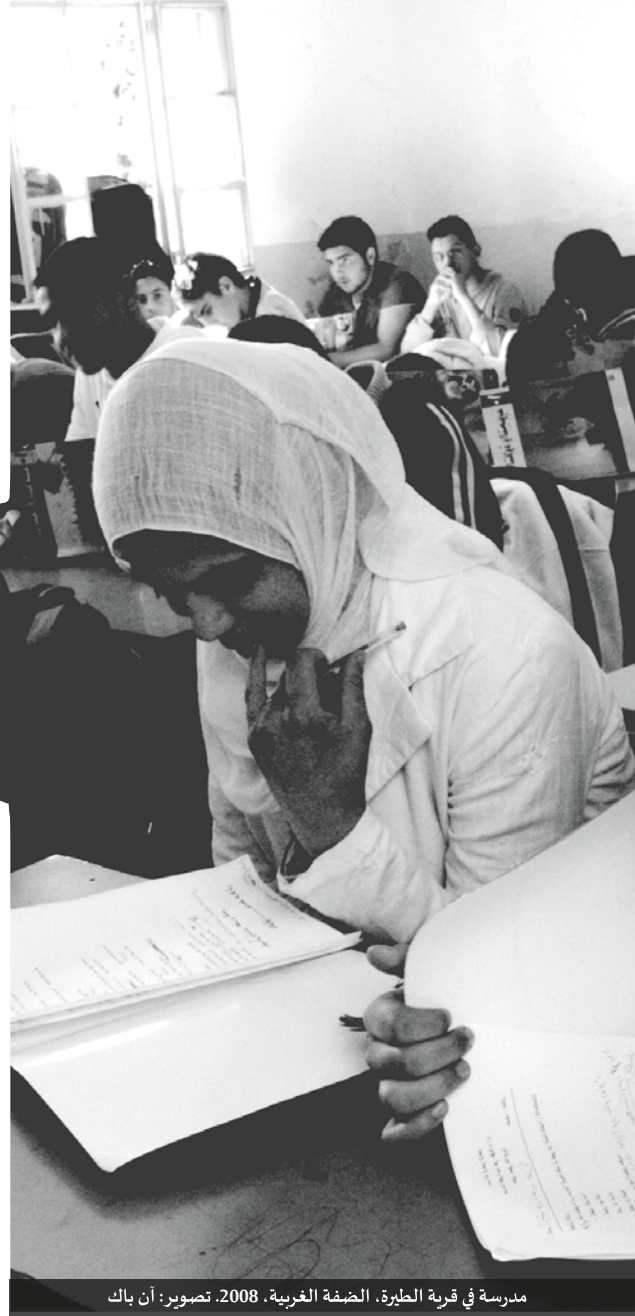
على الرغم من تلك العقوبات الكبرى، دفعت المشكلات الهيكلية طويلة الأمد في القطاع الصحي وتشويه السلطة الفلسطينية لسمعة العمل النقابي إلى اتخاذ مواقف حازمة من قبل أعضاء النقابات، بما في ذلك تنظيم الإضرابات. سلّطت

الفلسطيني الحق قطاع التعليم "كوفيد-19" والعاملون في

"كوفيد-19" والعاملون في قطاع التعليم الفلسطيني

أدت الممارسات الإسرائيلية منذ عقود طويلة إلى تقويض وصول الفلسطينيين إلى التعليم وتدهور البنية التحتية التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمثلاً، تتعرض الكثير من المدارس والجامعات لهجمات عسكرية إسرائيلية يتم فيها اعتقال واحتجاز المدرسين والطلاب. كما تؤدي القيود المفروضة على الحركة إلى عرقلة السفر إلى المدرسة، ويُجبر الآلاف المؤلفة من الأطفال على عبور الحواجز العسكرية يوميًا. يفتقر أكثر من ثلث (36%) المناطق السكنية في المنطقة "ج"، التي تشكل 60 بالمئة من الضفة الغربية، إلى مدارس أساسية بسبب القيود الإسرائيلية على التخطيط والبناء. كما تحتاج المدارس التابعة للبلدية في القدس الشرقية (التي تقع أيضًا تحت السيطرة الإسرائيلية) إلى أكثر من 2,000 غرفة دراسية إضافية.¹³⁸ في كانون الأول 2020، كان هناك 52 مدرسة فلسطينية مهددة بالهدم بشكل رسمي (44 في المنطقة "ج" و8 في القدس الشرقية).¹³⁹ أما في قطاع غزة، أعاق القصف العسكري الإسرائيلي والحصار المستمر لمدة 14 عام بناء مدارس وغرف دراسية جديدة، بينما أدى الاكتظاظ في الصفوف إلى إجبار ثلثي المدارس في قطاع غزة على العمل لمناوبتين أو ثلاث، بينما تم تقليل ساعات التعلم إلى 4.5 في اليوم الواحد.¹⁴⁰

يتسم نظام التعليم الفلسطيني الحالي، في ظل الهجمات والقيود الإسرائيلية المتواصلة، ببنية تحتية ضعيفة، ونقص في أفراد الطواقم، وارتفاع مستويات عدم المساواة في الفرص التعليمية. كما أدت المشكلات الموجودة قبل الجائحة إلى مضاعفة آثار الوباء على الفئات الأكثر تهديمًا من الطلاب والعائلات. ذكر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق



مدرسة في قرية الطيرة، الضفة الغربية، 2008. تصوير: أن بالك

الشؤون الإنسانية (أوتشا) أن أكثر من نصف مليون فلسطيني سيحتاجون إلى مساعدة إنسانية للوصول إلى التعليم في العام 2021 (489,009 طفل/ة و 14,917 معلم/ة)¹⁴¹ – وهذا الرقم أعلى بكثير من 20 بالمئة مقارنةً بالعام 2020.¹⁴²

قرّرت السلطة الفلسطينية في 7 آذار 2020، خلال الموجة الأولى للوباء، إغلاق جميع المؤسسات التعليمية في الضفة الغربية. استمر هذا الإغلاق حتى أيلول 2020،¹⁴³ واعتُبر إجراءً ضروريًا في أوج الخطر المرتبط بانتقال الفيروس ومرافق الصرف الصحي الرديئة في الكثير من المدارس.¹⁴⁴ خلال فترة الإغلاق، تم تحويل عملية التعلم إلى الفضاء الإلكتروني، إذ قامت وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بتأسيس بوابة التعلم الإلكتروني، وطوّرت الجامعات مواردها الخاصة بالتعلم الإلكتروني. ومن الجدير بالذكر أن التحول إلى التعلم الإلكتروني أظهر بوضوح التأثير غير المتكافئ للجائحة على المجتمع الفلسطيني:

• وفقًا للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حوالي نصف الأسر الفلسطينية التي لديها أطفال في سن التعليم المدرسي لم يشاركوا في التعلم الإلكتروني أو التعلم عن بُعد خلال فترة الإغلاق الأولى (47% من الأسر في الضفة الغربية و 51% من الأسر في قطاع غزة).¹⁴⁵

• بالنسبة لـ 48.5 بالمئة من تلك الأسر، كان السبب الرئيسي وراء ذلك عدم وجود اتصال إنترنت (35% من الأسر غير المشاركة في الضفة الغربية و 61.7% من الأسر غير المشاركة في قطاع غزة).¹⁴⁶

• إلى جانب الافتقار إلى الإنترنت، غالبية الأسر الفلسطينية التي لديها أطفال في المدرسة (56%) لم يكن لديها المعدات اللازمة (أجهزة حاسوب أو الأجهزة اللوحية/"تابلت") ولم يستطيعوا الوصول

إلى المواد التعليمية المنشورة عبر الإنترنت.¹⁴⁷

• إن الأسر التي ترأسها امرأة لديها أجهزة إلكترونية أقل بكثير ولديها اتصال إنترنت أضعف من الأسر التي يرأسها رجل.¹⁴⁸

• اتسعت تلك التفاوتات في فلسطين بسبب نقص الدعم للكثير من أطفال المدارس من ذوي الإعاقة ولأولئك الذي احتاجوا للدعم النفسي والاجتماعي خلال الجائحة.

مع إعادة فتح المدارس في أيلول 2020، فَقَدَ ما يقدر بنحو 1.3 مليون طفل فلسطيني ما لا يقل عن ثلاثة شهور من التعليم المدرسي.¹⁴⁹ على الرغم من كل ذلك، استمرت الهجمات الإسرائيلية على المؤسسات التعليمية الفلسطينية خلال تلك الفترة حتى يومنا هذا. فمثلًا في الأعوام 2020 و 2021، تم اعتقال 81 طالب من جامعة بيرزيت واستشهد طالب واحد على الأقل.¹⁵⁰

المعلمون وعاملو قطاع التعليم خلال فترة الجائحة

سيطرت السلطة الفلسطينية على جميع مستويات التعليم في العام 1994. ويتم حاليًا إدارة المؤسسات التعليمية (رياض الأطفال، والمدارس الأساسية والثانوية، ومؤسسات التعليم العالي) من قِبَل العديد من الجهات التعليمية. يهيمن القطاع الخاص على مرحلة ما قبل المدرسة (رياض الأطفال)، بينما تدار وتموّل غالبية المدارس الأساسية والثانوية من قِبَل الحكومة. أما مؤسسات التعليم العالي (الجامعات والكليات المجتمعية) فتدار من أطراف عديدة (الحكومة، والقطاع العام والخاص، ووكالة الغوث/أونروا) – أنظر للجدول 1 أدناه.

الجدول 1: قطاع التعليم في الأراضي الفلسطينية المحتلة

الجامعات والكليات(*)	المدارس الثانوية	المدارس الأساسية	رياض الأطفال	
33 (7 حكومية، 13 عامة، 11 خاصة، و2 تابعة للأونروا)	1,004 (126 خاصة، 2 تابعة للأونروا، و876 حكومية)	1,296 (253 خاصة، 94 تابعة للأونروا، و949 حكومية)	1,332 (221 حكومية، 1,111 خاصة)	الضفة الغربية
17 (5 حكومية، 3 عامة، 7 خاصة، و2 تابعة للأونروا)	213 (21 خاصة، 0 تابعة للأونروا، و192 حكومية)	524 (33 خاصة، 274 تابعة للأونروا، و217 حكومية)	685 (13 حكومية، 672 خاصة)	قطاع غزة
50 (12 حكومية، 16 عامة، 18 خاصة، و4 تابعة للأونروا)	1,217 (147 خاصة، 2 تابعة للأونروا، و1,068 حكومية)	1,820 (286 خاصة، 368 تابعة للأونروا، و1,166 حكومية)	2,017 (234 حكومية، 1,783 خاصة)	الأراضي الفلسطينية المحتلة

المصدر: الدليل الإحصائي لعام 2019، وزارة التعليم العالي الفلسطينية؛ وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي المرتبط بالتعليم في الأعوام 2018-2019، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

(*) الجامعات العامة هي تلك التي تم إنشاؤها كمؤسسات غير ربحية تديرها منظمات غير حكومية أو جمعيات خيرية محلية قبل قيام السلطة الفلسطينية. واليوم هي تحصل على تمويل جزئي من الحكومة.

الموظفين الإداريين وموظفي الدعم، وعمال التنظيف والصيانة. ومن الجدير بالذكر أن الكثير من العمال غير التعليميين يتوظفون بعقود مؤقتة/ غير دائمة، خاصةً ضمن شركات خاصة يستعان بها خارجياً (outsourced companies).

إن نسبة كبيرة من عاملي قطاع التعليم هم من النساء، خاصةً في رياض الأطفال والمدارس. وكما هو الحال في القطاعات الأخرى المغطاة في هذا التقرير، يشمل العمل في قطاع التعليم مجموعة من المهن غير التعليمية (أنظر للجدولين 2 و3 أدناه)، بما في ذلك

الجدول 2: العمال التعليميين في المدارس الفلسطينية (الأراضي الفلسطينية المحتلة)

المجموع	العمال الإداريين	عمال التنظيف والصيانة	المعلمين	عمال المختبرات والعمال التقنيين		
23,146	2,465	2,525	16,521	1,635	ذكور	المدارس الحكومية
30,211	3,012	1,754	23,482	1,962	إناث	
4,292	360	452	3,320	160	ذكور	مدارس الأونروا
7,523	385	176	6,684	279	إناث	
2,662	352	664	1,526	120	ذكور	المدارس الخاصة
7,753	856	604	5,924	369	إناث	
75,587	4,252	6,175	57,438	4,525		المجموع

المصدر: الجدول 33: توزيع مراكز العاملين التعليميين وغير التعليميين في المدارس حسب المنطقة، والجهة المشرفة، والجنس، ونوع العمل 2018/2019¹⁵¹

جدول 3: العاملين في مجال التعليم العالي في الجامعات والكليات الفلسطينية (2019)

الموظفين غير الأكاديميين	الموظفين الأكاديميين	جميع الموظفين	
6,576	5,271	11,847	ذكور
2,922	1,647	4,569	إناث
9,498	6,918	16,416	المجموع

المصدر: توزيع العاملين حسب المؤسسة، والتصنيف الوظيفي، والجنس 2018-2019، ص. 222.¹⁵²

التعليم في مدينة القدس

مقابلة مع السيد منيف الخطيب، عضو الأمانة العامة للاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين

إن الصراع على التعليم في القدس هو صراع متعددة الأوجه، فبالإضافة إلى موضوع المناهج، تمنع سلطات الاحتلال إنشاء أي مدارس جديدة في المدينة، وتسمح فقط بإضافة غرف صفية جديدة في المدارس القائمة أصلاً أو ترميم تلك المدارس لا غير. أدى ذلك إلى الاكتظاظ الشديد في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وهناك صعوبة كبيرة في استيعاب المزيد من الطلاب. في الماضي، كانت المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية من أفضل المدارس في القدس.

إن التعليم في القدس معقد بسبب السلطات المتعددة التي تُشرف على المدارس. تنقسم المدارس في مدينة القدس إلى مدارس تابعة لبلدية الاحتلال، ومدارس خاصة، ومدارس تابعة لوكالة الغوث (أونروا)، ومدارس تابعة لوزارة التربية والتعليم الفلسطينية، وهنا نتحدث فقط عن المدارس العربية في المدينة. تشكل المدارس التابعة للسلطة الفلسطينية 13% من المدارس في مدينة القدس. أما باقي المدارس فهي تابعة بشكل أو بآخر لسلطات الاحتلال.

لكن بسبب سياسات وممارسات الاحتلال القمعية، تدهورت أوضاع تلك المدارس إلى حد كبير، وهناك الآن فارق كبير بين المدارس التابعة للسلطة الفلسطينية والمدارس التابعة لبلدية "أورشليم-القدس" من ناحية البنية التحتية. ومن المهم الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال توفر دعمًا ماليًا هائلًا للمدارس الخاصة ومدارس البلدية، وتمارس الضغوط عليهم لكي يتبنوا المنهاج الإسرائيلي. في الوقت الحالي، 6 بالمائة تقريبًا من مدارس القدس تبنيوا المنهاج الإسرائيلي بشكل كامل.

ومن الجدير بالذكر أن ميزانية تلك المدارس تبلغ حوالي 50 بالمائة من ميزانية جميع المدارس العربية في القدس. علاوة على ذلك، تقوم سلطات الاحتلال بتقييد دخول المعلمين الذين ليس لديهم هوية مقدسية إلى المدينة. أدت تلك السياسة إلى تقليل عدد المعلمين من خارج المدينة تدريجيًا، وأصبحت المدارس في القدس تعتمد على المعلمين المقدسيين. لكن الفارق الكبير في الأجور بين مدارس البلدية والمدارس الخاصة من جهة ومدارس السلطة الفلسطينية من جهة أخرى يجعله من الصعب جدًا للأخيرة أن تجتذب معلمين مؤهلين وأكفاء.

كشفت المقابلات التي أجريت في هذا البحث عن المشكلات الرئيسية التالية التي تواجه العمال في القطاع التعليمي:

أمريكي شهريًا، ويمكن لهذا المبلغ أن يصل إلى 100 دولار فقط في الشهر الواحد عند سكان المخيمات والقرى، وقد تصل الأجور إلى أقل من ذلك في قطاع غزة.

- الأجور المتدنية هي سمة مستشرية في قطاع التعليم، وخاصة في أوساط المعلمين في المدارس والحضانات الحكومية. لذلك، يضطر الكثير من المعلمين إلى إيجاد وظائف ثانية لتغطية نفقاتهم. فمثلًا، يتلقى المعلمون في المدارس الحكومية ما معدله 2,500 شيكل في الشهر الواحد في الضفة الغربية وبين 1,590-2,500 شيكل شهريًا في قطاع غزة، وبالتالي يعيش الكثير منهم تحت خط الفقر. قبل اندلاع جائحة كوفيد-19، لم يتم دفع معاشات لأشهر عديدة للمعلمين، وحصل هؤلاء فقط على نصف معاشهم من شهر حزيران إلى تشرين الثاني 2020. كما أن المعلمين في الكثير من المدارس الخاصة فقدوا نصف راتبهم، وفقد الكثير من المعلمين وظائفهم في المدارس الخاصة بسبب انخفاض دخل المدارس. أشارت مقابلات العمل الميداني إلى أن أغلب عمال الحضانات في الضفة الغربية يحصلون على أقل من 200 دولار

- في المدارس الحكومية والخاصة، عادةً ما يتم الاستعانة بعمال التنظيف والصيانة خارجيًا، ولذلك عانى هؤلاء العمال من فقدان عملهم ودخلهم خلال فترات إغلاق المدارس.
- مع إغلاق المدارس الأساسية والثانوية في آذار 2020، تم تحويل التعليم إلى الفضاء الإلكتروني بدون تدريب أو إعداد المعلمين بشكل كافٍ. كما اضطر الكثير من المعلمين الذين لديهم أطفال صغار إلى رعاية أطفالهم أثناء العمل، وهذا العبء وقع بشكل غير متكافئ على عاتق المعلمات النساء (ما يقارب ثلثي معلمي المدارس في الأراضي الفلسطينية المحتلة هم من النساء).

امتدت من مدرسة إلى أخرى في الجنوب، وخاصةً في منطقة الخليل. طالبت تلك الإضرابات بتوزيع العبء العام بشكل عادل. فبدلاً من خفض جميع الرواتب بـ 50 بالمئة، كان يجب أن يتم وضع عبء أكبر على أولئك الذين بإمكانهم تحمّل خفض الرواتب وليس على العمال الفقراء الذين بالكاد يصمدون بمعاشهم الكامل. خلال تلك الإضرابات، تم استدعاء الكثير من المعلمين من قِبَل قوات الأمن الفلسطينية، وخاصةً أولئك الذين عبّروا عن سخطهم وغيظهم عبر وسائل الإعلام الاجتماعي من سياسات السلطة الفلسطينية المرتبطة بقطاع التعليم.

واجه الكثير من المعلمين خلال فترة الإغلاق الأولى، صعوبات في التعليم الإلكتروني لأننا نفتقر إلى المعدات اللازمة كالحواسيب المحمولة وخدمة الإنترنت، ولم تكن مدرّبين جيّداً على هذه الطريقة في التدريس. وعندما عدنا إلى التعليم الوجاهي، تم تقسيم كل صف إلى قسمين، وتوجب علينا تعليم المادة مرتين لكل صف، مما وضع على كاهل المعلمين عبئاً ثقيلاً.

في أوائل أيار 2020، خفضت السلطة الفلسطينية رواتبنا بنسبة 50 بالمئة بحد إنفاق أدنى قيمته 1,700 شيكل. وفي آب 2020، قاموا بتأخير رواتبنا لشهرين من الزمن. نتيجة لذلك، تم تنظيم عدة إضرابات محلية

- عانى معظم عمال رياض الأطفال من فقدان جزئي أو كلي لعملهم أو دخلهم خلال فترات الإغلاق (خاصةً في المراكز الحضرية في المنطقة "أ"). لكن أدت التعبئة النقابية إلى إجبار السلطة الفلسطينية على إصدار أوامر لروضات الأطفال بدفع رواتب جزئية لموظفيهم خلال فترة الإغلاق (أنظر للمقابلة مع ميس جملة ونداء الشامي أدناه).
- كما طُلب من المحاضرين الجامعيين تقديم حصصهم عبر الإنترنت دون توفير التدريب الكافي لهم. وبشكل عام، استمر معظم الموظفين الجامعيين الدائمين (أكاديميين وغير أكاديميين) في تلقي رواتبهم على الرغم من بعض التأخير.
- هناك تفاوتات كبيرة على جميع المستويات بين ظروف التعليم في الضفة الغربية من جهة وقطاع غزة من جهة أخرى. أدى التقسيم الإقليمي والفصائلي إلى إعاقه قدرة النقابات على المخاطبة الفعالة للأزمات المتعددة المرتبطة بالتعليم (أنظر للمقابلة مع د. أشرف مسلم).

- مع عودة التدريس الوجاهي في أيلول 2020، تم وضع المعلمين في الخطوط الأمامية من ناحية التعرض للفيروس. كما أدت البنية التحتية الرديئة للصرف الصحي في الكثير من المدارس إلى صعوبة في اتخاذ تدابير النظافة الصحية الملائمة. انتشرت تلك المشكلة كثيراً في المدارس الحكومية ومدارس الأونروا، التي بلغ فيها عدد الطلاب لكل مرحاض (37.6 في المدارس الحكومية و44.8 في مدارس الأونروا) وعدد الطلاب لكل مغسلة (62.9 في المدارس الحكومية و51.9 في مدارس الأونروا) حوالي ضعف ما ورد في المدارس الخاصة.¹⁵³
- اعتباراً من أيلول 2020، بدأت المدارس بتطبيق نظام المناوبات الذي يحضر ضمنه الطلاب إلى المدرسة لمدة يومين فقط في الأسبوع لتقليل الاكتظاظ. أدى ذلك إلى زيادة العبء على المعلمين، الذين طُلب منهم تقديم حصص عديدة لنفس المادة الدراسية.

غياب التشريعات المرتبطة بحقوق العمال، وأثر ذلك بشكل كبير في فترة الوباء. فمثلاً، لا يوجد قانون واضح يطالب بتعويض العمال، ونقابتنا تفتقر إلى القدرات والوسائل المطلوبة لمخاطبة تلك الأزمة. لدينا أيضاً مشكلة كبيرة مع الفصائلية ضمن الإطار النقابي، وكان من المحبذ أن يكون هناك ممثل للنقابات في المجلس التشريعي يعبر عن صوت الأعضاء بشكل مستقل بدلاً من النقابات المحسوبة على فصائل مختلفة.

هناك العديد من القضايا التي نحاول طرحها نيابة عن أعضاء نقابتنا، لكن تقوم حماس بتقييد ما يمكن قوله وفعله. أثر إغلاق القطاع التعليمي خلال الجائحة على 20,000 شخص في غزة، ولم تتمكن من فعل الكثير سوى زيادة مستوى الوعي بهذا المرض. إن النقابات مقسمة جداً، توجد فجوة كبيرة بين قيادات النقابات وأعضائها. أحد الأسباب الرئيسية وراء ذلك هو الانقسام بين حماس وفتح، ما أدى إلى

النقابات التعليمية والتعبئة العمالية

لكن بسبب رضوخ الاتحاد لمطالب السلطة الفلسطينية، قامت اللجان المحلية بتنظيم إضراب كبير بمشاركة ممثلي القواعد الشعبية المنتخبين في أماكن العمل. مع تطور ذلك الإضراب، تم توسيع مطالب المعلمين لتشمل الحق في انتخاب ممثلهم النقابيين بدلاً من سيطرة القيادات النقابية المحسوبة على الأحزاب لمنظمة التحرير الفلسطينية، مما سلط الضوء على قضية الديمقراطية النقابية. رفضت السلطة الفلسطينية التعامل مع لجان الإضراب المستقلة التي انبثقت عن أنشطة الأعضاء النقابيين، وأصرّت على التعامل فقط مع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. كما ادّعت السلطة الفلسطينية أن السبب وراء الرواتب المتدنية للمعلمين هو انخفاض المساعدات الخارجية والأزمة المالية الناجمة عن ذلك. عملت السلطة الفلسطينية أيضاً حملة تشويه وقمع ضد المعلمين المضربين. استمر إضراب العام 2016 لأكثر من شهر، وتم إيقافه في نهاية المطاف بعد أن وعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس بالتنفيذ التدريجي لاتفاق العام 2013. لكن لم يتم الوفاء بذلك الوعد حتى الآن.

أشار العديد من المعلمين الذين تمت مقابلتهم في هذه الدراسة إلى تجربة إضراب العام 2016. شعر هؤلاء بأنه على الرغم من عدم تلبية مطالبهم في ذلك

إن عمال قطاع التعليم منظمون بدرجة عالية وعملوا عدة إضرابات مهمة في السنوات الأخيرة. وبالتعاون مع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين (الذي هو فرع للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين)، قام المعلمون بتنظيم صفوفهم من خلال لجان محلية مستقلة شكّلت مصدراً هاماً للنضال في هذا القطاع. كما أن اتحادات الموظفين في الجامعات المحلية راسخة ومتينة، ونجحوا في تحسين بعض الظروف في أماكن العمل. وتجدر الإشارة إلى أن الاتحادات في الجامعات المحلية منظمة ومتعاونة من خلال اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية.

حدثت نقطة تحول رئيسية للعاملين في قطاع التعليم في عام 2016 بعد تنظيم إضراب شارك فيه 35,000 من معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية. في البداية، كان المطلب الرئيسي للإضراب أن تحترم السلطة الفلسطينية الاتفاق المبرم مع الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين العام 2013، الذي وعدت فيه السلطة الفلسطينية بزيادة الأجور تدريجياً بنسبة 10 بالمائة على مدار ثلاث سنوات. عندما حصل المعلمون على مبالغ أقل من الزيادة المتفق عليها، أعلن الاتحاد عن إضراب لفترة قصيرة.

الوقت، شكّلت التعبئة المستقلة للمعلمين خارج هياكل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين تحديًا ممتازًا للسلطة الفلسطينية، ووضعت قضية معلمي القطاع الخاص على الطاولة. كما أشار المعلمون الذين تمت مقابلتهم إلى أن لجان الإضراب المنظمة ديمقراطيًا هي وسيلة مهمة للتعبئة المستقلة [أنظر للصندوق: "مقابلة مع أحد المشاركين في إضراب المعلمين لعام 2016"].

أثبتت تجربة إضرابات العام 2016 أهميتها خلال فترة الجائحة. فمثلًا، في أيلول 2020، تم تنظيم العديد من الإضرابات الكبيرة في جنوب الضفة الغربية (خاصةً في محافظتي الخليل وبيت لحم). وبشكل عام، سعت تلك الإضرابات إلى مخاطبة قضية الأجور المتدنية وغير المنتظمة [أنظر للصندوق: "مقابلة مع السيد إيداد"]. لكن لم يتم

دعم تلك الإضرابات من قِبَل الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين، الذين عقدوا بدلًا من ذلك اجتماعًا مع الحكومة لمناقشة موضوع الرواتب المتأخرة. وفي حين أن الحكومة وعدت بدفع جميع الرواتب المتأخرة في تشرين الثاني 2020، استمر المعلمون في بيت لحم والخليل بتنظيم احتجاجات وإضرابات ضد الإجراءات الثأرية أو الانتقامية المتخذة بحق بعض المنظمين (مثل نقلهم إلى مدارس نائية). في كانون الثاني 2020، فشلت السلطة الفلسطينية في الوفاء بوعدها القائم على دفع الرواتب المتأخرة. ردًا على ذلك، أعلن الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين عن إضراب ليوم واحد. وبعد عناء ومشقة، دفعت السلطة الفلسطينية الرواتب المتأخرة في منتصف كانون الأول 2020، لكن لا يزال المعلمون غاضبين من السلطة الفلسطينية ودور الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين.

أحد المشاركين في إضراب المعلمين لعام 2016

في الأسبوع الأول من الإضراب، دعت لجاننا المحلية إلى اعتصام رئيسي أمام مقر رئيس الوزراء في رام الله. وعلى الرغم من الحظر المفروض على هذا النوع من التجمعات، لم تردّد في المشاركة في هذا الاعتصام، وسافرتُ إلى هناك على متن حافلة موفرة من الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين. لكن بعد أسبوع من ذلك، توقف الاتحاد عن تزويدنا بحافلات لأن السلطة الفلسطينية أرادت وقف تلك الاحتجاجات. كما حاولنا حجز حافلات خاصة لكن شركات المواصلات رفضت ذلك.

في يوم الاعتصام المقرر، ذهبْتُ إلى رام الله مع معلمين آخرين في سيارة خاصة، لكن تم إيقاف سيارتنا من قِبَل قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية عند حاجز تم نصبه على مداخل جميع المدن لمنع الناس من المشاركة في الاعتصام. لم تسمح لنا قوات الأمن بالمرور على الرغم من جهودنا الكبيرة، واضطررنا للعودة إلى مدارسنا الخالية من أي شخص. ومع ذلك، استمر الاعتصام ولم تستطع الحواجز منع آلاف المعلمين من التجمع في رام الله والتوجه بأعداد كبيرة إلى مقر رئيس الوزراء. وعلى الرغم من أن أعداد المتظاهرين هناك كانت أقل من اعتصام الأسبوع الذي سبقه، شارك

آلاف المعلمات والمعلمين من منطقة رام الله في ذلك الاعتصام، بالإضافة إلى معلمين من خارج محافظة رام الله. منذ بداية الإضراب، كان الناس يتحدثون عن مظاهراتنا في كل مكان، وفي مراحل لاحقة تعرضنا للإهانات واتهمنا بالخيانة. ضايقت أجهزة أمن السلطة الفلسطينية المعلمين المعتصمين، وانتشرت شائعات كاذبة بأن الإضراب مُفتعل من قِبَل حماس أو محمد دحلان. لكن عزز ذلك من صمودنا وعزيمتنا وواصلنا التظاهر دون كلل أو ملل. كما تلقينا دعمًا وتضامنًا شعبيًا قويًا على الرغم من العبء الذي فرضه الإضراب على الأطفال وعائلاتهم.

انتهى الإضراب بعد أن وعدت السلطة الفلسطينية بتنفيذ مطالبنا بشكل تدريجي. ومع ذلك، لم يفوا بوعودهم حتى الآن. وعلى الرغم من أننا حققنا بعض المكاسب جزئيًا، [للأسف] فشلنا في تحقيق أهدافنا الرئيسية. أدى ذلك للاستياء من النتيجة النهائية، ولكننا حققنا الكثير على الرغم من كل ذلك، إذ نجحنا في تنظيم إضراب لمدة شهر كامل (وهي مدة قياسية) على الرغم من الهجمات الشرسة من جميع الجهات والقمع والترهيب من جانب السلطة الفلسطينية. لكن كان ذلك الإضراب من أجل كرامة 40,000 معلم فلسطيني.

توجد فوارق شاسعة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في قطاع رياض الأطفال. فمثلاً في غزة، هناك نسبة كبيرة من مراكز رياض الأطفال غير الرسمية، وغير المنظمة، والمنزلية. كما أن الرواتب في هذا القطاع منخفضة للغاية (أفاد بعض الأشخاص في المقابلات أن الراتب هو بين 150-300 شيكل شهرياً لرعاية أربعة أطفال أو أكثر)، وأغلب هؤلاء العمال لم يتقاضوا أي رواتب في فترة الجائحة. إن الظروف أفضل قليلاً في الضفة الغربية مقارنةً بقطاع غزة، لكن الوضع سيء هناك أيضاً. وتجدر الإشارة إلى أن معلمي رياض الأطفال في الضفة الغربية قاموا بالتعبئة والحشد الكثيف طوال فترة الجائحة عن طريق اللجان التي تم تشكيلها خارج إطار النقابات القائمة والأحزاب السياسية. في العام 2013، قام هؤلاء العمال بالتفاوض حول الحد الأدنى للأجور في هذا القطاع، وكافحوا من أجل إجبار أصحاب العمل على احترام ذلك الحق. ومن الجدير بالذكر أنه، خلال فترة الجائحة، توقف الكثير من أصحاب العمل في هذا القطاع عن دفع رواتب موظفيهم. أدى ذلك إلى التعبئة المتواصلة في ذلك الاتحاد الشاب نسبياً، وعملوا مفاوضات مع "نقابة أصحاب الحضانات" بوساطة من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين للمطالبة بدفع رواتب المعلمين حتى ولو جزئياً.

رفض أصحاب الحضانات ذلك المطلب في البداية، بحجة أن دخلهم قد تأثر من خفض الرسوم. ولكن في الحقيقة، استمر الكثير من الحضانات الخاصة في تلقي دُفعات الرسوم على أساس ربع-سنوي خلال فترة الإغلاق. في النهاية، تم التوصل إلى تسوية تفاوضية مفادها أن يتم تقسيم الحضانات حسب أقواس معينة وتحديد نسبة مئوية من الرواتب التي يمكن دفعها للموظفين. وافق الاتحاد على ذلك فقط لضمان بعض الدخل لأعضائه، ولكن لم يتم التنفيذ الكلي لذلك الاتفاق الذي هوسيء أصلاً، بينما جاهد الكثير من معلمي الحضانات في العيش بدون أي راتب. كنقابة شابة ذات غالبية نسوية، تسعى "نقابة العاملين في رياض الأطفال والمدارس الخاصة ودور الحضانة" لعمل حشد وزخم كبير لدى العاملين في هذا القطاع.

أشارت المقابلات التي أجريت في هذا البحث إلى العوائق التي تواجه العمل النقابي، بما في ذلك الافتقار إلى حماية الموظفين من أرباب العمل الذي يطردون العمال المنتمين إلى نقابات. وفي الكثير من الأحيان، توفر النساء العاملات في هذا القطاع مصدر الدخل الوحيد لعائلاتهم، ويعتمدن على الأجر القليل من تلك الوظائف. لذلك، يقوم الكثير من أصحاب العمل باستغلال الوضع المزري لتلك النسوة في ظل انعدام الحماية الحكومية لهن.

مقابلة مع ميس جملة (رئيسة) ونداء الشامي من نقابة العاملين في رياض الأطفال والمدارس الخاصة ودور الحضانة

وتوعية العاملات ودعمهن بشتى الطرق الممكنة. كما نأمل أن نؤسس في يوم ما أكاديمية خاصة لتدريب العاملات النساء، لكن الأدوات المتاحة للعمل النقابي في هذا القطاع محدودة جداً. تخشى الكثير من العاملات الانضمام إلى النقابات بسبب عدم وجود حماية قانونية من أصحاب العمل الذين قد يستهدفونهن أو يطردوهن بسبب نشاطهن

بدأنا بالتنظيم النقابي في العام 2009 للدفاع عن حقوق العاملات الفلسطينيات، خاصةً فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، وتوفير عقود رسمية، والالتزام بساعات العمل القانونية، وحجم الغرف الصفية، وتدابير الصحة والسلامة. إن تلك الحقوق تُنتهك بشكل واسع ولا توجد رقابة. يستند عملنا على مراقبة ظروف العمل من خلال إجراء زيارات ميدانية

النقابي. يمكن استبدال العاملات بسهولة كبيرة، وعندما نزور مكان عمل يجب أن نحصل على موافقة من صاحب العمل، علاوة على ذلك، غالبًا ما يتحكم الوالدان أو الزوج بمعاشات ونشاطات العاملات في هذا القطاع.

إن الأجور في قطاع رياض الأطفال منخفضة جدًا وتتقاضى بعض العاملات فيه فقط 400-600 شيكل شهريًا. وتجدر الإشارة إلى أن العديد من رياض الأطفال لا تطبق معيار الحد الأدنى للأجور. بشكل عام، تُدفع أقل الأجور في القرى والمخيمات الفلسطينية وليس في المناطق الحضرية. اتصلت بي مؤخرًا عاملة من قرية تتقاضى فقط 300 شيكل في الشهر الواحد. ومن الجدير بالذكر أنه، في مجتمعنا الفلسطيني، لا يعفى العمل خارج المنزل المرأة من أعبائها المرتبطة بالعمل المنزلي، بينما لا يساهم أغلب الرجال في الأعمال المنزلية. فقد الكثير من النساء وظائفهن خلال فترة الجائحة، وتم تسريح الكثير منهن بحجة "إعادة الهيكلة"، ما

يتعارض مع قانون العمل الفلسطيني. حتى الآن، لم تستلم الكثير من العاملات رواتبهن المتأخرة. كما عاد الكثير من الموظفين إلى عملهم بعد فترة الإغلاق دون تلقي جميع أجورهم واستحقاقاتهم السابقة، بينما يؤخر أصحاب العمل المعاشات لأشهر عديدة. تم عمل ذلك حتى في رياض الأطفال التي قبضت أقساط كاملة من الأهالي خلال فترة الجائحة ولم تتكبد أي خسائر أو فقدان للدخل.

في فترة الإغلاق، بادرنّا في عقد اجتماع مع جمعية أصحاب العمل. خلال ذلك الاجتماع، أوضحنا بأن هدفنا الرئيسي يكمن في ضمان حياة كريمة للعمال والعاملات وأننا نمثل فئة عمالية محرومة من حقوقها. طلب منا رئيس جمعية أصحاب العمل أن نكون صبورين معهم مقتربًا بأن يوزعوا طرود غذائية للعمال بدلًا من الأجور. نحن رفضنا ذلك وتوصلنا إلى اتفاق حول طريقة دفع معينة، لكنهم لم يطبقوا ذلك حتى الآن بشكل كامل. //

بالذكر أنه، في أوائل نيسان 2021، قام اتحاد الأساتذة في جامعة القدس بتنظيم إضراب بعد أن تم فصل ثلاثة أساتذة بسبب انخراطهم في النشاط النقابي. نجح ذلك في وقف تسريح هؤلاء الموظفين على الرغم من أن الجامعة لم تلغ ذلك القرار بشكل رسمي.¹⁵⁴

وعلى المستوى الجامعي، تمكنت اتحادات الموظفين الداخلية واتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية من تنظيم العديد من الإضرابات المرتبطة بالقضايا التعاقدية والفصل التعسفي خلال الجائحة. شمل ذلك إضرابًا على مستوى القطاع بأكمله في تشرين الثاني 2020. ومن الجدير

مقابلة مع السيد سامي شعث، الرئيس السابق لنقابة موظفي جامعة بيرزيت

الاتحاد دورًا دوليًا بارزًا في المقاطعة الأكاديمية لدولة الاحتلال من خلال لجنته المتخصصة. في العام 1999، نجحنا في الحصول على جدول مرتبات موحد لجميع العاملين في الجامعات الفلسطينية، فأغلب الجامعات الفلسطينية تدفع أجور موظفيها بالدينار الأردني، مما يجعلنا عرضة لانخفاض قيمة الدينار الأردني مقابل الشيكل الإسرائيلي. وفي حين أن جامعة بيرزيت التزمت بتعويض المخسر في الرواتب النابع عن تدهور سعر صرف الدينار مقابل الشيكل، رفضت بعض الجامعات القيام بذلك. وبالتالي، إن أحد الأسباب الرئيسية للخلافات العمالية داخل الجامعات هو سعر صرف الدينار وتكلفة المعيشة.

// شغلُ منصب رئيس نقابة موظفي جامعة بيرزيت لثمان سنوات ومثلتُ جامعة بيرزيت في اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية. يعمل في الجامعات الفلسطينية أكثر من 10,000 موظف بدوام كامل، بما في ذلك الإداريين والأكاديميين. يدار اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية من قِبَل مجلس الاتحاد المكوّن من رؤساء النقابات الموجودة في الجامعات المختلفة. ويقوم المجلس بالموافقة داخليًا على رئيس من بين أعضائه، ويتم ذلك بالتناوب بين الجامعات المختلفة. بالإضافة إلى أنشطة اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات الفلسطينية المتعلقة بقضايا العمل، يلعب هذا

كما تعتمد بعض الجامعات بشكل متزايد على العقود قصيرة الأمد بدلاً من التوظيف الدائم، وهذه مشكلة عمالية أخرى في هذا القطاع.

التحقّت جامعة بيرزيت كطالب بعد تأسيس السلطة الفلسطينية العام 1994. منذ ذلك الحين، شعرتُ بتحول كبير في أولويات العمل النقابي في الجامعات الفلسطينية. مع مرور الوقت، لاحظتُ أن العمل النقابي أصبح يركز أكثر على القضايا المرتبطة بمكان العمل وأقل على الشؤون العامة والقضايا الوطنية والسياسية (خلافًا لما كان عليه الحال قبل تأسيس السلطة الفلسطينية)، وأعتقد أن هذا التحول هو جزء من التغيير الحاصل في سائر أنحاء البلاد. من الأمثلة البسيطة حول ذلك عدم وجود موقف نقابي موحد حول الانقسام بين فتح وحماس على الرغم من نجاحنا في الحفاظ على وحدة الصف داخل النقابة وتمثيل مصالح الجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

إن نسبة الانضمام في نقابات مرتفعة جدًا عند موظفي الجامعات الفلسطينية، حيث تتراوح تلك النسبة بين 80 إلى 90 بالمائة في صفوفهم. هناك أيضًا نسبة مشاركة عالية داخل نقابتنا، بما في ذلك في الانتخابات. تتم الانتخابات في النقابة عن طريق التصويت للأفراد وليس حسب الترشيح بقائمة، مما يعني أنه يمكنك اختيار مرشحين من لوائح مختلفة.

تتميز نقابة موظفي جامعة بيرزيت بالتعددية الكبيرة وتتخلل اجتماعاتنا نقاشات طويلة حول ظروف العمال ومشاكلهم. ويمكن للزملاء على كافة المستويات أن يشاركوا وجهات نظرهم وينتقدوا إدارة الجامعة

بدون الخوف من العواقب. تجرى الانتخابات بشكل منتظم وبدون تأخير في نقابتنا، لكن للأسف، كثيرًا ما يتم تأجيل الانتخابات في بعض الجامعات الأخرى. تشارك الفصائل في تلك الانتخابات، لكن يتم اختيار المرشحين بناءً على مصداقيتهم كناشطين نقابيين وليس وفقًا لانتمائهم الفصائلي. ومن الجدير بالذكر أن تمثيل المرأة أعلى بكثير في النقابات الجامعية مقارنة بالقطاعات الأخرى (ما عدا قطاع رياض الأطفال)، لكن نسبة الأستاذة النساء في الجامعة لا تزال منخفضة جدًا (لا تتجاوز 10%).

أدى الوباء إلى تفاقم الأزمة المالية في الكثير من الجامعات. فمثلًا، هناك الكثير من الجامعات التي دفعت فقط 50-70 بالمائة من رواتب موظفيهم لعدة أشهر. وقع الضرر المادي الأكبر على العمال المستعان بهم خارجيًا في مجال التنظيف، والتموين (خدمات الطعام)، وخدمات أخرى. فمثلًا في جامعة بيرزيت، فقد 70 من أصل 92 عامل تنظيف وظائفهم بسبب إغلاق الحرم الجامعي. كما قامت بعض الجامعات الأخرى بتقليص عدد موظفيها الإداريين خلال الجائحة.

من المتوقع أن يكون أثر الوباء على الجامعات طويل الأمد وسيواجه الطلاب صعوبة في دفع رسومهم الجامعية في ظل الوضع الاقتصادي المتأزم، ما يساهم في الأزمة المالية الحادة داخل الجامعات. كما سيؤدي التدهور الاقتصادي إلى تخفيض جودة التعليم التي يتلقاها الطالب، وهذا سيعمق من عدم المساواة في مجال التعليم. فمثلًا، قلة قليلة من الطلاب لديهم ظروف مناسبة في البيت من أجل التعلم عن بُعد. وعلى الرغم من نقابتنا القوية في جامعة بيرزيت، أخشى أن تسعى إدارة الجامعة إلى استغلال الوباء لتقليص عدد الموظفين الإداريين وعمال الدعم. كان ذلك هدفًا طويل الأمد للجامعة، ويمكن أن يوفر الوباء ذريعة لهم للتعجيل بوتيرة ذلك التغيير.

“كوفيد-19” وعمال قطاع الزراعة الفلسطينية

"كوفيد-19" وعمال قطاع الزراعة الفلسطينية

أدى ما يقارب ستة عقود من الاحتلال العسكري الإسرائيلي إلى تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل كبير. أحد المؤشرات حول ذلك هو انخفاض حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فمثلاً، في العام 1982، ساهم القطاع الزراعي بنسبة 30 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي. لكن بحلول العام 2020، ساهم هذا القطاع فقط بنسبة 7.3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.¹⁵⁵ تفاقم هذا التراجع بسبب الجائحة، التي ساهمت في انخفاض بنسبة 11 بالمئة في الإنتاجية الزراعية.¹⁵⁶

يعاني الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة من قيود تمنعهم من الوصول إلى الأراضي الأكثر خصوبة وأراضي الرعي، فضلاً عن الموارد المائية في المنطقة. تسيطر إسرائيل بشكل كامل على المنطقة "ج"، التي تضم 63 بالمئة من الموارد الزراعية في الضفة الغربية.¹⁵⁷ في غور الأردن، الذي يُعتبر أكثر الأراضي خصوبة في الجزء الشرقي من الضفة الغربية، فقد المزارعون 50 بالمئة تقريباً من أراضيهم المزروعة واضطروا للعمل في وظائف استغلالية داخل المستوطنات اليهودية الزراعية. أدى التوسع المستمر للمستوطنات غير الشرعية والبنية التحتية المصاحبة لها إلى حرمان المزارعين الفلسطينيين من إمكانية الوصول لأراضيهم.

يشتمل قطاع غزة على 10 بالمئة فقط من الأراضي الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ يقع 40 بالمئة منها في "المناطق العازلة" التي تفرضها إسرائيل على طول حدودها مع قطاع غزة. يتراوح عرض المنطقة العازلة من 150 إلى 1,000 متر.¹⁵⁸



عمال زراعة، دير البلح، قطاع غزة، 2020. تصوير: محمد زعنون

إن الوصول إلى تلك الأراضي مقيّد وخطر جدًا، والمزارعون الذين يخاطرون في العبور إليها يتعرضون لهجمات من القوات الإسرائيلية وتحتاج أراضيهم للكثير من إعادة التأهيل.¹⁵⁹ كما تقوم القوات الإسرائيلية بتدمير المزارع والبنية التحتية الزراعية أثناء توغلاتها المتكررة. وفقًا لوزارة الزراعة في غزة، خسر قطاع الزراعة أكثر من 204 مليون دولار أمريكي خلال القصف الإسرائيلي لقطاع غزة (الذي استمر لمدة 11 يوم) في أيار 2021.¹⁶⁰ كما قامت إسرائيل

بإضعاف إنتاجية القطاع الزراعي الفلسطيني من خلال السيطرة على الحدود وتقييد الحركة بين المناطق الجغرافية المشرذمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ناهيك عن القيود المفروضة على الاستيراد والتصدير. ومن الجدير بالذكر أن الحظر المفروض على استيراد الأسمدة، والمواد الكيماوية، والآلات الزراعية المدرجة في قائمة السلع "مزدوجة الاستخدام" يكلف الاقتصاد الفلسطيني أكثر من 142 مليون دولار أمريكي سنويًا، ما أدى إلى تقليل الإنتاجية الزراعية بنسبة 20 إلى 33 بالمئة.¹⁶¹

قائمة السلع مزدوجة الاستخدام

تشمل "قائمة السلع مزدوجة الاستخدام" الخاصة بإسرائيل المواد أو المنتجات التي تمنع الحكومة الإسرائيلية وصولها إلى الفلسطينيين بحجة إمكانية استخدامها لأغراض عسكرية. لم يتم تحديد هذه القائمة بشكل نهائي وإنما يتم تطويرها باستمرار. إن قائمة المنتجات المحظورة واسعة النطاق وتؤثر بشكل سلب على حياة الفلسطينيين اليومية واقتصادهم. اشتملت هذه القائمة في العام 2018، على 56 مادة/سلعة يحظر إدخالها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بالإضافة إلى 62 مادة أخرى يحظر إدخالها إلى غزة.

تشمل المواد المحظورة مايلي: بيروكسيد الهيدروجين المستخدم في الصناعات الغذائية، ودباغة الجلود، وإنتاج المنسوجات؛ والأنايب المعدنية؛ ومعدات الحفر؛ وأيضًا المعدات الطبية كأجهزة الأشعة السينية. وفقًا للبنك الدولي، إن إزالة القيود المرتبطة بـ "مواد الاستخدام المزدوج" سيؤدي إلى نمو تراكمي إضافي بنسبة 6 بالمئة في الضفة الغربية و11% في غزة بحلول العام 2025.¹⁶²

عمال قطاع الزراعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة

تزامن تراجع القطاع الزراعي الفلسطيني مع الانخفاض في حصته من إجمالي العمالة. فمثلًا، في العام 1974، كان حوالي 40 بالمئة من الفلسطينيين يعملون في مجال الزراعة.¹⁶⁴ لكن في أواخر العام 2020، شكّل العمال الزراعيون فقط 6.5 بالمئة من جميع العمال في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واحتلوا المرتبة الثانية قبل الأخيرة في هذه النسبة بعد قطاعي النقل والاتصالات (6.3%).¹⁶⁵ إن فقدان الوظائف الزراعية سيء على وجه الخصوص في

أدى التقويض الإسرائيلي المنهجي للتنمية الزراعية إلى تحويل المجتمع الفلسطيني من مجتمع زراعي ذو اكتفاء ذاتي إلى مجتمع يعتمد على الواردات الغذائية القادمة من إسرائيل. وبحسب وزارة الزراعة الإسرائيلية، قامت إسرائيل في العام 2019، بتصدير 151,556 طن من منتجاتها إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، بينما استوردت فقط 34,924 طنًا منها.¹⁶³ ومن الجدير بالذكر أن إغراق الأراضي الفلسطينية المحتلة بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية يدرأها طائلة على الشركات الإسرائيلية ويضر بالمزارع الفلسطيني الذي لا يستطيع منافسة البضائع الإسرائيلية المنتجة بكميات كبيرة.

قطاع غزة، ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، فَقَد 15
بالمئة من العمال الزراعيين في قطاع غزة وظائفهم في
العام 2019.¹⁶⁶

جدول 1: العمال الزراعيون الفلسطينيون كنسبة مئوية من جميع العمال، بالإضافة إلى موقع العمل والأجور (2020)

قطاع غزة	الضفة الغربية	إسرائيل والمستوطنات	الأراضي الفلسطينية المحتلة
7.8%	6%	6.8%	6.5%
8.3%	5.8%		6.4%
3.8%	7%		6.4%
22.6 شيك	95.6 شيك	171.9 شيك	90.2 شيك

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة - دورة الربع الرابع 2020¹⁶⁷

هناك أيضًا عمال آخرون في هذا القطاع الذين يتم
تعيينهم على أساس موسمي كعمال بأجريومي (في
الضفة الغربية، وقطاع غزة، ومزارع المستوطنات).

يعمل أكثر من 80 بالمئة من العمال الزراعيين في
القطاع غير الرسمي، وبالتالي ليس لهم أي عقود ولا
يحصلون على منافع اجتماعية.¹⁷⁰ يحتاج قطاع
الزراعة إلى عدد كبير من الأيدي العاملة ويفتقر
للقواعد التنظيمية/الضوابط الجيدة. كما أن
القيود الإسرائيلية على الاستيراد وعدم القدرة
على شراء الآلات أدت لاعتماد الكثير من المزارعين
الفلسطينيين على الحيوانات (كالحمير والبغال)
لحرق الأرض وزراعتها. يُمضي عمال الزراعة ساعات
طويلة تحت أشعة الشمس القارصة في الحقول
المفتوحة أو الدفيئات الزراعية بعدد قليل جدًا من
أدوات الوقاية. فمثلاً، عادةً ما يستخدمون أيديهم
عند رش الأسمدة والمبيدات الحشرية التي تلوث
الهواء وتشكل خطرًا على الجلد البشري.

يعمل أغلب العمال الزراعيين في الأراضي
الفلسطينية المحتلة في أراضي يملكها أحد أفراد
عائلتهم المباشرة أو الممتدة كمزارعين بالمؤاجرة. ووفقًا
للتعداد الأخير الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء
الفلسطيني، يبلغ إجمالي عدد الحيازات الزراعية
في الأراضي الفلسطينية المحتلة 111,310 حيازة
(81.7% في الضفة الغربية و19.3% في قطاع غزة)؛
71.1 بالمئة منها قائمة على المحاصيل، وغالبية
العظمى (88%) مزارع صغيرة نسبيًا مملوكة ومدارة
من قِبَل العائلات.¹⁶⁸

• 33.6% منها أقل من 2.99 دونم¹⁶⁹

• 36.4% منها بين 3 إلى 9.99 دونم

• 23.4% منها بين 10 إلى 39.99 دونم

• 6.6% منها أكثر من 40 دونم

بالإضافة إلى المشقة الجسدية لتلك الوظائف، يُعتبر عمال الزراعة من أشد المدافعين ضد عمليات ضم الأراضي. وأثناء تأدية هؤلاء لعملهم، غالباً ما يتعرضون لهجمات من الجيش الإسرائيلي أو المستوطنين المحميين من جيش الاحتلال. وبحسب توثيق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، هناك تصاعد مقلق في عنف المستوطنين الوحشي ضد المزارعين الفلسطينيين وممتلكاتهم. فمثلاً، خلال موسم قطف الزيتون للعام 2020، أصيب ما لا يقل عن 26 مزارعاً وتم تدمير 1,700 شجرة.¹⁷¹

كشفت المقابلات التي أجريت ضمن هذا البحث عن المشكلات الرئيسية التالية التي تواجه عمال القطاع الزراعي، والتي تفاقمّت بشدة بعد الجائحة:

• **الأجر المنخفض.** إن أجر العامل الزراعي هو أدنى أجر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويحصل غالبيتهم على أجور يومية تقل بكثير عن الحد الأدنى للأجر الشهري (الذي يبلغ 1,450 شيكل).¹⁷² وفقاً لمنظمة العمل الدولية، يحصل 42 بالمئة من العمال الزراعيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة على معاش أقل من الحد الأدنى للأجور (16%) من العمال الزراعيين في الضفة الغربية و99% من العمال الزراعيين في قطاع غزة).¹⁷³ ومن المهم الإشارة إلى أن غالبية هؤلاء العمال كانوا يواجهون

صعوبة في تغطية نفقاتهم الأساسية قبل أن تقوم جائحة كوفيد-19، والإغلاقات المرتبطة بها، والقيود على الحركة، وقوانين التباعد الاجتماعي بالخفض الإضافي لدخلهم المتدني.

• **الآثار غير المباشرة.** عانى المزارعون والعمال الزراعيون الآخرون بشكل غير مباشر من تداعيات الإغلاقات العامة والقيود المفروضة على القطاعات الأخرى، ما أدى إلى تقليل دخلهم بشكل إضافي. فمثلاً، أدى تقييد المواصلات العامة إلى إضعاف قدرتهم على الوصول إلى العمل القليل المتاح لهم ومنع المزارعين من الوصول إلى أراضيهم للاعتناء بالمحاصيل أو قطفها/حصادها. كما أدى إغلاق الأسواق إلى الحد من قدرة المزارعين على بيع محصولهم.

• **تقليل ساعات العمل:** أدى الالتزام بقوانين التباعد الاجتماعي إلى تقسيم مناوبات العمل في الدفيئات (والتي تعمل فيها الكثير من النساء). لكن المناوبات المسائية والليلية غير ممكنة بالنسبة للكثير من النساء بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بمكان العمل، فضلاً عن مسؤولياتهن المنزلية/الإنجابية والاجتماعية. وبالتالي، أدت التغييرات المعمولة في ساعات العمل إلى تقليل عدد ساعات عمل النساء.

حالات نادرة، بسبب القيود المفروضة على الحركة وعدم وجود مواصلات عامة، ما جعل من الصعب جداً الوصول إلى مكان العمل. كما قام صاحب العمل بتقليص عدد العمال وأعطى الأولوية للعمال الذكور. من أجل الحصول على دخل إضافي، حاولتُ صنع اللبن الزبادي والجبن في البيت، لكن كانت تلك التجربة فاشلة. للأسف، أدى الانقطاع المتواصل للتيار الكهربائي والقيود المفروضة على الحركة إلى إتلاف تلك المنتجات قبل أن أتمكن من بيعها.

أعمل في دفيئة في دير البلح في قطاع غزة. قبل جائحة كوفيد-19، كنتُ أعمل لخمس ساعات في اليوم، ستة أيام في الأسبوع، وكان راتبي 480 شيكل في الشهر. نعمل لساعات أطول من ذلك خلال موسم قطف الزيتون (من الساعة السابعة صباحاً حتى الرابعة مساءً)، التي يقارب فيها الأجر الضعف، أي 40 شيكل في اليوم الواحد. بعد فرض القيود المرتبطة بالوباء في آذار 2020، تم تقسيم يوم عملنا إلى مناوبات صباحية ومساءية. منذ ذلك الحين، لم استطع العمل لمدة يوم كامل إلا في

النقابات الزراعية والتعبئة العمالية خلال الجائحة

إن التوظيف بشكل مؤقت وموسمي، وانتشار العمالة المرتكزة على الأسرة، وإقصاء العمال الزراعيين من قانون العمل الفلسطيني جعلهم أكثر عرضة للاستغلال. أشار بعض المستجيبين في المقابلات أنه، بالإضافة إلى طبيعة العمل وانعدام الحماية القانونية، يُعتبر الافتقار إلى الديمقراطية وعدم استقلالية الحركة النقابية كمعوقات أساسية للتنظيم العمالي في هذا القطاع.

وعلى غرار القطاعات الأخرى، تنتهي النقابات الزراعية بشكل عام إلى فصائل سياسية معينة وتُعتبر كجهات لتلك الفصائل. كما أشار العديد من العمال والمنظمين العماليين إلى وجود هياكل بالإسم فقط وأنه لا يتم بذل جهود حقيقية للنهوض بحقوق العمال الزراعيين، إذ لم يحصل العمال على أي دعم ملموس في معظم الحالات. أدى كل ذلك إلى انعدام ثقة العمال بالتنظيم العمالي.

• **نقص الحماية القانونية.** يفتقر المزارعون وعمال الزراعة الآخرون إلى الحماية القانونية بموجب قانون العمل الفلسطيني، فهذا القانون يفرق بين العمال الزراعيين من جهة والعمال في القطاع الخاص (الذين تم إعطائهم حق الحصول على عقود عمل، ومزايا اجتماعية، وحد أدنى شهري للأجور) من جهة أخرى. على الرغم من عدم تطبيق ذلك القانون بحذافيره. وعادةً ما يعمل العمال الزراعيون ضمن إطار العائلة أو المجتمع المحلي، وهذا يجعلهم أكثر عرضة للاستغلال ويُضعف من قدرتهم على التأثير.

مقابلة مع سعيد الأسطل، رئيس فرع النقابة العامة للعاملين في الزراعة والصناعات الغذائية في خان يونس، وهو أيضًا عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين

كما تفتقر نقابتنا إلى مشاركة قوية من الأعضاء. فمثلاً، قام 100 عضو فقط في النقابة بتجديد عضويتهم في العام 2021. هناك أيضًا تردد في الانضمام إلى النقابة، خاصةً بسبب انعدام الثقة بين القاعدة والقيادات. إن القيادات النقابية غائبة إلى حد كبير وقاموا بتبني نهج التنظيم "من الأعلى للأسفل" الذي تتسم فيه العلاقة بين القيادة والأعضاء بالطابع الموسمي.

إن الحركة العمالية ككل مقصورة جدًا في حماية العمال، ويرجع ذلك للأسف إلى الانقسامات السياسية والفصائلية الشديدة في الحركة العمالية. أدى التسييس والفصائلية داخل الحركة النقابية إلى إفراغها من مسؤولياتها وفعاليتها، وما لدينا الآن هو مجرد شعارات لا أكثر، حيث تعمل النقابات كواجهة للأحزاب السياسية المختلفة.

العام 2019، والتي عقدت مؤتمرها التأسيسي في حزيران 2021. في هذا المؤتمر، تم تغيير اسم الهيئة إلى نقابة العاملين في الزراعة والفلاحة بناءً على برنامج نظالي وكبديل للنقابات الضعيفة الموجودة في هذا القطاع.

مكنت الجائحة من فهم الوضع السيئ للعمال الزراعيين وضعف الحركة النقابية في القطاع الزراعي، ما أدى إلى قيام العمال بتطوير هياكل مستقلة مثل حركة المزارعين التي انطلقت في غزة

مقابلة مع أكرم محمد حسين زهير، وهو مزارع عمره 50 سنة يعمل لحسابه الخاص، وهو أيضًا عضو في حركة المزارعين

المرتبطة بالعمل. كما نسعى لعمل المزيد من الأمور، لكننا نفتقر حاليًا إلى القدرات المادية ونكتفي بما يمكن عمله ضمن إمكانياتنا. على الرغم من تأثير جائحة كوفيد-19 على أنشطتنا، إلا أننا استمررنا في زيارة مناطق مختلفة وأطلقنا مبادرات عديدة للرفع من مستوى التوعية، خاصةً حول كيفية الحفاظ على التباعد الاجتماعي بين العمال خلال تواجدهم في العمل أو أثناء بيع محاصيلهم.

أنتهي لحركة المزارعين المستقلة التي تم تأسيسها في نهاية العام 2019. تقوم حركتنا بتمثيل المرأة بشكل ممتاز، إذ تشغل المرأة خمسة من أصل تسعة مقاعد في مجلسنا الإداري. قمنا بتأسيس هذه الحركة كبديل للنقابات التي لم تقدم لنا أي دعم، وندرك جيدًا أن الحقوق تؤخذ ولا تُمنح. قمنا بإطلاق حركة المزارعين من أجل الدفاع عن حقوقنا، وتكمن أهدافنا الرئيسية في نشر الوعي، والحفاظ على حقوق المزارعين، وتقليل المخاطر

”كوفيد-19“ وعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل

”كوفيد-19“ وعمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل

يُعتبر العمال الفلسطينيون العمود الفقري لقطاع البناء الإسرائيلي. قبل اندلاع الوباء، كان حوالي 95,000 من فلسطيني الداخل وأكثر من 80,000 عامل (68,037 مع تصاريح و14,000 بدون تصاريح) من الأراضي الفلسطينية المحتلة يعملون في قطاع البناء الإسرائيلي.¹⁷⁴ ومن الجدير بالذكر أن العمال الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة يساهمون في توليد 66 بالمئة من الـ 80 مليار شيكل الذي يساهم به هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي الإسرائيلي سنوياً.¹⁷⁵

يشتهر قطاع البناء بالاستغلال الكبير والخطورة الشديدة للعمال الفلسطينيين. ويتسم بالضعف في التنظيم والرقابة. وفقاً لوزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية الإسرائيلية، في العام 2019، كان هناك 50 مفتشاً فقط لمراقبة 14,000 موقع بناء نشط.¹⁷⁶ كما كشف تحقيق أجرته نفس الوزارة في العام 2017، أن 70 بالمئة من السقالات المستخدمة في مواقع البناء الإسرائيلية لا تستوفي معايير السلامة المطلوبة.¹⁷⁷

أدى الإهمال من جانب المقاولين والحكومة الإسرائيلية إلى وفاة و/أو إصابة الكثير من العمال الفلسطينيين. فمثلاً في العام 2019، من بين الـ 40 حالة وفاة أثناء العمل في قطاع البناء الإسرائيلي، كان هناك 33 فلسطينياً – 19 من الأراضي الفلسطينية المحتلة و14 من فلسطيني الداخل. ووفقاً لجمعية عنوان العامل (كاف لَعوقيد)، أكثر من نصف العمال المصابين في قطاع البناء الإسرائيلي على مدار سنتيهم فلسطينيون، وهذا يعكس كيفية تقسيم العمل في هذا القطاع: أي أنه



عمال بناء، حاجز قلقيلية، الضفة الغربية، 2021. تصوير: كبرين مانور

يتم توظيف الفلسطينيين (وأيضاً العمال الأجانب على نحو متزايد) في أخطر الوظائف التي تتطلب عملاً شاقاً، بينما يشغل المواطنون اليهود المناصب الإدارية، والهندسية، والتخطيطية.¹⁷⁸

بشكل عام، يعاني عمال البناء الفلسطينيين من أجور متدنية وساعات عمل طويلة. كما أن غالبية هؤلاء العمال يحملون تصاريح عمل تحتهم عليهم العودة يومياً، مما يستلزم رحلة شاقة عبر حواجز الاحتلال العسكرية المكتظة بالأشخاص من أجل الوصول إلى مكان عملهم والعودة إلى بيوتهم في نهاية المناوبة. يؤدي ذلك في الكثير من الأحيان لتمديد يوم عمل هؤلاء العمال إلى 16 ساعة.

ومن الجدير بالذكر أن أرباب العمل الإسرائيليين (الخوارج) يتجنبون بشكل منهجي الاتفاقات التعاقدية لكي يتهربوا من التزاماتهم تجاه العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية، بما في ذلك تقديم الرعاية الصحية لهم وتعويضهم في حالة الإصابة أثناء العمل.¹⁷⁹

وضع عمال قطاع البناء خلال جائحة كوفيد-19

بعد أن أصيب سبعة عمال من قطاع السياحة في بيت لحم بفيروس كوفيد-19 في بداية آذار 2020، فرضت إسرائيل إغلاقاً أمنياً شاملاً على بيت لحم، ووسعت نطاق الإغلاق لاحقاً ليشمل كامل الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك إيقاف جميع التنقلات غير الضرورية من وإلى تلك المنطقة. اتبعت السلطة الفلسطينية إجراءات مشابهة من خلال الإعلان عن حالة الطوارئ في جميع أنحاء الضفة الغربية، ما أدى لتقييد الحركة الداخلية.

إن حاجز 300 في بيت لحم هو أحد الحواجز الرئيسية التي يمر منها العمال في كل صباح للعمل في إسرائيل. مع إغلاق هذا الحاجز، تم منع آلاف

العمال من الوصول إلى عملهم، وأثر ذلك بشكل خاص على قطاع البناء الإسرائيلي. وفقاً لاتحاد مقاولي البناء في إسرائيل، تصل الخسارة الشهرية لقطاع البناء بسبب انخفاض العمالة الفلسطينية تقريباً 4.56 مليار شيكل، ويؤدي ذلك إلى إيقاف عمل أكثر من 125,000 إسرائيلي.¹⁸⁰

من أجل تجنب انهيار القطاعات المعتمدة على العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومنع نقص العمال الضروريين في تلك القطاعات، توصلت الحكومة الإسرائيلية إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية في 17 آذار 2020، للسماح بدخول عمال قطاعات البناء، والصحة، والزراعة، شرط أن يتم إدخالهم إلى إسرائيل قبل 22 آذار وألا يعودوا إلى بيوتهم لمدة شهر على الأقل. شمل ذلك الاتفاق فقط العمال الذين كان لديهم تصاريح عمل سارية المفعول والذين تقل أعمارهم عن 50 سنة.¹⁸¹ وتم تكرار هذه المتطلبات في كل عملية إغلاق إسرائيلي شامل.

أدت عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الحركة، بالإضافة إلى النقص الحاد في المواد الخام، إلى فقدان الكثير من عمال الأراضي الفلسطينية المحتلة وظائفهم في الاقتصاد الإسرائيلي. تشير التقديرات إلى أن حوالي 64 بالمئة (68,000) من العمال الذين لديهم تصاريح فقدوا وظائفهم خلال أول إغلاق إسرائيلي شامل؛ الذي استمر لمدة 9 أسابيع ابتداءً من 22 آذار 2020، حتى عيد الأضحى المبارك في نهاية أيار 2020. ومن بين الأشخاص الذين فقدوا وظائفهم، كانت الأغلبية العظمى (47,000) من عمال البناء.

أظهرت المقابلات التي أجريت ضمن هذه الدراسة أن أولئك الذين بقوا في وظائفهم خلال فترات الإغلاق المتتالية واجهوا ظروف عمل غير مريحة ولمينة بعدم اليقين. كما تفاقم الاستغلال الهيكلي في هذا القطاع وعانى العمال كثيراً من اعتمادهم الكبير على تلك

الوظائف. تضمنت بعض المشكلات الرئيسية التي واجهها العمال أثناء الجائحة مايلي:

- **ظروف العمل غير الآمنة.** طُلب من العمال الفلسطينيين أن يواصلوا عملهم لكن بدون عمل أي ترتيبات واضحة لضمان سلامتهم وتوفير السكن المناسب لهم. وفقاً للاتفاق المبرم بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يجب أن يقوم المفاوضين الإسرائيليين بتوفير أماكن إقامة للعمال، والحفاظ على التباعد الاجتماعي في مكان العمل، وتزويد العمال بمعدات الوقاية الشخصية. لكن لم يتم استيفاء تلك الشروط بالنسبة لغالبية العمال.¹⁸² فمثلاً، كان العمال ينامون بأعداد كبيرة في مواقع البناء أو في مستودعات المصانع على الأرض دون وجود مرافق ملائمة للحفاظ على نظافتهم الشخصية. وبحسب وزارة الصحة الفلسطينية، خلال الموجة الأولى من الوباء، جاءت 74 بالمئة من حالات كوفيد-19 في الأراضي الفلسطينية المحتلة من عمال فلسطينيين كانوا يعملون في إسرائيل أو من أشخاص كانوا على مقربة منهم.¹⁸³

- **المعاملة المشينة.** سرعان ما أصبح واضحاً أنه لم يتم الوفاء بالالتزامات المذكورة. فعلى سبيل المثال، في 25 آذار 2020، قام أحد أرباب العمل الإسرائيليين بإلقاء عامل فلسطيني عانى من أعراض كوفيد-19 عند أحد الحواجز الإسرائيلية. بعد ذلك مباشرة، دعا رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية العمال الفلسطينيين إلى العودة لمنزلهم.¹⁸⁴ كانت معدلات الإصابة في إسرائيل أعلى من الضفة الغربية في تلك الفترة، لكن لم يتم عمل أي ترتيبات لفحص العمال قبل عودتهم إلى عائلاتهم. في تلك المرحلة، تم تشويه سمعة العمال العائدين باعتبارهم "ناقلات رئيسية" للفيروس. وفي المؤتمرات الصحفية اليومية، كان مسؤولو السلطة الفلسطينية يطلقون على العمال لقب

"خاصرتنا الرخوة"، واتهمهم بتعريض حياة أفراد أسرهم والمجتمع الأوسع للخطر.¹⁸⁵ كما تم تصوير العمال على أنهم يشكلون خطراً على الصحة العامة وأنه يجب السيطرة على ذلك من خلال التدابير الأمنية. وصل هذا الخطاب المجحف إلى أوجه عندما قام ضابط أمن فلسطيني بإطلاق النار على عامل كان في طريقه إلى العمل.¹⁸⁶

- **سمسة التصاريح.** أدى انتشار سمسرة التصاريح في قطاع البناء إلى فرض أعباء مالية ثقيلة على عمال البناء الفلسطينيين. في أوائل فترة الجائحة، قام تقريباً 45 بالمئة (42,501) من العمال الحاصلين على تصاريح بشرائهم من خلال سمسرة؛ وغالبيتهم (75.7%) كانوا في قطاع البناء. بشكل عام، يكلف التصريح الشهري لعامل البناء 2,439 شيكل. وفي حين أن متوسط الراتب الشهري لعمال البناء هو 6,336 شيكل، يحصل الكثير من هؤلاء العمال في النهاية على مبالغ أقل من الحد الأدنى للأجور في قطاع البناء الإسرائيلي (أي أقل من 5,600 شيكل).¹⁸⁷ كما أن الكثير من العمال الذي قاموا بشراء تصاريح من أجل العمل أصبحوا الآن بلا وظيفة.

- **تخفيض الأجور.** عانى أولئك الذين بقوا في عملهم من تخفيض أجورهم بشكل إضافي. وعلى الرغم من أن أجورهم مرتفعة مقارنة بأجور العاملين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن أجور عمال البناء [القادمين من الضفة الغربية] في إسرائيل هي أقل بنسبة 2.3 – 2.6 بالمئة من أجور نظرائهم الإسرائيليين.¹⁸⁸ وخلال فترة الإغلاق الأولى، تم تقليص ساعات العمل وتخفيض أجور العمال بقيمة 900 شيكل شهرياً (13% أقل من أجور ما قبل جائحة كوفيد-19).¹⁸⁹ وتجدر الإشارة إلى أن الأجور استمرت في الانخفاض حتى بعد أن عاد

عدد العمال إلى مستويات ما قبل كوفيد-19.

• **الحرمان من المنافع الاجتماعية.** يُفترض أن يعمل جميع العمال الفلسطينيين الحاصلين على تصاريح بدوام كامل، ويستحقون نفس المزايا والحقوق الاجتماعية التي يحصل عليها العامل الإسرائيلي،¹⁹⁰ إذ يتم تحويل المساهمات الشهرية من أصحاب العمل والقطاع من أجور هؤلاء الموظفين لتغطية تلك التكاليف. كما يتم شمل عمال البناء الفلسطينيين ضمن جميع اتفاقيات المساومة الجماعية الخاصة بهذا القطاع. وفقاً للاتفاقيات الإسرائيلية-الفلسطينية، يجب تحويل الاستحقاقات الاجتماعية المحصلة إلى العمال الفلسطينيين عن طريق السلطة الفلسطينية بشكل شهري. لكن على مدار عقود، تقوم إسرائيل باحتجاز تلك المساهمات وإعادة توجيهها إلى صناديق تابعة للحكومة الإسرائيلية. وحسب التقديرات، يوجد في صندوق الإجازات المُرصية للعمال الفلسطينيين 515 مليون شيكل (159.87 مليون دولار أمريكي). ومن الجدير بالذكر أن المحكمة العليا الإسرائيلية رفضت الإفراج عن أموال هذا الصندوق لعمال الإغاثة الذين احتاجوا لتقديم المساعدة في حالات الفصل من العمل المرتبطة بفيروس كورونا وحالات عدم القدرة على الوصول إلى العمل.¹⁹¹ وفي حين أنه تم منح العمال الإسرائيليين وضعية الإجازة المدفوعة أو إعطاء 75 بالمئة من الراتب لأولئك الذين لم يتمكنوا من العمل بسبب قوانين "كوفيد-19" (تحت بند "استحقاقات البطالة")، أمضى عشرات الآلاف من الفلسطينيين شهراً كاملاً بدون أي دخل.¹⁹²

• **التشديد الأمني والرصد الشخصي:** استغلت إسرائيل جائحة كوفيد-19 لزيادة مراقبتها وتتبعها للعمال الفلسطينيين. قام بعض أصحاب العمل الإسرائيليين خلال الإغلاق الأول في إسرائيل، بالاحتفاظ ببطاقات هوية العمال لكي

يتتبعوا خطاهم ويقيّدوا حركتهم، وهذا مؤشر للعمل القسري حتى من وجهة نظر وزارة العدل الإسرائيلية.¹⁹³ توقفت هذه الممارسة فقط بعد أن قامت جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، ومؤسسة "عنوان العامل"، ومؤسسة أطباء من أجل حقوق الإنسان بتوجيه دعوى قضائية حيال ذلك.¹⁹⁴ كما كان يُطلب من الفلسطينيين الراغبين في الحصول على تصريح، أو التحقق من صلاحية تصريحهم و"وضعهم الأمني"،¹⁹⁵ أو التقدم بطلب لإزالة حظر السفر المفروض عليهم أن يقوموا بذلك من خلال تطبيق "المنسق" على الهاتف الخليوي. ومن أجل استكمال تثبيت هذا التطبيق المطور من الجيش الإسرائيلي، يضطر العامل للسماح لجيش الاحتلال بالوصول إلى موقع هاتفه المحمول وجميع البيانات المخزنة والمرسلة من خلاله، بالإضافة إلى الوصول إلى الميكروفون والكاميرا الخاصة بالجهاز. ومن المهم الإشارة إلى أن آلاف العمال الفلسطينيين قاموا بتنزيل ذلك التطبيق قبل صدور حكم قضائي إسرائيلي يأمر الجيش بتغيير شروط تثبيت التطبيق.¹⁹⁶

بعد نهاية الإغلاق في أواخر أيار 2020، بدأ العمال في العودة إلى العمل تدريجياً. وبحلول أيلول 2020، وصل عدد العمال إلى مستويات ما قبل كوفيد-19. ومن المهم الإشارة إلى أن فقدان الوظائف في الأراضي الفلسطينية المحتلة زاد من درجة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي. على الرغم من صعوبة معرفة العدد الدقيق للفلسطينيين العاملين بدون تصريح في إسرائيل والمستوطنات، تشير التقديرات المعتدلة أنه، في أواخر العام 2020، كان عدد هؤلاء أعلى بكثير مما كان عليه في السنوات الأخيرة، إذ وصل عددهم إلى أكثر من 30,000 شخص؛ معظمهم في قطاع البناء.¹⁹⁷

وبسبب افتقارهم إلى تصريح عمل، يضطر هؤلاء العمال لتحمل مخاطر جسيمة من أجل إيجاد وظيفة، بما في ذلك السفر إلى مكان العمل عبر طرق خطيرة وخفية. فمثلاً، في الشهرين الأخيرين من العام 2019، أطلق جنود إسرائيليون النار على 20 عامل بناء فلسطيني أثناء محاولتهم عبور جدار الفصل العنصري للبحث عن عمل في إسرائيل.¹⁹⁸ وإذا تم القبض عليهم، قد يتم سجنهم أو تغريمهم من قبل قوات الاحتلال. وبسبب المخاطر التي ينطوي عليها إيجاد عمل وكسب لقمة العيش، يضطر هؤلاء العمال إلى العيش في الخفاء والبقاء بعيدين عن أهلهم لفترات طويلة من الزمن. كما تجدر الإشارة إلى الآثار النفسية السلبية التي يعاني منها العمال الذين يعيشون في هذا الوضع المتزعزع المالي بعدم اليقين؛ وتفاقم ذلك بشكل كبير خلال جائحة كوفيد-19.¹⁹⁹

يواجه العمال المفتقرون لتصريح ظروفًا أكثر خطورة واستغلالًا من تلك التي يعاني منها العمال الحاصلين على تصريح. وبصفتهم "عمال غير قانونيين"، لا يحصل هؤلاء الأشخاص على الاعتراف والحقوق التي قد تتوفر لدى العمال الحاصلين على تصريح. بشكل عام، يحصل العامل المفتقر لتصريح بين 150-200 شيكل في اليوم الواحد.

تتسم ظروف هؤلاء الأشخاص بالكثير من عدم اليقين، ويعملون على أساس يومي مقابل الحصول على مبلغ نقدي معين كل يوم، أو أسبوع، أو أسبوعين، أو شهر بناءً على الاتفاق مع صاحب العمل، مما يجعلهم عرضة للاقطاعات التعسفية والامتناع عن الدفع.

مقابلة مع أبو خالد (اسم مستعار)، وهو عامل بناء يبلغ من العمر 50 عامًا من قرية زعترة في بيت لحم، الضفة الغربية المحتلة

نتيجة لذلك، امتنعت جهات عديدة عن العمل معنا، بينما منعنا القيود الجديدة على الحركة من إيجاد مشاريع جديدة. كما انتهز أصحاب العمل تلك الفرصة للتهرب من دفع الأجور على الأعمال التي قمنا بإنجازها لهم.

أدى فقدان الوظائف والصعوبات الاقتصادية إلى زيادة الاعتماد على أرباب العمل الإسرائيليين. فمثلاً، يعمل الكثير من العمال (بما في ذلك الذين كانوا يعملون لدي) الآن لصالح مدراء إسرائيليين. ومن بين التحديات التي نواجهها اليوم [كمدراء مشاريع] صعوبة إيجاد عمال في حال الحصول على مشروع جديد.

قبل اندلاع جائحة كوفيد-19، كان لدي بين 5 إلى 10 عمال، وعادةً ما كنا نتولى مشاريع كبيرة كالمباني العامة والشقق الخاصة.

كان عمال محافظة بيت لحم أول من تأثر من القيود المرتبطة بجائحة كورونا في الضفة الغربية. وبسبب النقص في الوظائف اللائقة في هذه المنطقة، اضطر الكثير من العمال للبحث عن عمل في الشركات الإسرائيلية أو المستوطنات غير القانونية. في بداية شهر آذار [2020]، تم تشخيص بعض العمال بفيروس كورونا، ما أدى إلى فرض منع تجول على بيت لحم من قبل السلطة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي لمدة 72 يوم. أدى ذلك إلى عزل محافظة بيت لحم عن سائر مناطق الضفة الغربية وحظر الحركة والتنقل داخل المحافظة خلقت تلك الإجراءات وصمة عار لدى عمال المنطقة، الذين تم اعتبارهم "ناشري الوباء".

استجابة النقابات العمالية

وفقاً لاتفاقيات أوسلو، يحظر على النقابات العمالية الفلسطينية تشكيل نقابات للفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات. بدلاً من ذلك، تقوم مؤسسة الهستدروت (الاتحاد العام لعمال إسرائيل) بخصم 0.75 بالمائة شهرياً من أجور جميع الفلسطينيين العاملين في إسرائيل بتصريح. من هذه الرسوم المجمعة، يجب تحويل 50 بالمائة إلى الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، التي تتولي مسؤولية تقديم الخدمات والمنافع الاجتماعية لعمال الأراضي الفلسطينية المحتلة.

على الرغم من الخصم الإجباري المذكور أعلاه، لا تقدم مؤسسة الهستدروت أي مساعدة فعلية للعمال الفلسطينيين سوى "لجنة التكافؤ" المعنية بحل خلافات العمل. كما أن هذه المؤسسة لا تدخل في أي مفاوضات جماعية لصالح العمال الفلسطينيين.²⁰⁰ وللأسف، التزمت الهستدروت الصمت حيال الاستغلال المتزايد للعمال الفلسطينيين خلال فترة الجائحة. تم أيضاً توجيه انتقادات للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين بسبب عدم تقديمهم أي دعم حقيقي للعمال، حيث اقتصرت أنشطتهم على دعوة الهستدروت إلى الوفاء بالتزاماتها ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بالإفراج عن الاستحقاقات الاجتماعية المتراكمة.

أدى احتكار الهستدروت للتنظيم النقابي لعمال البناء الفلسطينيين (إلى جانب منع النقابات الفلسطينية من تشكيل نقابات بشكل مباشر أو تمثيل عمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات) إلى جعل عمال الضفة الغربية معتمدين على الدعم المقدم من مؤسسات إسرائيلية من أمثال نقابة العمال معاً وجمعية عنوان العامل (كاف لِعوفيد) للدفاع عن حقوق العمال. توفر هذه المؤسسات التدريب، وتساعد العمال في الوصول إلى الإعانات الاجتماعية، وترفع دعاوى أمام المحاكم الإسرائيلية نيابة عن العمال. كما تضطر النقابات العمالية الفلسطينية المعنية بالتنظيم النقابي لصالح عمال البناء الفلسطينيين في إسرائيل أن تعمل ذلك بالاشتراك مع تلك المنظمات، وهذا هو الحال مع "النقابات الجديدة" [اتحاد النقابات العمالية الفلسطينية الجديدة]؛ التي تكاد أن تكون النقابة الفلسطينية الوحيدة التي تسعى للتنظيم النقابي لفلسطيني الضفة الغربية العاملين في إسرائيل (أنظر للمقابلة مع محمد بليدي أدناه). عقدت النقابات الجديدة مؤتمرها التأسيسي الأول العام 2016، وبرزت في الساحة بعد سلسلة من الإضرابات الناجحة والجهود المبذولة مع عمال مصنع الوقود الشمسي في منطقة نيتساني شلوم (غرب طولكرم) في العامين 2010-2009.

مقابلة مع محمد بليدي، رئيس النقابات الجديدة التي تأسست عام 2016

من المستحقات الهائية التي يحصل عليها لصالح العمال. وكون الكثير من العمال لا يتحدثون اللغة العبرية، تطورت ظاهرة مؤسفة جداً مفادها أن بعض المحامين والمحاسبين في مجال العمل يزدون من حصة ربحهم من خلال إخفاء المبالغ الحقيقية التي يتم منحها للعمال. لكن أدى فقدان الكثير من الوظائف نتيجة لجائحة كوفيد-19 إلى إفساح المجال لفرص تنظيمية جديدة للنقابة.

نحن نتعاون مع نقابة العمال معاً وجمعية عنوان العامل (كاف لِعوفيد) للدفاع عن العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية وداخل الخط الأخضر (أراضي الـ 48). فمثلاً، نقوم بعقد ورشات تدريبية وتوعوية للعمال بشكل مشترك مع هاتين المنظميتين. كما نساعد العمال على تحصيل مستحققاتهم من خلال توفير محاسب يأخذ 20 بالمائة

التي يواجهها العمال والتأكد من حصولهم على حقوقهم المشروعة. فعلى سبيل المثال، تم التوصل إلى اتفاق مع وزارة الصحة لتعزيز حصول العمال على التأمين الصحي. تمكنا أيضاً من إيجاد فرص عمل بديلة لعمال منطقة غور الأردن الذي فقدوا وظائفهم. علاوة على ذلك، تُقدم نقابتنا الدعم والتمثيل القانوني للعمال. تتعلق أغلب الحالات التي نتعامل معها بعمال تم توظيفهم داخل الخط الأخضر (أراضي الـ 48) والمستوطنات الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أنه خلال الأشهر القليلة الماضية، قمنا بدعم العديد من عمال البناء في رفع دعاوى قانونية ضد أصحاب العمل أمام المحاكم الإسرائيلية، وفزنا في الكثير من تلك القضايا. //

// حسب رأيي، بدأ العمل الحقيقي لنقابة عمال البناء مع بداية أزمة كوفيد-19 في 15 آذار 2020. قمنا بعقد اجتماع للنقابات العاملة في منطقة طوباس (غور الأردن) ووضعنا خطة مُحكمة لحماية عمال البناء وبدأنا بتطبيقها. كما تم تنظيم مؤتمر لعمال البناء في نهاية العام 2020. لدينا الآن 250 عضواً في النقابة، ويوجد فرع للنقابة في جميع المحافظات تقريباً، بالإضافة إلى لجنة إدارية مكونة من تسعة أعضاء.

في شهر نيسان، قمنا بإجراء مسح لتقييم احتياجات عائلات العمال، ووزعنا أكثر من 250 طرد غذائي على الأشخاص المحتاجين. كما عملنا تدخلات نيابة عن العمال أمام السلطات الرسمية لإزالة كافة العقبات

العمالة الرخيصة في الاقتصاد الإسرائيلي. لذلك، فإن الكثير من العمال غير النظاميين في هذا القطاع محرومين من حقوقهم ولا توجد أية آلية لإحقاق تلك الحقوق.

على الرغم من تلك المحاولات، لا يزال دعم عمال قطاع البناء ضعيفاً جداً. وبشكل عام، يجد عمال البناء أنفسهم ضمن نظام بيروقراطي وقانوني معقد جداً صُمم بهذا الشكل عن قصد للحفاظ على تدفق

الطريق إلى الأمام

الطريق إلى الأمام

سلط هذا التقرير الضوء على آثار جائحة كوفيد-19 على العمال الفلسطينيين وفهم تداعيات الوباء على التنظيم العمالي والحركة النقابية الفلسطينية. ومن الواضح أن الوباء قد عمّق الأزمة التي يواجهها العمال الفلسطينيون منذ فترة طويلة. كما أدى الاحتلال الإسرائيلي المتواصل وسياساتهم المنهجية الرامية لإضعاف التنمية إلى خلق الاقتصاد الفلسطيني وإضعاف قدرات العمال الفلسطينيين في مواجهة التحديات الجسيمة في السنة والنصف الأخيرة. نتيجة لذلك، اضطر الكثير من العمال الفلسطينيين للعمل في ظروف غير آمنة وغير مستقرة. كما ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل ملحوظ، وكانت الفئات الأكثر تضرراً هي فئة النساء، والشباب، واللاجئين.

بالإضافة إلى ذلك، أدت الاستراتيجية التنموية للسلطة الفلسطينية في العقد الأخير إلى التقويض من سبل عيش العمال الفلسطينيين والتأثير على أمنهم الاقتصادي.

للأسف، تتسم تلك الإستراتيجية بسياسات إنفاق منحازة بشدة مع قطاع الأمن، ناهيك عن تبني النماذج الاقتصادية النيوليبرالية المعيارية التي فشلت في مناطق أخرى حول العالم. أعطت تلك السياسات الأولوية لنمو القطاع الخاص، وأتاحت المجال للسلطة الفلسطينية بأن تتخلص من أزماتها السياسية والمالية على حساب العامل الفلسطيني. كما أدى التفاوت الاجتماعي والاقتصادي المتزايد إلى عدم جهوزية العمال الفقراء وأسره في الاستجابة للوباء. في هذا الصدد، تفتقر النقابات العمالية الفلسطينية إلى الرغبة أو القدرة على التأثير في صنع القرارات السياسية والاقتصادية.



إضراب المعلمين، رام الله، الضفة الغربية، 2016، تصوير: أوران زيف

هناك حاجة لإجراء المزيد من البحوث التي تركز بشكل خاص على العمال الفلسطينيين كقوة اجتماعية مستقلة وفئة جديدة بالتحليل. كما ننصح بإجراء تلك البحوث بنظرة ناقدة للتغييرات الاجتماعية والاقتصادية التي حلت بالاقتصاد الفلسطيني منذ إبرام اتفاقية أوسلو، بما في ذلك الآثار السلبية لبروتوكول باريس الاقتصادي واحتضان السلطة الفلسطينية للاستراتيجيات التنموية النيوليبرالية. تم كل ذلك وفقاً للآفاق الإستراتيجية لاتفاقية أوسلو؛ التي ضيّقت الرؤية السياسية الفلسطينية ضمن التفاوض حول أراضي مشرذمة في الضفة الغربية وقطاع غزة وساهمت بقوة في تعزيز الانقسام الداخلي الفلسطيني.

تحتم علينا هذه الظروف والآثار العامة للوباء أن نفكر بطرق جديدة لإعادة تنشيط الحركة العمالية الفلسطينية. تبلورت أربعة محاور رئيسية من مختلف النقاشات والمقابلات التي أجريناها ضمن هذه الدراسة مع قادة النقابات العمالية، وأعضاء ومنظمي النقابات، والعمال غير النظاميين وغير الرسميين، كما يلي:

1. ديمقراطية واستقلالية النقابات العمالية

أشارت المقابلات المرتبطة بهذا التقرير إلى أن الهياكل النقابية الداخلية أصبحت فاسدة بسبب الانقسامات الحزبية، إذ كان للانقسام بين فتح وحماس أثراً كارثياً على الحركة العمالية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. استخدمت هاتين السلطتين الانقسام الداخلي للضغط على النقابات العمالية [بطرق مختلفة] من أجل الحصول على امتيازات أو تأسيس هياكل نقابية "جديدة" كأطر بديلة تابعة لفصائلهم. وللأسف، دفع العمال الفلسطينيون ثمناً باهظاً بسبب الانقسام، وأضر ذلك بوحدة وتعاضد الحركة النقابية.

في هذا الصدد، أعرب المستجيبون في المقابلات عن الحاجة إلى حركة نقابية مستقلة وديمقراطية لا تتبع لفصائل معينة. وفي حين أن الأحزاب الفلسطينية لعبت دوراً بارزاً داخل النقابات العمالية على مر السنين، أدى تحولها إلى أحزاب حاكمة بعد توقيع اتفاقية أوسلو (وخاصةً فتح وحماس) إلى ترسيخ الانقسامات الحزبية داخل النقابات العمالية. فمثلاً، تشهد بعض النقابات التعيينات السياسية، ويتم اختيار قياداتها من خلال قوائم متفق عليها ومقسمة على أساس حزبي، لكن الوضع ليس متشابهاً في جميع النقابات. بشكل عام، يجب مخاطبة العلاقة بين الفصائلية من جهة والتعيينات السياسية من جهة أخرى إذا أردنا أن تعكس النقابات صوت أعضائها بشكل فعال. وكما تبين في الإضراب العشوائي للمعلمين في الضفة الغربية، يوجد لأعضاء النقابات شكاوى كبيرة جداً ضد القيادات النقابية الرسمية التي تُعتبر خائفة وخاضعة للسلطة الفلسطينية ومعارضة للحشد والتعبئة الشعبية.

من ناحية أخرى، تتجه بعض النقابات الجديدة الناشئة عن السياق الحزبي نحو نموذج "النقابات الخدمائية". وخلال المقابلات مع تلك النقابات الجديدة، أكد بعض الأعضاء على أهمية التنظيم النقابي "غير المسيس" من أجل تجاوز الانقسامات الحزبية والتخلص من انعدام الاستقلالية المتفشي في الكثير من النقابات. لكن من ناحية أخرى، أعرب العديد من المستجيبين عن قلقهم من إزالة البُعد السياسي من التنظيم العمالي، وشعروا أن النقابات يجب أن تلعب دوراً ريادياً في القضايا الاجتماعية الأوسع والنضال الوطني الفلسطيني. وفقاً لهؤلاء النشطاء، يحتاج تنشيط الحركة النقابية الفلسطينية لنهج سياسي جديد يهتم بالدفاع عن حقوق العمال بمعزل عن المصالح الفئوية، فضلاً عن الهياكل النقابية الديمقراطية والمستقلة.

2. تنظيم النقابات كحركة اجتماعية

على الصعيد الدولي، كانت هناك نقاشات طويلة ومثيرة حول استراتيجيات تنشيط العمالة في أعقاب الهزائم الكبرى في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. أحد المفاهيم التي تبلورت من تلك النقاشات هو فكرة "التنظيم النقابي كحركة اجتماعية". تستند هذه الفكرة على أن النقابات يجب أن تكون في طليعة الحركات الاجتماعية والسياسية الكبرى لكي تكون مفيدة للمجتمع على نطاق واسع (على عكس نموذج النقابات التجارية).

تردد صدى تلك النقاشات مراراً وتكراراً أثناء العمل الميداني المرتبط بهذا التقرير. ويمكن القول أن الأثر الخطير للولاء على بعض القطاعات الأساسية (كالصحة والتعليم) قد أفصح المجال للنقابات الفلسطينية لتنظيم أنواع جديدة من الحملات التي تربط بين مطالب النقابات، والقطاع العام، والاحتياجات المجتمعية. لذلك، يمكن تأطير الحملات العمالية بشكل أوسع يتجاوز المطالب الضيقة للأعضاء ويشمل الدفاع عن الصحة العامة والتعليم والرفع من مستواههما. فعلى سبيل المثال، استطاعت إضرابات المعلمين والأطباء أن تحصل على دعم وتعاطف المجتمع الأوسع من خلال التأكيد على أن الظروف الأفضل للمعلمين والأطباء ستعود بالفائدة على المجتمع بأكمله. ومن الجدير بالذكر أن قضايا التفاوض الجماعي والأجور (التي تُعتبر في غاية الأهمية بالنسبة لجميع النقابات التي قمنا بمقابلتها) مرتبطة بشكل وثيق بالسياسات العامة والمصلحة العامة. لذلك، فإن مفهوم تنظيم النقابات كحركة اجتماعية يعزز من التفاوض الجماعي وي طرح قضايا العمال على الجمهور الأوسع، بدلاً من أن يقتصر ذلك على "مفاوضات الباب المغلق" التي تستند على العلاقة بين العمال والمدراء.

يُعتبر الدور القيادي للحركة العمالية جوهرياً في النضال الوطني الفلسطيني الأوسع. وعلى مدار التاريخ الفلسطيني المعاصر، لعبت النقابات دوراً محورياً في دعم الحشد والتعبئة الشعبية وساهموا بشكل كبير في الإضرابات والمقاومة المجتمعية إبان الانتفاضة الأولى. في تلك الفترة، حرص المعلمون والنقابات الجامعية على استمرار التعليم على الرغم من الهجمات الإسرائيلية الوحشية، وحملات الاعتقال، وحظر التجول من قِبَل جيش الاحتلال. كما قدم أفراد الطواقم الطبية العلاج للمصابين خلال الاشتباكات. تحدث الكثير من المستجيبين عن تلك التجربة الهامة، وذكروا أن الدور المحوري للنقابات قد تراجع كثيراً منذ توقيع اتفاقية أوسلو. ومع ذلك، هناك مؤشرات حول وجود جيل جديد من النشطاء العماليين الذين يسعون إلى إعادة الدور البارز للنقابات والنضالات العمالية؛ وهذا الأمر بالغ الأهمية في ظل أزمة الشرعية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية وقمعها للمعارضة وحرية التعبير (خاصةً بعد مقتل المعارض الفلسطيني نزار بنات رحمه الله). كما أكد المستجيبين خلال المقابلات أن هذه الأمور تُفسح المجال لنوع جديد من النشاط العمالي الذي يمارس ضغطاً أوسع بكثير على السلطة الفلسطينية.

يُنظر إلى انتخاب المهندسة نادية حبش (في آب 2021) كرئيسة نقابة المهندسين الفلسطينيين كخطوة هامة في اتجاه إضفاء الطابع الديمقراطي على النقابات وجعل النقابات أكثر عرضة للمساءلة أمام الجمهور الواسع. ومن الجدير بالذكر أن السيدة نادية حبش تنتقد بشدة إسكات السلطة الفلسطينية للناشطين والمعارضين السياسيين. في تموز 2021 (أي قبل حوالي شهر من انتخابها)، تم اعتقال السيدة نادية - سوياً مع اثنين من أبنائها - خلال مظاهرة تندد بتواطؤ السلطة الفلسطينية في مقتل الناشط نزار بنات.

3. تنظيم المجالات غير المنظمة

شهدت نسبة العمال الفلسطينيين في القطاع غير الرسمي ارتفاعاً ملحوظاً حتى قبل الجائحة، حيث افتقر تقريباً 48 بالمئة من العاملين بأجر إلى أي نوع من العقود.²⁰¹ وكما هو الحال في أماكن أخرى حول العالم، أدى عدم تنظيم سوق العمل إلى اعتماد نسبة كبيرة من العمال الفلسطينيين على أجور يومية غير منتظمة وعقود قصيرة الأجل. ومع ذلك، كانت النقابات الفلسطينية قوية عادةً في المجالات الرسمية والقطاع العام (كالصحة والتعليم). أشار العديد من العمال والنشطاء في هذا التقرير أن التغييرات الإيجابية في الاقتصاد الفلسطيني تتطلب "إعادة توجيه" النقابات لتعزيز انخراط العمال غير الرسميين والأشخاص العاطلين عن العمل. هناك أيضاً حاجة ملحة لتنظيم المجالات غير المنظمة، وأن تقوم جميع النقابات العمالية [بجديدها] بتغيير نهجها من أجل إدماج العمال غير الرسميين كأعضاء نشطين في صفوفها.

ركّزت حملات النقابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل كبير على موضوع الحد الأدنى للأجور. لكن أشار بعض النشطاء إلى إمكانية تجاوز ذلك لبناء تحالف واسع حول مفهوم "الأجر المعيشي" (living wage) لكي يتمكن العمال من تحمل تكلفة الاحتياجات الأساسية للحياة (مثل الطعام، والمسكن، والتعليم، والمواصلات، والملابس، والمدخرات المرتبطة بحالات الطوارئ). سيمكّن ذلك النقابات من التواصل والتعاون مع العمال غير النظاميين وغير الرسميين.

هناك موضوع رئيسي آخر ظهر أثناء المقابلات، ألا وهو الفروق الشاسعة في المعاشات بين الإدارة العليا والموظفين العاديين. وفي حين أن تخفيض معاشات الموظفين أصبح دارجاً في القطاع العام، يمكن تبني فكرة "الحد الأقصى للأجور" في الحملات المرتبطة

بالأجر المعيشي. قد يساعد ذلك في التصدي للفساد المرتبط بالمعاشات الخيالية التي يجنّها المدراء الكبار والتأكد من أن العبء الأكبر للأزمة المالية لن يقع على كاهل العمال على المستوى الأدنى. ومن الجدير بالذكر أن هذا المطلب ظهر أيضاً في مناطق أخرى في الشرق الأوسط (مثل مصر أثناء اضطرابات العام 2011).

4. العمال الفلسطينيون عبر الحدود

ساهم الوباء في تسليط الضوء على معاناة العمال الفلسطينيين الذين يعبرون الخط الأخضر لكسب لقمة العيش. فمثلاً، كان عمال البناء الذين يسافرون يومياً من الضفة الغربية إلى إسرائيل من أكثر العمال تضرراً من الجائحة، لا سيما في المراحل الأولى من الوباء عندما تم إلقاء اللوم عليهم في وسائل الإعلام والخطاب العام على أنهم "ناقلي الوباء". كما لم يحصل هؤلاء العمال على أي دعم أو مساعدة مالية عندما طُلب منهم أن يبقوا في منازلهم. لذلك، هناك حاجة ملحة وفرص ممتازة للتفكير عن تنظيم العمال على طرفي الخط الأخضر. وكما أشار العديد من الأشخاص أثناء المقابلات، من شأن ذلك أن يساعد في الحفاظ على الاستمرارية بين شرائح الشعب الفلسطيني المختلفة والعمل ضد التجزئة الإقليمية التي شهدتها فلسطين في العقود السبعة الأخيرة.

على مدار التاريخ الفلسطيني، كانت الهيئات الرسمية التي تمثل العمال (خاصةً ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية) تحتوي على جميع أطياف الشعب الفلسطيني (بما في ذلك اللاجئين والشتات الفلسطيني في الشرق الأوسط وغير ذلك). لكن للأسف، ساهمت اتفاقية أوسلو في تقويض وتضييق تلك الهياكل، ما أدى إلى تقليص الحركة النقابية الرسمية إلى هياكل تابعة للاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين ذات التنظيم المحدود جداً في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما ذكر العديد من

الأشخاص المستجيبين أن إعادة تنشيط الحركة النقابية تحتاج إلى العمل ضد التقسيم والشرذمة وإعادة بناء الهياكل التي تساهم في تنظيم حملات قوية وتمثل العمال الفلسطينيين من جميع الشرائح.

على الرغم من التحديات الراهنة، لا تزال النضالات الكبرى حول حقوق العمال تطفو على السطح داخل النقابات الرسمية (خاصةً في المعارضة) والنقابات المستقلة التي تم تأسيسها مؤخرًا. ومن أجل تنشيط الحركة النقابية، يجب التفكير بشكل متعمق وإعادة بناء الحركة العمالية الفلسطينية على أسس أكثر

ديمقراطية، مع وجود قيادات خاضعة للمساءلة من قِبل الأعضاء. ينبغي لتلك النقابات ألا تعمل مطالب للسلطة الفلسطينية حول الأجور والرواتب فحسب، وإنما أن تساهم أيضًا في التصدي للمسار النيوليبرالي الذي أدى إلى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وتقويض سبل العيش في البلاد. وبالتالي، يمكن للعمالة الفلسطينية أن تلعب دورًا محوريًا بارزًا في إعادة إحياء النضال الوطني الفلسطيني على نطاقٍ أوسع.

الحواشي

1 أنظر الصفحة الأولى للمرجع التالي:

International Labour Organization. (2021, January 25). *ILO Monitor: COVID-19 and the world of work, seventh edition*.

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_767028.pdf

تشمل تلك الأرقام العمال الذين فقدوا وظائفهم وأيضًا أولئك الذين فقدوا ساعات عمل.

2 المصدر السابق، ص.2.

3 Stevano, S., Rosimina, A. & Merle, J. (2020). Essential for what? A global social reproduction view on the re-organisation of work during the COVID-19 pandemic. *Canadian Journal of Development Studies*, 42, 1- 22:

<https://doi.org/10.1080/02255189.2020.1834362>

4 Al Shabaka. (2020, May 13). *Annexation and what it means: U.S. and International Views* [Webinar]. <https://al-shabaka.org/events/annexation-what-it-means-u-s-international-views/>

!

5 علاء التريبر (2017). *الأجهزة الأمنية للسلطة الفلسطينية: أمن من؟ [موجز حول السياسات]*. موقع الشبكة – شبكة السياسات الفلسطينية. <https://bit.ly/3BeEgb0>

6 من الأمثلة المهمة حول التعبئة الجماهيرية في السنوات التي سبقت الجائحة التحالف الواسع بين النقابات العمالية والمنظمات النسوية والشبابية التي تآزرت لإسقاط قانون الضمان الاجتماعي لسنة 2016. في هذا السياق، قامت الحملة الوطنية للضمان الاجتماعي بتنظيم حملة توعية ممتازة، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. كما قاموا بتنظيم احتجاجات واسعة للمطالبة بقانون ضمان اجتماعي أكثر عدلاً. تمكن منظمو هذه الحملة من إيقاف قانون الضمان الاجتماعي المقترح بصيغته الأولى، والذي دخل حيز المفاوضات من أجل إجراء تعديلات، بما في ذلك زيادة مساهمة أصحاب العمل بنسبة 1%. لكن بقيت الإشكالية حول بعض البنود المتعلقة بتغطية مصاريف الأمومة والتقاعد. وعلى الرغم من أن تلك الحملة لم تحقق جميع أهدافها، إلا أنها شكلت سابقة مهمة لبناء التحالف المجتمعي المدني والاحتجاج لصالح حقوق العمال الفلسطينيين. للمزيد من المعلومات، أنظر للمرجع التالي للباحث فراس جابر:

Firas, J. (2017). *The Social Security Law in Palestine: A Seek for Justice*. <https://www.rosalux.ps/wp-content/uploads/2017/01/Rosa-Luxemburg-Articles-English-Firas-Jaber-Paper.pdf>

7 هيئة التحرير لموقع متراس، (16 آذار 2019): 3 نقاط حول احتجاجات غزة [بيان إعلامي باللغة العربية]: <https://tinyurl.com/pjep4vwd>

8 استمرت الاحتجاجات الشعبية ضد السلطة الفلسطينية طوال فترة الجائحة، ولا سيما بعد مقتل المعارض والناشط الفلسطيني نزار بنات على يد قوات الأمن الفلسطينية في حزيران 2021. أنظر المرجع التالي:

Abdalhadi, A. (2021, July 7). The killing of Nizar Banat and authoritarianism in Palestine. *Open Democracy*. <https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/killing-nizar-banat-and-authoritarianism-palestine/>

9 تشمل استثناءات ذلك الأعمال التالية (باللغة الإنجليزية):

Hiltermann, J. (1991). *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*. Princeton University Press.

Farsakh, L. (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land and Occupation*. Routledge.

Clarno, A. (2017). *Neoliberal Apartheid: Palestine/Israel and South Africa after 1994*. University of Chicago Press.

Ross, A. (2019). *Stone Men: The Palestinians Who Built Israel*. Verso Books.

Vickery, M. (2017). *Employing the Enemy: The Story of Palestinian Labourers on Israeli Settlements*. Zed Books.

كما أن هناك كتاب قيّم تم تجميعه وتحريره مؤخرًا تحت عنوان:

Tartir, A., Dana T., & Seidel, T. (Eds.) (2021). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*.

Palgrave-Macmillan.

بالإضافة لذلك، غطت أعداد مختلفة من مجلة "مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات" (MERIP) النقابات والنضالات العمالية في فلسطين. انظر، على سبيل المثال:

Alva N. (Winter 2016). Palestinian Workers Campaign for Social Justice. *Middle East Report*, 281.

والمرجع التالي حول إضراب العمال الفلسطينيين:

Abu Moghli, M. & Qato, M. (2018). A Brief History of a Teacher's Strike. *Middle East Report Online*. <https://merip.org/2018/06/a-brief-history-of-a-teachers-strike/>

تم أيضًا تقديم نظرة مستنيرة حول جائحة كورونا والعمالة الفلسطينية في هذا العمل من مجلة الدراسات الفلسطينية:

Samour, S. (2020). Covid-19 and the Necroeconomy of Palestinian Labor in Israel. *Journal of Palestine Studies*, 49(4), 53-64.

هناك أيضًا عمل قامت به الباحثة سامية البطمة وهو متوفر باللغتين العربية والإنجليزية. أنظر:

البطمة، سامية (آب 2020). أترفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني. الموقع الرسمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ – فلسطين والأردن: <https://www.rosalux.ps/?p=3568&lang=ar>

10 في غزة: عبد الرحمن أبو نحل وسميرة عبر العليم. في الضفة الغربية: زيد شعبي، وعنان قزمار، وحرية زيادة. يشكر مؤلفو هذا التقرير هؤلاء الباحثين الميدانيين على جهودهم المذهلة في ظروف صعبة للغاية. وعلى الرغم من الإغلاقات والقيود المستمرة على الحركة، ناهيك عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار 2021، تم تنفيذ العمل الميداني بطريقة نموذجية ومهنية جدًا. لم تكن الرؤى والاستنتاجات النابعة عن هذا التقرير ممكنة لولا الجهود المضنية لهؤلاء الباحثين المتألقين.

11 وقفة عز هي مبادرة للسلطة الفلسطينية تم إطلاقها بتاريخ 2 نيسان 2020، بهدف جمع تبرعات من القطاع الخاص للأسر المتضررة اقتصاديًا من جائحة كورونا (كوفيد-19). استهدف الصندوق مبلغ 20 مليون دينار أردني، وتم الحديث عن ذلك بشكل مفصل أدناه.

12 Palestinian Bureau of Statistics (2019, Q2). *Labour Force Survey (July – Sept 2019) Round (Q3/2019)*.

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_7-11-2019-LF-en.pdf

13 الموقع الرسمي لحركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS):

<https://bdsmovement.net/trade-union-solidarity>

14 Forrest, A. (2021, May 17). *Italian port workers refuse to load shipment of arms headed for Israel*. Independent.

<https://www.independent.co.uk/news/world/middle-east/israel-palestine-arms-livorno-port-italy-b1848773.html>

15 Mdletshe, M. (2021, May 21). *Durban dock workers refuse to offload cargo from Israeli ship in stand against Palestine conflict*.

Sunday Times. <https://www.timeslive.co.za/news/south-africa/2021-05-21-durban-dock-workers-refuse-to-offload-cargo-from-israeli-ship-in-stand-against-palestine-conflict/>

!

16 تستند بعض النقاشات الواردة في هذا القسم إلى الفصل الخامس من المرجع التالي:

Hanieh, A. (2013), *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Haymarket Press.

17 Lewin-Epstein, N. & Semyonov, M. (1984). Occupational Change in Israel: Bringing the Labor Market Back. *Israel Social Science Research* 2, 2 pp. 3–18.

18 أنظر للمرجع التالي الذي يحتوي على أرقام مرتبطة بالعمالة الفلسطينية داخل إسرائيل (مع ذكر الصفحات):
Farsakh, L. (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land, and Occupation* (p. 82 and p. 217). Routledge.

19 Budeiri, M. K. (1982). Changes in the Economic Structure of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation. *Labour, Capital and Society* 15, no. 1 (April), pp. 46–63.

للحصول على وصف ممتاز لتلك العملية، أنظر الفصول المكتوبة من قبل طارق دعنا وإبراهيم شقاقي في:
Tartir, A., Dana, T. & Seidel, T. (Eds.) (2021). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Palgrave-Macmillan.

20 Farsakh, L. (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land, and Occupation* (p. 88). Routledge.

21 المرجع نفسه، ص. 40.

22 أنظر للمرجعين التاليين (ملاحظة: يتم إدراج المراجع بلغتها الأصلية لكي يتمكن القارئ من الوصول إليها):
Shikaki, I. (2021). The Political Economy of Dependency and Class Formation in the Occupied Palestinian Territories Since 1967. In Tartir, A., Dana, T. & Seidel, T. (Eds.) (2021). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. (pp. 49-80). Palgrave-Macmillan,
Tartir, A., Dana, T. & Seidel, T. (Eds.) (2021). *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Palgrave-Macmillan.

23 أنظر للمرجع التالي:
Lockman, Z. (1986) *Comrades and Enemies: Arab and Jewish Workers in Palestine 1906-1948* Berkeley: University of California Press.

24 تم تقديم نبذة تاريخية حول الفترة المبكرة للنقابات في الكتاب التالي لـ "يوست هيلترمان":
Hiltermann, J. (1991). *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*. Princeton University Press.

25 لن نتحدث هنا عن التطورات المعقدة في عمل النقابات والاتحادات الفلسطينية ودور الفصائل السياسية المختلفة خلال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي. لكن للحصول على فكرة جيدة عن ذلك التاريخ، ننصح بقراءة الفصل الرابع من المرجع التالي:
Hiltermann, J. (1991). *Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories*. Princeton University Press.

26 حسب التقديرات الإسرائيلية الرسمية من كانون الأول 1988، كان هناك انخفاضًا بنسبة 20 بالمئة في عدد العمال الفلسطينيين داخل إسرائيل منذ بداية الانتفاضة. أنظر للمرجع السابق، ص. 179.

27 Usher, G. (1995). *Palestine in Crisis: The Struggle for Peace and Political Independence after Oslo*. Pluto Press. p.57.

28 Turner, M. (Ed.) (2019). *From the River to the Sea: Palestine and Israel in the Shadow of "Peace"*. Lexington Books.

29 هذه الأرقام لا تشمل القدس الشرقية. تشكل المناطق "أ"، "ب"، و"ج" الآن حوالي 18٪، 22٪، و60٪ (على التوالي) من الضفة الغربية.

30 World Bank. (2001). *Trade Options for the Palestinian Economy. Working Paper no. 21*.

31 Farsakh, L. (2005). *Palestinian Labour Migration to Israel: Labour, Land, and Occupation* (p. 82 and p. 217). Routledge. See pp. 209–210.

32 تم تحليل الأسباب التاريخية وراء ذلك بشكل مسهب في هذه المقالة المهمة لعمنونيل فَرَجُون:

Farjoun, E. (2013). *Palestinian Workers in Israel: A Reserve Army of Labour in the Israeli Economy*.
<https://matzpen.org/english/1980-07-10/palestinian-workers-introduction-emmanuel-farajun/>

33 إحصائيات سوق العمل الفلسطيني، سنوات عديدة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps

34 Roy, S. (1991) "De-development Revisited: Palestinian Economy and Society Since Oslo." *Journal of Palestine Studies* 28, 3, pp. 64–82.

35 لقراءة تحليل ممتاز لبروتوكول باريس وآثاره طويلة الأمد، أنظر للمرجع التالي:

عرفة، نور. 2018. "بدائل بروتوكول باريس". الشبكة – شبكة السياسات الفلسطينية، 27 شباط 2018:

<https://bit.ly/3ssMFF5>

36 إحصائيات سوق العمل الفلسطيني، سنوات عديدة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: www.pcbs.gov.ps

37 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005). القيمة الإجمالية للصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة حسب بلد المقصد والتصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC). إجمالي قيمة الواردات إلى الضفة الغربية وقطاع غزة حسب بلد المنشأ والتصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC). ومن الجدير بالذكر أن هذه التبعية ازدادت مع مرور الوقت.

38 Israel to withhold \$180 million in Palestinian funds over militant stipends. (2021, July 11). *Reuters*.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-withhold-180-million-palestinian-funds-over-militant-stipends-2021-07-11/>

39 Covid-19 devastates Palestine's shattered economy. *UNCTAD*. <https://unctad.org/news/covid-19-devastates-palestines-shattered-economy>

40 وصلت تلك النسبة إلى 49٪ العام 2002 وبقيت مرتفعة جدًا حتى وقتنا هذا.

41 للمزيد من التفاصيل حول طرق ووسائل المساعدات الخارجية، أنظر:

Wildeman J., & Tartir A. (2021). Political Economy of Foreign Aid in the Occupied Palestinian Territories: A Conceptual Framing. In: Tartir A., Dana T., & Seidel T. (Eds). *Political Economy of Palestine*. Middle East Today Series. Palgrave Macmillan.

https://doi.org/10.1007/978-3-030-68643-7_10

42 عند اكتماله، سيبلغ طول الجدار 710 كيلومتر، وحوالي 85٪ منه يقع داخل الضفة الغربية.

43 أنظر للمرجعين التاليين مع ذكر الصفحات:

Haddad, T. (2016). *Palestine Ltd.: Neoliberalism and Nationalism in the Occupied Territory*. B. Tauris; Seidel, T. (2019). Neoliberal Developments, National Consciousness, and Political Economies of Resistance in Palestine. *Interventions: International Journal of Postcolonial Studies*, 21 (5), pp.727–746; Tariq, D. (2020). Crony Capitalism in the Palestinian Authority: A Deal among Friends. *Third World Quarterly*, 41 (2), pp. 247–263.

44 Pelham, Nicolas. "The role of the tunnel economy in redeveloping Gaza." In *Decolonizing Palestinian political economy*, pp. 200-219. Palgrave Macmillan, London, 2014.

45 Habbas, W. (2021). The West Bank-Israel Economic Integration: Palestinian Interaction with the Israeli Border and Permit Regimes. In Tartir, A., Dana, T. & Seidel, T. (Eds.), *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Palgrave-Macmillan.

46 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 22، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص.75.

47 Habbas, W. (2021). The West Bank-Israel Economic Integration: Palestinian Interaction with the Israeli Border and Permit Regimes. In Tartir, A., Dana, T. & Seidel, T. (Eds.), *Political Economy of Palestine: Critical, Interdisciplinary, and Decolonial Perspectives*. Palgrave-Macmillan.

48 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 41، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص.92. [في كانون الثاني 2020، كان سعر صرف الدولار الأمريكي تقريباً 3.1 شيكل إسرائيلي].

49 منظمة العمل الدولية (2020). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. <https://bit.ly/3tutWrH>. الرابط الكامل: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_745970.pdf

50 المرجع نفسه.

51 Kav LaOved. (2021). *Months after the implementation of the work permit reform, Palestinian workers are still forced to pay for the right to work in Israel*. <https://www.kavlaoved.org.il/en/months-after-the-implementation-of-the-work-permit-reform-palestinian-workers-are-still-forced-to-pay-for-the-right-to-work-in-israel/>

52 المرجع نفسه، ص.92.

53 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، مستويات المعيشة 2017: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3114>

54 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 54، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص.104.

55 المرجع نفسه، ص.104.

- 56 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 48، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>
- 57 المرجع نفسه. يشير هذا المرجع إلى أن عمال الضفة الغربية الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور حصلوا على 1,038 شيكل في المتوسط، مقابل 660 شيكل فقط في قطاع غزة. كما تجدر الإشارة إلى الفروق الكبيرة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبين نسبة العمال الذكور والإناث. في الضفة الغربية، 28% من النساء العاملات في القطاع الخاص يتقاضين أقل من الحد الأدنى للأجور، مقابل 5% فقط عند العمال الرجال. أما في قطاع غزة، فإن التفاوت بين النوع الاجتماعي من هذه الناحية مختلف جداً، إذ أن 86% من الذكور العاملين في القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، مقابل 52% عند العاملات النساء. إن السبب وراء هذا التباين هو العدد القليل جداً من النساء الفلسطينيات العاملات في القطاع الخاص في غزة (فقط 16,500 امرأة العام 2019).
- 58 البنك الدولي (2021). بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقدير نموذج من منظمة العمل العالمية) قاعدة البيانات "ILOSTAT": <https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS>
- 59 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 18، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص. 70-71.
- 60 في العام 2019، بلغت نسبة البطالة بين اللاجئين 33.5%، مقابل 19.9% عند غير اللاجئين. وتجدر الإشارة إلى أن 38.7% من سكان المخيمات كانوا عاطلين عن العمل في العام 2019.
- 61 تحديث مفصل حول النوع الاجتماعي والعمل في فلسطين، أنظر للمرجع التالي:
Al-Botmeh, S. (2013). The political economy of Palestinian women's labour market participation. In Kadri, A. (Ed.), *Development challenges and solutions after the Arab Spring* (pp. 175-199). Palgrave Macmillan.
- 62 منظمة العمل الدولية (2021)، نسبة البطالة حسب النوع الاجتماعي والعمر – تقديرات منمذجة لمنظمة الصحة العالمية، متصفح ILOSTAT أنظر للموقع التالي: <https://ilostat.ilo.org/data>
- 63 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 18، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص. 70-71.
- 64 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 56، نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص. 105.
- 65 البنك الدولي (2021). مؤشرات التنمية العالمية [بنك البيانات]: <https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators>
- 66 المرجع نفسه.
- 67 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020)، نتائج مسح القوى العاملة، أثر جائحة كورونا على سوق العمل عام 2020: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3923>
- 68 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019)، جدول 9، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2019 – التقرير السنوي: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2515.pdf>، ص. 59.

70 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2017)، الإحصاء الفلسطيني يعلن مستويات المعيشة في فلسطين، 2017:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3114>

أنظر للجدول 3.1 (مكمل): نسبة الفقر بين الأفراد وفقاً لأنماط الاستهلاك الشهري في فلسطين (ص 96 بالنسخة الإنجليزية).

71 المرجع نفسه. تستند هذه الأرقام إلى خطوط الفقر المقاسة من خلال الاستهلاك، وستكون مستويات الفقر أعلى من ذلك إذا تم القياس حسب مستوى الدخل.

72 بلغت نسبة الإعاقة في الأرض الفلسطينية المحتلة 71.9% العام 2019، وهذا يعني أن نسبة الأشخاص دون سن الـ 15 وفوق سن الـ 64 مقارنة مع الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 عامًا كانت 71.9%. يُعتبر هذا الرقم ثاني أعلى مستوى في العالم العربي بعد اليمن مباشرة. انظر: البنك الدولي (2021). الإحصاءات المرتبطة بنوع الجنس [بنك البيانات]:

<https://databank.worldbank.org/source/gender-statistics/Series/SP.POP.DPND>

يتوفر الموقع أيضاً بالعربية:

<https://databank.albankaldawli.org/source/gender-statistics/preview/on>

73 دولة فلسطين – وزارة الصحة (2021). ملخص الوضع الفلسطيني لفيروس كورونا [قاعدة البيانات]:

<http://site.moh.ps/index/covid19/LanguageVersion/1/Language/ar>

74 Our World in Data. (2021). *Palestine: Coronavirus Pandemic Country Profile*

[Dataset]. <https://ourworldindata.org/coronavirus/country/palestine?country=~PSE>

75 World Bank. (2021). *Economic Monitoring Report to the ADHOC Liaison Committee - Feb 2021*.

<https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-february-2021>, p. 7

76 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). تقرير صحفي حول التنبؤات الاقتصادية لعام 2021:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880>

77 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (29 أيلول 2019). الإحصاء الفلسطيني ووزارة السياحة والآثار يصدران بياناً صحفياً بمناسبة يوم السياحة العالمي، 2019/09/27 [بيان صحفي]:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3554>

78 Habosh, M. (2020, April 15). *Coronavirus killing off what's left of Gaza Strip's economy*. Al Monitor. <https://www.al-monitor.com/originals/2020/04/gaza-coronavirus-economy-tourism-unemployment-poverty.html>

79 Relief web. (2020, November 11). "New study shows shocking economic and psychological toll of Covid-19 in Gaza" [Press Release]. <https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/new-study-shows-shocking-economic-and-psychological-toll-covid>

80 World Bank. (2021). *Economic Monitoring Report to the ADHOC Liaison Committee - Feb 2021*.

<https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-february-2021> p. 8

81 المرجع السابق، ص.9.

82 البنك الدولي (2021). *مؤشرات التنمية العالمية* [بنك البيانات]:

<https://databank.albankaldawli.org/reports.aspx?source=world-development-indicators>

83 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). جدول 2، مسح القوى العاملة الفلسطينية 2020:

<https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2562.pdf>

84 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2021). أداء الاقتصاد الفلسطيني 2020:

<https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2565.pdf>، ص.22.

85 لتحديث مفصل حول هذه القضية، أنظر:

International Labour Organization. (2021). *COVID-19 and the world of work*.

<https://www.ilo.org/global/topics/coronavirus/lang--en/index.htm>

(ملاحظة: يتوفر الموقع أيضاً باللغة العربية لكنه لا يتطابق بشكل كلي مع ما ورد في اللغة الإنجليزية)

86 منظمة العمل الدولية (2021). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة. تقرير المدير العام – ملحق 2020. مؤتمر العمل الدولي – الدورة 109.

<https://bit.ly/3tutWrH>: 2021 (ص.16 بالنسخة الإنجليزية). النسخة الإنجليزية: <https://bit.ly/3HOSxfW>

87 المرجع نفسه (ص.17 بالنسخة الإنجليزية)

88 المرجع نفسه (ص.19 بالنسخة الإنجليزية)

89 شهدت المساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية انخفاضاً متواصلاً منذ العام 2013. وفقاً للبنك الدولي، انخفضت المساعدات لموازنة السلطة الفلسطينية من 27% من الناتج القومي الإجمالي العام 2008 إلى فقط 3% العام 2020، ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 1% العام 2021. إن السبب وراء ذلك هو أيضاً سياسي (على سبيل المثال، محاولة إدارة ترامب الضغط على السلطة الفلسطينية لكي يقبلوا "صفقة القرن").

90 دولة فلسطين، مكتب رئيس الوزراء (2021). خطة التعافي للاقتصاد الفلسطيني في مواجهة تحديات جائحة كورونا، 2021-2023:

<https://tinyurl.com/4fx7z6se>

91 سلطة النقد الفلسطينية (6 أيار 2020). سلطة النقد تطلق برنامج "استدامة" بحجم 300 مليون دولار لتوفير التمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لمساعدة المنشآت المتضررة من جائحة كورونا [بيان صحفي]:

<https://www.pma.ps/ar/Media/Press-Releases/to-help-establishments-affected-by-the-corona-pandemic-palestine-monetary-authority-launches-300-million-sustainability-program-to-provide-financing-for-smes>

92 جهاد بركات (13 تموز 2020). "ارتباك قرارات الحكومة بشأن منع تفشي كورونا يحرك احتجاجات تجار فلسطين"، موقع العربي الجديد:

<https://tinyurl.com/539j4mhu>

93 World Bank. (2021). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee*.

<https://www.worldbank.org/en/country/westbankandgaza/publication/economic-monitoring-report-to-the-ad-hoc-liaison-committee-february-2021-p.30>

94 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). تقرير صحفي حول التنبؤات الاقتصادية لعام 2021:

<https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880>

95 أمير أبو عرام (27 تموز 2020). بعد "وقفه عزّ" .. من بقي واقفًا على قدميه؟، موقع متراس:

<https://tinyurl.com/jbk7z84u>

96 لميس فراج (2020). مركز بيسان للبحوث والإنماء، "التقدمي"، <https://tinyurl.com/3pkfze3d>، ص. 69-75.

97 منظمة العمل الدولية (2020). أثر وباء كوفيد-19 على سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقييم نموذج التوقعات الاقتصادي.

أنظر للرباط التالي:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774732.pdf

98 اتحاد العمال: هناك تلاعب في صندوق "وقفه عزّ" وجرى تهديد عمال غزة (18 تشرين الثاني 2020). وكالة سما الإخبارية:

<https://tinyurl.com/36tudzku>

99 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان، "53% من المواطنين يرون أن الفساد ازداد في العام 2020" (1 شباط 2021):

<https://www.aman-palestine.org/activities/14724.html>

100 "Israel Vaccinated 105,000 Palestinian Workers Against COVID With First Dose". (2021, March 18). *Haaretz*.

<https://www.haaretz.com/israel-news/israel-vaccinated-105-000-palestinian-workers-against-covid-with-first-dose-1.9632346>

101 تم الحصول على تلك الأرقام من الموقع التالي: <https://ourworldindata.org/covid-cases>

102 "Palestinian Authority under fire for VIP vaccines". (2021, March 3). *Al Jazeera*.

<https://www.aljazeera.com/news/2021/3/3/palestinian-authority-under-fire-for-vip-vaccines>

103 Sawfta, A. & Ayyub, R. (2021, June 18). *Palestinians cancel deal for near-expired COVID vaccines from Israel*. Reuters.

<https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-give-palestinians-1-million-covid-vaccine-doses-israeli-statement-2021-06-18/>

104 Al Haq. (2017, July 3). *Residency Revocation: Israel's Forcible Transfer of Palestinians from Jerusalem*.

<https://www.alhaq.org/advocacy/6331.html>.

وإذا تم شمل الأطفال المعالين لهؤلاء المقدسين سيرتفع الرقم إلى 86,000.

105 دولة فلسطين – وزارة الصحة (2019). التقرير السنوي: <https://tinyurl.com/bsnfy6nr>. نتيجة للقيود الإسرائيلية على الحركة، يمنع

نسبة كبيرة من هؤلاء المرضى ومرافقهم باستمرار من الحصول على تصاريح السفر. في العام 2018، رفضت السلطات الإسرائيلية 18% من

طلبات الحصول على تصاريح السفر الطبية من أشخاص في الضفة الغربية، ورفضت 39% من تلك الطلبات القادمة من قطاع غزة، بما في

ذلك الأطفال الرضع والأشخاص الذين بحاجة إلى علاج فوري لأمراض مستعصية مثل السرطان. أنظر:

World Health Organization. (2018). *Occupied Palestinian Territory Right to Health 2018*.

https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/WHO_Right_to_health_2018_Web-final.pdf

(ص9-11). في النصف الأول من العام 2020، تم الإعلان عن وفاة ثلاثة مرضى من قطاع غزة بعد رفض إصدار تصاريح السفر اللازمة لهم لمغادرة غزة لتلقي العلاج. من بين هؤلاء المرضى طفل يبلغ من العمر ثمانية أشهر وكان يعاني من مرض في القلب منذ ولادته. أنظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان (23 حزيران 2020). "بيان صحفي: وفاة طفل مريض في غزة بسبب حرمانه من السفر لتلقي العلاج".

<http://mezan.org/post/30545>

106 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان (2020). *تحديات الرعاية الصحية في المرحلة الراهنة*: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14345.html>، ص20.

107 المرجع نفسه، ص22. على الرغم من قرار السلطة الفلسطينية في آذار 2019 بوقف تلك التحويلات إلى المستشفيات الإسرائيلية، إلا أن عدد تلك التحويلات العام 2019 كان أعلى بنسبة 40% مقارنة بعام 2018 وأكثر بكثير من السنوات الخمس السابقة.

108 منظمة بتسيلم (2021). "منذ تفشي وباء كورونا تكاد إسرائيل لا تسمح لمرضى من قطاع غزة بتلقي العلاج خارج القطاع". أنظر للرباط التالي:

https://www.btselem.org/arabic/gaza_strip/20210503_gaza_patients_denied_treatment_since_covid_19_outbreak

109 قامت إدارة ترامب بوقف تمويل مستشفيات القدس الشرقية بعد قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس عام 2018.

110 مركز الميزان لحقوق الإنسان (4 تموز 2021). "في يوم الصحة العالمي، مركز الميزان يطالب بوقف التمييز في أعمال الحقوق الصحية في قطاع غزة" [بيان صحفي]: <https://bit.ly/3u5395D>

111 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). *تقرير إحصائي: الحسابات الصحية الفلسطينية*: <https://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2558.pdf>، ص39.

112 المرجع نفسه.

113 قام المؤلفون باحتساب تلك الأرقام باستخدام الإحصاءات الواردة لدى ائتلاف أمان. أنظر:
الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان (2020). *تحديات الرعاية الصحية في المرحلة الراهنة*:

<https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14345.html>, p. 5.

114 World Bank. (2016). *West Bank and Gaza Public Expenditure Review of the Palestinian Authority: Towards Enhanced Public Finance Management and Improved Fiscal Sustainability*. Report no. ACS18454: <https://documents1.worldbank.org/curated/en/320891473688227759/pdf/ACS18454-REVISED-FINAL-PER-SEPTEMBER-2016-FOR-PUBLIC-DISCLOSURE-PDF.pdf>

115 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني - ماس (2020). *تقييم القطاع الصحي الفلسطيني: دراسة تحليلية على المستوى الكلي*: ص48، <https://www.mas.ps/files/server/2020/healthsectorstudyEnglish.pdf>

116 الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة – أمان (2020). *تحديات الرعاية الصحية في المرحلة الراهنة*: <https://www.aman-palestine.org/reports-and-studies/14345.html>، ص18.

118 National Human Resources for Health Observatory. (2020). *Health Workforce and Labor Market Dynamics in Palestine*, September 2000: http://hrho.pniph.org/web/Uploads/UploadPublicationsFiles/Publication_2020-11-09_225245975.pdf p.48.

120 المرصد الوطني الفلسطيني للموارد البشرية الصحية (2020). *القوى العاملة الصحية وديناميكيات سوق العمل في فلسطين*. الرابط: <https://hrho.pniph.org/web/index.php?r=site/publicationdetails&id=266A5CEC-A451-46F9-8699-B450DFDA70FB!>

121 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2019). *نتائج مسح القوى العاملة للعام 2019*: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3665>

122 الواقع الصحي في فلسطين في ظل جائحة كورونا.. د. سلامة أبو زعيتر (30 تموز 2020). مجلة البيادر السياسي: <https://www.al-bayader.org/2020/06/382572>

123 المرصد الوطني الفلسطيني للموارد البشرية الصحية (2020). *القوى العاملة الصحية وديناميكيات سوق العمل في فلسطين*: <https://hrho.pniph.org/web/index.php?r=site/publicationdetails&id=266A5CEC-A451-46F9-8699-B450DFDA70FB>

124 مقابلة أجراها مركز "من يربح من الاحتلال" (Whopprofits)، المنعقدة بتاريخ 1 كانون الأول 2020، مع السيد نضال غبن، المدير التنفيذي لجمعية التنمية العمالية "عامل".

125 اتحاد موظفي غزة يُطالبون الأونروا بإجراءات احترازية جادة وصرف بدل مخاطرة (3 أيلول 2020). بوابة الهدف الإخبارية: <https://bit.ly/3p0u9PL>

126 هيئة الأمم المتحدة للمرأة – فلسطين (2020). كوفيد-19: الآثار ذات الصلة بالنوع الاجتماعي لانتشار الجائحة في فلسطين وتبعات ذلك على السياسات والبرامج، نتائج تحليل سريع من منظور النوع الاجتماعي لتفشي جائحة كوفيد-19 في فلسطين (نيسان 2020): https://palestine.unwomen.org/sites/default/files/Field%20Office%20Palestine/Attachments/Publications/2020/09/Draft%206-Gender%20Analysis_AR_7920.pdf

128 محمود أبو الهنود (2020)، *شركات تنتهك حقوق عمال نظافة مشافي غزة، إعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية*: <https://arij.net/investigations/Gaza%E2%80%99s-health-sector>

129 أنظر: مركز الميزان لحقوق الإنسان (20 حزيران 2021). بيان صحفي: الميزان يستنكر الاعتداء على طيبة وطواقم البلدية في أكثر من حادثة ويطالب بإعمال القانون: <http://mezan.org/post/32349>. أنظر أيضاً: وكالة سوا الإخبارية (21 حزيران 2021). *الكتلة الطبية الديمقراطية تدنن الاعتداء على الدكتور عميد عوض وتدعو لمحاسبة المعتدين*: <https://bit.ly/3vUHXSn>

130 جمانة (15 كانون الثاني 2020). "تقيب الأطباء: المباحثات مع وزارة الصحة فشلت وأطباء غزة"، موقع دنيا الشعب: <https://tinyurl.com/35bvs5xc>

131 Palestinian medical group threatens to step up protests against government. (2020, February 27). *Middle East Monitor*. <https://www.middleeastmonitor.com/20200227-palestinian-medical-group-threatens-to-step-up-protests-against-government/>

132 بيان نقابة الأطباء الفلسطينيين، "نقابة الاطباء تُمهّل الحكومة حتى الأول من نوفمبر لتنفيذ الاتفاقية" (3 تشرين الأول 2020). شبكة فلسطين الإخبارية (PNN): <http://pnn.ps/news/545468>

133 يشمل ذلك نقابة التمريض الفلسطينية واتحاد موظفي الأونروا في غزة، الذين قاموا بتنظيم حملة لتوفير بدل المخاطرة المرتبط بجائحة "كوفيد-19" وتوظيف المزيد من المرضى والمرضى. وفي حزيران 2021، قام عمال أقسام الأشعة في الضفة الغربية بتنظيم إضراب لإنهاء العنف في أماكن العمل، وزيادة المعدات في المستشفيات، وزيادة أعداد الموظفين/الطواقم، والتحسين من أحكام ومخصصات التقاعد.

134 مقابلة مع السيد عبد الرحمن أبو نحل، آب 2021.

135 الاستثناء الوحيد لهذا النمط في غزة هو نقابة الصيادلة، التي يسيطر عليها نشطاء ينتمون إلى فصيل محمد دحلان (التابع لحركة فتح) منذ انتخابات العام 2019.

136 مقابلة مع السيد عبد الرحمن أبو نحل، آب 2021.

137 كانت هناك بعض المبادرات من الأعضاء العاديين الذين سعوا إلى تحسين الأداء الداخلي للنقابات في القطاع الصحي. على سبيل المثال، قام الأطباء في قطاع غزة من شتى الفصائل السياسية بالمبادرة وتنظيم انتخابات نقابة الأطباء الفلسطينيين خلال فترة الجائحة، إذ دعوا إلى إجراء انتخابات تستند على التمثيل النسبي، وتعهّدوا بمخاطبة التكلفة العالية للعضوية في النقابة؛ التي تشكل عبءاً أمام الأطباء العاملين عن العمل في المشاركة في النقابة وانتخاباتها. كما أكد هؤلاء الأطباء على أهمية الرفع من مستوى التعاون مع الأطباء في الضفة الغربية. أنظر: "التوافق على تشكيل مجلس نقابي مؤقت للأطباء في غزة" (14 تشرين الأول 2020). وكالة الصحافة الفلسطينية (صفا): <https://tinyurl.com/y3teppac>

138 يونيسيف/"منظمة الأمم المتحدة للطفولة" (2018). *الأطفال في دولة فلسطين*، ص. 8. الرابط: <https://www.unicef.org/sop/media/346/file/Children%20in%20the%20State%20of%20Palestine.pdf>

139 OPT Education Cluster, UNICEF. (2021). *Background on Schools Under Threat of Demolition in West Bank* [Situation Report]. [https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/background-schools-under-threat-demolition-west-bank-december p.1](https://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/background-schools-under-threat-demolition-west-bank-december-p.1).

140 يونيسيف/"منظمة الأمم المتحدة للطفولة"، المرجع السابق، ص. 8.

141 UNICEF. (2021). *State of Palestine Humanitarian Situation Report No. 1 January – 31 March 2021*. <https://www.unicef.org/mena/reports/unicef-state-palestine-humanitarian-situation-report-no-1>, p.2.

142 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (2021). *نظرة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة*: 48 الصفحة 3 في الملحق 3. أنظر للملحق 3 في الصفحة 48 يتوفر التقرير أيضاً باللغة العربية.

143 عاد الموظفون الإداريون وعدد محدود من الموظفين الأكاديميين إلى الدوام في الجامعات في أوائل أيار 2020، مع السماح بدخول عدد قليل جداً من الطلاب إلى الحرم الجامعي في أوائل أيلول 2020 (تم إعطاء الأولوية لطلاب المواضيع العملية وطلاب السنة الأولى). أما بالنسبة للمدارس، عاد المعلمون إلى مكان عملهم (بدون الطلاب) في أواخر آب 2020، وبدأ الطلاب بالعودة إلى المدارس تدريجياً في منتصف شهر أيلول.

144 في المتوسط، يوجد في مدارس الأرض الفلسطينية المحتلة مرحاض واحد فقط لكل 37 طالب (مراحيض لكل 30 طالب في الضفة الغربية ومراحيض لكل 51 طالب في قطاع غزة)، ومغسلة واحدة لكل 54 طالب (مغسلة لكل 50 طالب في الضفة الغربية ومغسلة لكل 60 طالب في قطاع غزة). أنظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (أذار- أيار)، 2020: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3824>. انظر للجدول 41.

145 المرجع نفسه، الجدول 11.

146 المرجع نفسه، الجدول 13.

147 وفقًا لليونيسيف، فقط 44 بالمئة من الأسر التي فيها أطفال في عمر 10-17 سنة الملتحقين حاليًا في المدارس لديهم تلك الأجهزة (50% في الضفة الغربية و36% في قطاع غزة). أنظر للمرجع التالي:
UNICEF. (2021). *State of Palestine Humanitarian Situation Report No. 1 January – 31 March 2021*.
<https://www.unicef.org/mena/reports/unicef-state-palestine-humanitarian-situation-report-no-1>, p.2.

تشمل العوائق الكبرى الأخرى للتعليم الإلكتروني الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي (في قطاع غزة) ونقص المعرفة الرقمية (أي الأمية الرقمية).

148 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (2021). نظرة عامة حول الاحتياجات الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة: <https://www.ochaopt.org/content/humanitarian-needs-overview-2021>. أنظر للصفحة 34. يتوفر التقرير أيضًا باللغة العربية.

149 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) (2021). المرجع السابق، الملحق 3، ص.34. يتوفر التقرير أيضًا باللغة العربية.

150 جامعة بيرزيت (5 حزيران 2021). استشهاد طالب من جامعة بيرزيت وجرح واعتقال العشرات: <https://www.birzeit.edu/ar/news/stshhd-tlb-mn-jm-byryzt-wjrh-wtql-lshrt>

151 دولة فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي (2019). الكتاب الإحصائي التربوي السنوي للعام الدراسي 2019/2018: <https://bit.ly/3jEtIVL>

152 دولة فلسطين، وزارة التربية والتعليم العالي (2019). الدليل الإحصائي السنوي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية للعام الدراسي 2019/2018: <https://tinyurl.com/ezpjs8ey>

153 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). الإحصاء الفلسطيني يعلن نتائج مسح أثر جائحة كوفيد 19 (كورونا) على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفلسطينية، (أذار- أيار)، 2020: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3824>. انظر للجدول 41.

154 اتحاد نقابات أساتذة وموظفي الجامعات يعلن اغلاق جامعة القدس غدا بشكل كامل (4 أيلول 2021). وكالة وطن للأخبار: <https://www.wattan.net/ar/news/337657.html>

155 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/أونكتاد (2015). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة: https://unctad.org/system/files/official-document/tdb62d3_ar.pdf. أنظر أيضًا: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). الإحصاء الفلسطيني يعلن التقديرات الأولية للحسابات القومية الربعية للربع الأول 2020: <https://pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3765>

156 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). تقرير صحفي للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشأن التنبؤات الاقتصادية للعام 2021: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3880>

- 157 مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/أونكتاد (2015). قطاع الزراعة الفلسطينية المحاصر. أنظر للرباط التالي:
https://unctad.org/system/files/official-document/gdsapp2015d1_ar.pdf
- 158 State of Palestine Ministry of Agriculture (2016). *National Agricultural Sector Strategy (2017-2022) "Resilience and Sustainable Development."* <http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/pal174456E.pdf>
يوجد هذا التقرير باللغة العربية في الموقع التالي التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا):
<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Agriculture%20Strategy%202017-2022.pdf>
- 159 "Buffer zone" reducing Palestinian agricultural land in Gaza. (2008, June 16). *The New Humanitarian*.
<https://www.thenewhumanitarian.org/news/2008/06/16/buffer-zone-reducing-palestinian-agricultural-land-gaza>
- 160 Abu Eysheh, N. (2021, June 2). 204 million USD, the loss of Gaza's agricultural sector as a result of Israel's attack. *Anadolu Agency*.
- 161 UNCTAD. (2015). *The Besieged Palestinian Agricultural Sector*. <https://unctad.org/news/besieged-palestinian-agricultural-sector>
- 162 World Bank. (2019). *Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Committee*.
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf>
- 163 وزارة الزراعة والتنمية الريفية الإسرائيلية (2019). تقرير الأنشطة: <https://tinyurl.com/t85srd6m>
- 164 Hanieh, A. (2013). *Lineages of Revolt: Issues of Contemporary Capitalism in the Middle East*. Haymarket Books.
- 165 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). مسح القوى العاملة - دورة الربع الرابع 2020. أنظر للرباط:
https://pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_15-2-2021-LF-ar.pdf
- 166 منظمة العمل الدولية (2020). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة: تقرير المدير العام — ملحق 2020: <https://bit.ly/3tutWrH>
- 167 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المصدر السابق.
- 168 State of Palestine Ministry of Agriculture (2016). *National Agricultural Sector Strategy (2017-2022) "Resilience and Sustainable Development."* <http://extwprlegs1.fao.org/docs/pdf/pal174456E.pdf>
يوجد هذا التقرير باللغة العربية في الموقع التالي التابع للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا):
<https://andp.unescwa.org/sites/default/files/2020-10/Agriculture%20Strategy%202017-2022.pdf>
- 169 يبلغ الدونم الواحد 1,000 متر مربع.
- 170 منظمة العمل الدولية (2020). أثروباء كوفيد-19 على سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقييم نموذج التوقعات الاقتصادي. أنظر للرباط التالي:
https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774732.pdf

171 UNOCHA. (2021). *2020 olive harvest season: low yield amidst access restrictions and settler violence*.

<https://www.ochaopt.org/content/2020-olive-harvest-season-low-yield-amidst-access-restrictions-and-settler-violence>

172 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). مسح القوى العاملة - دورة الربع الرابع 2019. أنظر للرباط:

https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF4th-ar.pdf

173 منظمة العمل الدولية (2020). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة: تقرير المدير العام - ملحق 2020. <https://bit.ly/3tutWrH>

174 دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية (2019). مسح قوى العمل (مصدر باللغة العبرية - أنظر للرباط):

https://www.cbs.gov.il/he/publications/doclib/2021/1815_labour_force_survey_2019/t02_03.pdf، أنظر أيضاً:

<https://bit.ly/3tutWrH> منظمة العمل الدولية (2020). وضع عمال الأراضي العربية المحتلة: تقرير المدير العام - ملحق 2020.

175 أميتاي غازيت (6 آذار 2020). المقاولون: منع دخول العمال الفلسطينيين بسبب جائحة كورونا سيؤدي إلى تأخير في تسليم 70,000 شقة سكنية [بالعبرية]. صحيفة كالكاليست:

https://www.calcalist.co.il/real_estate/articles/0,7340,L-3799030,00.html

176 وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية (2019). نشاط مديرية السلامة في قطاع التوظيف (مصدر بالعبرية). الرباط:

<https://employment.molsa.gov.il/Employment/SafetyAndHealth/ResearchAndProjects/Reports/Reports/AccidentReport2010-2014.pdf>

177 لي يارون ونوعا شبيغل (22 نيسان 2019). حادثة الوفاة الرابعة عشر في هذه السنة: موت عامل عمره 28 سنة بعد انهيار سقالة.. (مصدر باللغة العبرية). موقع هآرتس الإخباري:

<https://www.haaretz.co.il/news/local/1.7157185>

178 جمعية عنوان العامل/كاف لعوفيد (2018). احتلال العمالة: توظيف العمال الفلسطينيين في إسرائيل. الرباط:

<https://www.kavlaoved.org.il/en/wp-content/uploads/sites/3/2018/12/final-reduced-report.pdf>

179 مركز ماكرو للاقتصاد السياسي (2017). ظروف عمل كاسبي الأجور الفلسطينيين في إسرائيل. الرباط:

<http://www.macro.org.il/images/upload/items/27348794024004.pdf>

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية/أونكتاد (2018). تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها

https://unctad.org/system/files/official-document/tdb65_2_d3_ar.pdf اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة:

180 أميتاي غازيت، المصدر السابق.

181 Yaron, L. & and Shezaf, H. (2020, March 20). *For Palestinian Construction Workers in Israel, the Coronavirus Is Just One More Danger*. Haaretz. <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-for-palestinian-construction-workers-in-israel-the-coronavirus-is-just-one-more-dan-1.8694613>

182 Shezaf, H. (2020, April 20). *Israel Doesn't Oversee Palestinian Workers' Health Amid Coronavirus*. Haaretz. <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium-israel-doesn-t-oversee-palestinian-workers-health-amid-coronavirus-1.8783881>

183 وكالة قدس برس إنترناشيونال للأنباء (27 نيسان 2020). وزارة الصحة توضح آخر تطورات فايروس كورونا في فلسطين.

<https://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=60743>

184 منظمة العمل الدولية (2020). أثروباء كوفيد-19 على سوق العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة: تقييم نموذج التوقعات الاقتصادي. أنظر للرباط التالي:

https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_774732.pdf

185 القدس العربي (1 نيسان 2020). تسجيل 15 إصابة جديدة بفايروس كورونا في فلسطين. الرابط: <https://tinyurl.com/7i82knc5>

186 Al'Sanah, R. & Ziadah, R. (2020, May 23). *Palestinian workers are bearing the brunt of the pandemic*. Jacobin Magazine.

<https://www.jacobinmag.com/2020/05/israel-palestinian-workers-pandemic>

187 موقع كل الحق (2021). الحد الأدنى للأجور لعمال البناء (بالعبرية): <https://tinyurl.com/3jeah6me>

188 The Center for Political Economics. (2017). *The Working Conditions of Palestinian Wage Earners in Israel*.

<http://www.macro.org.il/images/upload/items/27348794024004.pdf>

189 Bank of Israel. (2020). *Palestinian employment in the Israeli economy during the COVID-19 crisis* [Press Release].

<https://www.boi.org.il/en/NewsAndPublications/PressReleases/Pages/29-12-20.aspx>

190 يشار إلى الاستحقاقات الاجتماعية والضرائب المقتطعة والمحصلة بمصطلح "ضرائب تحقيق المساواة" (التي تعادل بين تكلفة تشغيل عامل فلسطيني وتكلفة تشغيل عامل إسرائيلي). كما تشمل الخصومات من رواتب العمال الشهرية 93 شكيل لمؤسسة التأمين الوطني (يشار إلى ذلك كـ"طابع الصحة") و0.75% كمستحقات إلزامية تُدفع لصالح الاتحاد العام لعمال إسرائيل (هستدروت). كما يقوم أصحاب العمل بتحويل 0.80% من أجور عمال قطاع البناء إلى اتحاد مقاولي البناء في إسرائيل. حدثت بعض التغييرات في السنوات الأخيرة، حيث تمكّن العمال من ترتيب الإجازات المرضية وإجازات العطلة بشكل مباشر مع أصحاب العمل الإسرائيليين، وتمت إدارة مساهمات المعاشات التقاعدية من خلال شركة إسرائيلية خاصة وليس هيئة حكومية. لكن بدلاً من حماية العمال الفلسطينيين، أدت تلك التغييرات إلى إضعاف العامل الفلسطيني لأنها زادت من سطوة واستغلال القطاع الخاص لظروف هؤلاء العمال. أنظر: الاتحاد الدولي للنقابات (2021). *حقوق العمال في الأزمات: العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات*:

https://www.ituc-csi.org/IMG/pdf/ituc_palestinereport_ar.pdf

191 Kav LaOved. (2020). *June Newsletter*. <https://www.kavlaoved.org.il/en/newsletter-june-2020/>

192 مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي (2021). إعانات البطالة عقب اندلاع جائحة كورونا (بالعبري). الرابط:

https://www.btl.gov.il/benefits/Unemployment/covid19_avt/Pages/default.aspx

193 Niezna, M. (2018). *The Occupation of Labor: Employment of Palestinian Workers in Israel*.

<https://www.kavlaoved.org.il/en/wp-content/uploads/sites/3/2018/12/final-reduced-report.pdf>

194 جمعية حقوق المواطن في إسرائيل (14 تموز 2020). حقوق الفلسطينيين العاملين في إسرائيل خلال جائحة كورونا:

<https://www.acri.org.il/post/419>

195 يمكن للفلسطينيين الذين يرغبون بالحصول على تصريح للدخول إلى إسرائيل أو السفر إلى الأردن أن يعملوا ذلك فقط بعد الحصول على موافقة من جهاز الأمن الإسرائيلي. وغالبًا ما تفرض إسرائيل "حظرًا أمنيًا" بحجة الأسباب الأمنية، مما يعني أن هؤلاء الأشخاص لا يمكنهم

السفر خارج الضفة الغربية أو القدس الشرقية المحتلة لأي سبب من الأسباب. كما تستخدم إسرائيل هذه الآلية للضغط على النشاط الفلسطيني والمدافعين عن حقوق الإنسان. أنظر:

Alsafin, L. (2019, November 2). *Punitive: Palestinian rights activist slams Israel's travel ban*. Al Jazeera. <https://www.aljazeera.com/news/2019/11/2/punitive-palestinian-rights-activist-slams-israels-travel-ban>

196 Who Profits. (2020, June). *Exploited and Essential Palestinian Labour under Covid-19*. <https://whoprofits.org/flash-report/exploited-and-essential/?web=1&wdLOR=c6913A503-2EAA-45C0-A0B1-CD2C99D946AA>

197 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2020). مسح القوى العاملة (تشرين أول – كانون أول 2019) – الربع الرابع 2019: https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_Ar_13-2-2020-LF4th-ar.pdf

198 Shezaf, H. (2019, December 23). *Within Two Months, 20 Palestinians Were Shot by Israel While Trying to Cross From West Bank*. Haaretz News. <https://www.haaretz.com/israel-news/premium-within-two-months-20-palestinian-were-shot-while-trying-to-cross-from-west-bank-1.8298644>

199 اعتقال 92 عاملاً من الضفة وإغلاق مخبز في سخنين (18 نيسان 2019). موقع عرب 48. <https://tinyurl.com/t5j5tcf9> الرابط:

200 Kav LaOved – Worker's Hotline (2018). *The Occupation of Labor Employment of Palestinian Workers in Israel*. <https://www.kavlaoved.org.il/en/wp-content/uploads/sites/3/2018/12/final-reduced-report.pdf>

201 سامية البطمة، (آب 2020)، أترفيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) على الاقتصاد الفلسطيني، الموقع الرسمي لمؤسسة روزا لوكسمبورغ – فلسطين والأردن: <https://www.rosalux.ps/?p=3568&lang=ar>

